

كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية

جامعة تلمسان

السنة الأولى L.M.D

محاضرات في مدخل الى علم الاقتصاد



السنة الجامعية: 2023/2022

إعداد: د. بن عمار سمية

# مدخل إلى علم الاقتصاد

# البرنامج

## مقدمة عامة

### الفصل الأول: مقدمة في علم الاقتصاد

المبحث الأول: ماهية علم الاقتصاد

المبحث الثاني: المذاهب الفكرية لعلم الاقتصاد

### الفصل الثاني: المشكلة الاقتصادية

المبحث الأول: تعريف المشكلة الاقتصادية و عناصرها

المبحث الثاني: المشكلات الاقتصادية و النظم الاقتصادية

### الفصل الثالث: النشاط الاقتصادي و العمليات الاقتصادية

المبحث الأول: النشاط الاقتصادي

المبحث الثاني: العمليات الاقتصادية

### الفصل الرابع: الاعوان الاقتصاديون و الدورة الاقتصادية

المبحث الأول: الاعوان الاقتصاديون

المبحث الثاني: الدورة الاقتصادية

### الفصل الخامس: السوق

المبحث الأول: المفهوم الاقتصادي للسوق و تنظيمه في النظام الرأسمالي

المبحث الثاني: أشكال السوق و وظائفه

المبحث الثالث: قوى السوق و توازنه

## الفصل السادس: النقود

المبحث الأول: ماهية النقود

المبحث الثاني: السياسة النقدية

## الفصل السابع: المشكلات الاقتصادية الكبرى (التضخم و البطالة)

المبحث الأول: مشكلة التضخم

المبحث الثاني: مشكلة البطالة

المبحث الثالث: العلاقة بين التضخم و البطالة

## الفصل الثامن: التكتلات الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي

المبحث الثاني: اهم التكتلات الدولية

## الفصل التاسع: المؤسسات الاقتصادية الدولية

المبحث الأول: صندوق النقد الدولي

المبحث الثاني: مجموعة البنك العالمي

المبحث الثالث: المنظمة العالمية للتجارة.

## قائمة المراجع

## مقدمة عامة

علم الاقتصاد هو فرع من فروع العلوم الاجتماعية وهو العلم الذي يهتم بمشكلة الموارد النادرة أو المحدودة و استعمالها على نحو يسمح بالحصول على أكبر اشباع لحاجات المجتمع غير المحدودة. كما يهتم بأحد وجوه النشاط الانساني في العالم وهو النشاط الاقتصادي الذي يشمل جميع تصرفات الافراد المتمثلة في كل من الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك والتبادل. وما يتفرع عنه من ظواهر اقتصادية مثل التنمية، الدخل، الادخار، الاستثمار، التضخم، الدورات الاقتصادية، البطالة وغيرها.

ان معظم قراراتنا التي نتخذها يوميا هي في الحقيقة قرارات اقتصادية، فمن المهم والضروري على اي متعلم الالمام بالمفاهيم المتعلقة بعلم الاقتصاد، لهذا يهدف هذا العمل عرض مقدمة حول علم الاقتصاد لشرح من خلاله الأفكار الرئيسية في الاقتصاد، فنرجو أن يكون هذا العمل مفيدا و مكملا لدراسات سابقة.

## مقدمة في علم الاقتصاد

### تمهيد:

تنقسم العلوم الاقتصادية إلى الفرعين رئيسيين: الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي. الأول يركز على المجاميع الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي والاستثمار والمدخرات. والثاني يتعلق أكثر بنمذجة السلوك الكلي للوكلاء الاقتصاديين، أي بالشركات والأسر المعيشية أو المستهلكين وكيفية تفاعلهم في الأسواق.

إن علم الاقتصاد يجذب الانتباه لأنه يؤثر على مجتمعنا. ففي وسائل الإعلام وحدها، هناك الكثير من الحديث عن التضخم والبطالة والتوظيف وأسعار الصرف والاستثمار والإنتاجية. العديد من المفاهيم التي لا يمكنك فهمها إذا لم يكن لديك مفهوم في الاقتصاد. في الحياة اليومية، تسمح لك هذه المعرفة بأن تكون فاعلاً حكيماً في المجال الاجتماعي والاقتصادي. يحتاج العمال، على سبيل المثال، إلى معرفة كيفية إدارة المدخرات والاستهلاك. يجب على رواد الأعمال اختيار تكلفة الإنتاج والمبيعات ومعرفة موعد تعيين موظفين جدد.

### I. ماهية علم الاقتصاد:

#### 1. أصل كلمة اقتصاد:

قدماء التعبير الاقتصاد، أو "oikonomia" وقد قصدوا بها معن تدبير المنزل. حيث أخذ اللفظ مشتقاً من كلمتين كلمة "oikos" أي المنزل، وكلمة "Nomos" أي تدبير. وقد ورد هذا التعبير في أحد كتب "أوكسنوفون" الإغريقي ثم ما لبث أن أضيف لها لفظ "سياسي" politikos وقصد بالتعبير بذلك معن تدبير الدولة بالمال.

وقد أخذ الفرنسيون بهذا التعبير كإسم مناسب لها الكاتب الفرنسي "Antoine de

Montchrestien"، فقد كتب سنة 1615م "رسالة في الاقتصاد السياسي"

وظلت هذه التسمية متبعة حتى اليوم عند الفرنسيين رغم أن معانيها منقوصة إذا لموضوع علم الاقتصاد ليس الشرة الأهلية أو مالية الدو

لبلج جهود الافراد التي تتوقف عليها تلك الثروة.

لذلك وجدنا الاقتصاديين الانجليز والامريكان أمثال "مارشال" و "توسيج" يطلقون على هذا العلم اسم "علم الاقتصاد والاقتصاديات" وقد اثرنا هذا التسمية الاخيرة<sup>1</sup>.

## 2. تعريف علم الاقتصاد:

لقد تعددت التعاريف التي وردت في تاريخ الفكر الاقتصادي بشأن علم الاقتصاد، فلم يجمع المختصون حول تعريف واحد محدد لنطاقه وجامعا لموضوعاته واهتماماته، وهذا راجع الى التنوع والتطور المستمر للاتجاهات الفكرية للاقتصاديين، باعتبارها انعكاس للواقع الاقتصادي للمجتمعات على مر التاريخ. كما يختلف الكثير من العلماء في تحديد الفترة التي بدأ فيها علم الاقتصاد بمظهرها الحالي والمبني على أساس عملية وتحليلية ولكن كالمؤشرات التي ركز عليها منذ القرن السادس عشر وقد اقر كثير من العلماء باناد مسميث "Adam Smith" الملقب "بأب الاقتصاد" هو اول من جعل هذا الظاهرة بطرق علمية ذات مبادئ واضحة وذلك من خلال كتابها الشهير "ثروها الامم" عام 1776م وذلك كفترة ما قبل الثورة الصناعية<sup>2</sup>.

■ ف عرف "Adam Smith" (1723م – 1790م) علم الاقتصاد في كتابه الشهير "دراسة في

طبيعة و أسباب ثروة الأمم" هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الوسائل التي يمكن أن تزيد ثروة

الأمم"، أو بمعنى آخر: "هو العلم الذي يبحث في الوسائل التي تمكن الأمة من أن تغتنى".

حيث كانت النظرة السائدة في أيامه هي الفكرة "المركنيلية"

التي ترى ان ثروة الامم هي مقدار ما تمتلكه من مال، وهذا يعنى ضمننا ان الامة اذا ارادنا ان تكوننا اكثر ثراء، فهي تحتاج لبيعها كبر قدر

ممكنا ما تملكه لآخريين، حتى تحصل على كبر قدر ممكنا ما في المقابل، وانت تشتريها لقل قدر ممكنا لآخريين، وذلك لكي

حول دون تسرب احتياطيها النقدي الى الخارج.

فانتقد سميث هذا النظرة، فكان يرى ان الثروة لا تتعلق بكمية الذهب والفضة في خزائنا الامة فالمقياس الحقيقي لثروة الامة هو ما نتخ

<sup>1</sup> - عبد المنعم احمد معرب، مبادئ الاقتصاد، الجزء الاول، الطبعة الاولى، ملتزمة النشر و الطبع مكتبة النهضة المصرية، القاهرة (مصر)، 1953، ص4.

<sup>2</sup> - ضرار العتيبي و زملاؤه، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2015، ص4.

لتهمتهيار السلعو الخدمات .

وهكذا ابتكر سميثا الفكرة الاساسية الشائعة فيعلمالاقتصاد حاليا وهي اجمالي الناجم المحلي<sup>3</sup> .

■ فعرف "John Stuart Mill" (1806م -

1873م) علما لاقتصاد بانها العلماء الذي يسعنا لاستنباط القوانين التي تتولد عن عمليات البشر المتشابكة في سبيلنا نتاجا لشر  
وة.

■ "Alfred Marshall" (1842م -

1924م) اقتصاديا واكاديميا انجليزيا واحدا برز من نظرياء المدرسة النيوكلاسيكية، عرف علما لاقتصاد في كتابه "مبادئ

الاقتصاد" 1890م بأنه "العلم الذي يدرس البشرياء عمالحياتهم العادية"

ايكيفيحصلا لانساعلا دخلو كيفيستخدمه هو دراسة للثروة من جهة ودراسة للإنسان من جهة أخرى .

■ "Arthur Cecil Pigou" (1877م - 1959م) هو والدا اقتصاد الرفاهية .

عرفالا اقتصاد في كتابه "اقتصاديات الرفاهية" 1910م

بانه "دراسة للرفاهية الاقتصادية"، حيث يدرس هذا المجال لاقتصاديا لظروف التقييم كنفيلها ضما ناقص قدر منا الرضا  
لأفراد الذين يشكلون المجتمع .

■ "Milton Friedman" (1912م - 2006م) اقتصاديا امريكي،

يربانا لا اقتصاد هو العلماء الذي يبحث في الطرق التي يجمع فيها حزمها لاكلها الاقتصادية .

فاز بجائزه نوبل في العلوم الاقتصادية عام 1976

لإنجازاته في تحليل الاستهلاك والمعروضات النقدية ونظريته في شرح حسياسات التوازن .

■ "Paul Samuelson" (1915م - 2009م) اقتصاديا امريكي، نال جائزة نوبل عام

1970م الذي يذكر في أن "علما لا اقتصاد هو دراسة كيف يمكن للمجتمع ان تستخدم مواردها النادرة

لإنتاج سلعة قيمة وتوزيعها بين مختلف الناس"<sup>4</sup> .

انافضلية هذا التعريف تحديد موضوع علما لا اقتصاد تتجلفين نقطتين اساسيتين:

<sup>3</sup> - إيمونتا، ادم سميث (مقدمة موجزة)، ترجمة علي الحارس، مؤسسة هنداي للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2014، ص33.

<sup>4</sup> - بول سامويلسون و ويليام نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الاهلية للنشر و للتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2006، ص30.



## ■ النقطة الأولى لمشكلة الندرة:

إن الندرة تعني حالة عدم وفرة الموارد الضرورية لتلبية حاجات المجتمع من السلع والخدمات فالندرة تميز العالم الذي نعيش فيه وأشا رافه فقط في اللجنة التلينيكونها كشيء اسمها سلعاً اقتصادية و لن تكون هناك سلعاً نادرة بل ستكون جميع السلع مجانية، و النقطة الثانية هي الكفاءة تعني عدم الهدر، أو استخدام الموارد الاقتصادية بأكثر الطرق كفاءة، لإشباع حاجات و رغبات الناس، بتحديد أدق ينتج الاقتصاد بصورة أكثر كفاءة حين لا تستطيع إنتاج كمية أكبر من سلع ما، دون أن يقلل إنتاجه من سلعاً أخرى<sup>5</sup>.

الأنا التعريف الأعموالأشملوالذي يتلققبولالكثير منطرفالاقتصاديينفيالوقتالحاليهو تعريفاالاقتصاديا لبريطاني " Lionel Robbins" فيمقالة نشرها عام 1932 حيثيقول:

الاقتصاد هو العلم الذي يعنى بدراسة نشاط الإنسان في سعياً مستمراً لإشباع حاجاتها المتعددة والمتزايدة باستخدام موارد الندرة المحدودة".

ان علم الاقتصاد بمعناه الحديث ينقسم الى ثلاث فروع:

- **الاقتصاد التحليلي والنظرية الاقتصادية:** وهي مجموعة المبادئ والمفاهيم والتعاريف التي تشكل خلفية العلم النظرية. وبهذا المعنى فهو يزودنا بمجموعة من أدوات التحليل التي تعد بمثابة وسائل تستخدمها الاقتصاد في معالجة المشكلات التالتيية صديها.
- **الاقتصاد الوصفي:** وهو يتناول المشاكل الظواهر الاقتصادية من ناحية توصيف مظاهرها وتأهيل أسبابها ونمحو لها وتر احالول للمعالجتها.
- **الاقتصاد التطبيقي:** وهو عبارة عن استخدام أدوات التحليل لبيها النظرية الاقتصادية في محاولة علاج المشكلات التالتيية طرحها الاقتصاد الوصفي<sup>6</sup>.

و يتم دراسة الاقتصاد على مستويين<sup>7</sup>:

<sup>5</sup> - بول سامويلسون و ويليام نوردهاوس، المرجع السابق، ص31.

<sup>6</sup> - عبد الغفور ابراهيم احمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار الزهران للنشر و التوزيع، الاردن، 2012، ص5.

<sup>7</sup> - عونيخبر اللهيون، مبادئ الاقتصاد، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2015، ص8.

● المستوى الجزئي: « Microéconomie »:

ينشغل هذا المستوى بسلوك وحدة اقتصادية واحدة كالمستهلك أو رجل الأعمال أو صاحب المنشأة أو صاحب الاسواق...، حيث يهتم الاقتصاد الجزئي بدراسة كيفية انفاق الفرد لدخله، والعوامل التي تتحكم في الكمية المطلوبة أو المعروضة من أحد السلع، والعوامل التي تتحكم في قرار المنظم بالاستثمار وكيف يحدد ثمن السلعة، وكيف يهتنظيم الاسواق والصناديق الفردية وكيف يجرب التنافس بينها، وكيف يؤثر ذلك على الكفاءة والرفاهية الاقتصادية.

● المستوى الكلي: « Macroéconomie »: ويعني هذا الفرع ودراسة

وتحليل النشاط الاقتصادي ككل حيث يهتم بالاتي:

-

دراسة تحليل متغيرات الاقتصاد الكلية الناتجة كلياً لمجتمع والدخال القومي والعمالة والمستوى بالعمالة وأسعار والمستوى بالعمالة كجور كما يدرس العلاقة بين الدخل والاستهلاك والدخار والاستثمار.

-

تحليل ودراسة المشكلات المتعلقة بالتضخم والبطالة ومحاولة تقديم حلول لها، كميدرسا للمشكلات المتعلقة بالنمو الاقتصادي يوميزان المدفوعات.

-

دراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات النقدية والسياسات المالية وهي سياسات تتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع.

حيث ظهرت أهمية دراسة الاقتصاد على المستوى الكلي بعد ظهور الاقتصادي البريطاني المشهور

"John Maynard Keynes".

لماذا يعتبر الاقتصاد علمي؟

لأنه تتوفر فيها المتطلبات العلمية الثلاث: الموضوع، المنهج، الفائدة.

الموضوع: هو دراسة وتفسير السلوك الإنساني عند محاولتها استخدام الموارد النادرة لإشباع حاجاته.

المنهج: يستخدمه الباحث لاختبار الاقتصاد بالمنهج العام العلمي في وصف الظواهر.

الفائدة: الفائدة من علما لاقتصاد هي الوصول للحل للمشكلة الاقتصادية.

## II. المذاهب الفكرية لعلم الاقتصاد<sup>8</sup>:

مر علم الاقتصاد بالعديد من المراحل نشأت خلالها عدد من المدارس الاقتصادية التي ناقشت هذا العلم و وضعت النظريات و الآراء المختلفة التي تعمل على توضيح آلية عمل هذا العلم الهام، و التعرف على أبرز هذه المراحل لا بد من التعرف على المدارس التي ناقشت هذا العلم. و من أبرز هذه المدارس ما يلي:

### ▪ المدرسة التجارية "المركنتيلية" "Marcantilizim":

يعتبر وليام بتي "W.Petty" من أبرز مفكري هذه المدرسة. حيث أدى ظهور عصر النهضة و اكتشاف أمريكا و ما عقبه من تطور تكنولوجي في مختلف المجالات و ازدياد النشاط التجاري و تدفق المعادن الثمينة مما دفع الكثيرين الى الاعتقاد الى ان النشاط التجاري هو الأهم حيث بذلك تستطيع الدول ان تهيمن و تبسط سلطتها من خلال السيطرة على أكبر قدر ممكن من المعادن الثمينة و التي تعتبر أحد نتائج العملية التجارية. و فضلا عن ذلك فقد اعتبرت بأن كافة النشاطات الأخرى كالزراعة مثلا من ذلك الوقت من النشاطات العقيمة التي لا تقدم أي شيء.

و أخيرا يمكن القول بأن هذه المدرسة عملت على تقوية نفوذ الدولة من خلال تسخير كافة الموارد الاقتصادية في سبيل خدمة الدول فقط مما أدى الى ظهور منطلق الهيمنة و السيطرة عند الكثير من الدول و قد مثل هذه المدرسة ما يسمى بمذهب الاقتصاد المسخر.

### ▪ المدرسة الطبيعية "الفيزيوقراطية":

يعتبر "كي نه" "Kyneh" أحد أبرز مفكري هذه المدرسة. و قد مثلت هذه المدرسة المذهب الحر في للاقتصاد و الذي كان ظهوره نتيجة فشل سياسة المدرسة التجارية. و قد قاموا باتباع فلسفة جديدة على عدم تدخل الدول في النشاط الاقتصادي و إعطاء الافراد فرصة التملك و الحرية كما اعتبرت أن المعادن

<sup>8</sup>- ضرار العتيبي و زملاؤه، المرجع السابق، ص10.

الثمينه و النقود لا تعتبر أكثر وسيلة تبادل بين الافراد في المجتمعات الاقتصادية و ان النشاط الزراعي هو النشاط الأهم وهو النشاط المنتج واحد وانا الانشطة الاخر جميعا أنشطة غير منتجة والاستمرار فيها يحول بيننا وبين التقدم.

#### ■ المدرسة الكلاسيكية " التقليدية":

يعتبر اد مسميث " Adam Smith " منابرز مفكر يهذه المدارس سوقد برز ذلك في كتابه " ثروها لامم " ابا ان الثروة الصناعية ، وقد تأثر تخذها المدرسة بأفكار المدرسة الطبيعية حيث ركز تعلمنا النظام الطبيعي هو الذي يسيطر على حياتها الاقتصادية وانا المنفعة الشخصية هي التي تتحكم في تصرفاتها و تدفعها للتالي لتحقيق المنفعة العامة و ينحصر و يتحدد دور الدولة فيوض عاأل أنظمة التيمم كنات تحكمان النظام الداخلي والخارجي واما العدل بيننا لافراد و تقديم الخدمات المختلفة فيسبيل تطور الاقتصاد . و طالبهذه المدرسة بالخدمنا الضرائب و عدم التوسع فيها و نادوا بمبدأ حيادها الموازنة العامة و كما طالبوا بتخفيف القيود على حركهاالتجارة و جعلها في حدود ضيقه .

#### ■ المدرسة الحديثة :

منابرز علماء المدرسة الحديثة او النيوكلاسيكية " Marshall " و " Keynes " حيث قدموا أفكارها مدفعة جديدة لمفهوم الاقتصاد و الذي يستعد في الافكار الاقتصادية عنالسياسية و بالتالي ادن ذلك تدرجها الساخنة فاء مفهوم الاقتصاد السياسي . و كانت ركيزهذه المدرسة علمنا لافراد في المجتمعات الاقتصادية المختلفة يندفعون وراء العوائد النقدية خلال النشاطات الاقتصادية التي تتمز اولتها . و يسعون لتحقيق لاشباعا لأكبر لكنهم غير قادرين على تحقيقها سهدقة .

بالإضافة لذلكفانا لزامها الاقتصادية التي مر بها العالم فيالسنوات ( 1929 - 1932 )

بينت نقاط الضعف التي تعاني منها النظريات السابقة و ضعفها في معالجة المشاكال الاقتصادية الكبرى بالكلية التضخم و البطالة و ذلك بسبب تركيزها لاهتمام فقط على حل منمشاكل جزئية . مما دفع العالم " Keynes " لتوجيه انتقادها للمدرسة الكلاسيكية و نادوا بالسياسة الاقتصادية لمعالجة الاختلالات التي تواجهها لاقصادات المختلفة حيث قاموا بتقديرها اضافتها العلمية و التي تمكنت في ابتكارا حدثا ساليبا لتحليلها علميما كان لها الفضل في الربط بين الدراسات التحليلية للاقتصاد و استخدموا النتائج لجعل مستو بالدولة بشكل عام .

ايان هذا كان نقلا لتحليل لاقصادي من التحليل الجزئي الى التحليل لاقصادي الكلي .

الداخلها سلوبالابحاثا لإحصائية العامة فيالدراساتالاقتصادية التحليلية ممايعنيا لاهتمامبالقياسالكميوالذيأصبحتلاحقا  
لاساسفيوضعالاقتصادالرياضي .

#### ■ المدرسة الاشتراكية:

اسسها "Karl Marx" اعتمدتعلسيطرةالدولةعلوسائلالانتاجواحتلتالتخطيطعلتوجيهالانتاجوالياتالسوق .

#### ■ الاتجاهات المعاصرة:

مناهروادهدهامدرسة "Milton Friedman"

ويعرفاتجاههمنهجشيكاجووتسمبالمدرسةالنقديةتتلخصافكارهفيالاعتمادعلبعضالفكارالكلاسيكيةبسياقاتوالته  
حليلالحديث . يركزعلمعالجهالمشاكلالتضخميةعلماهميهاالعلاقةبينمعدلاتنمووعرضالنقدومعدلاتنموالتضخم .

#### ● اهداف علم الاقتصاد:

الهدفالاساسيهوعلاجالمشكلةالاقتصاديةبمجموعهمالتساؤلات .

والهدفالثانوييعتبروسيلهلتحقيقالهدفالاساسيكالقضاءعلالفقروالحدمنالبطالةوتحسيناسلوبالانتاج،تحسينالمستوالمعي  
شيوتحقيقالرفاهيةالاقتصادية لأفرادالمجتمع .

فعليهأصبحنالضروربمعرفةماهيالمشكلةالاقتصادية .

## المشكلة الاقتصادية

### تمهيد:

كما أوضحنا فأن معظم الاقتصاديين يعرفون علماً لاقتصاد بأنه "العلم الذي يدرس المشكلة الاقتصادية"، فما هي المشكلة الاقتصادية صادية؟ يمكننا القول أن المشكلة الاقتصادية في الأساس، مشكلة الندرة النسبية، أي ندرة الموارد المتاحة بالنسبة للحاجات البشرية. فالحاجات البشرية متعددة ومتنوعة وغير محدودة. بينما الموارد التي تستخدم فيها شباؤها محدودة نسبياً. ومنهذ أنشأت المشكلة الاقتصادية منذ القدم، وما زالت قائمة في كلاً من المجتمعات، اختلفت حدتها من مجتمعاً لآخر. وعلماً رغمنا الجهود الدائمة التي بذلها الإنسان لعصر العصور لمواجهة مشكلتها الاقتصادية، إلا أن هذه الجهود لم تفسر عن حلها لها، ولتتوّد بالذات.

فالإنسان في سعياً دائماً لتحقيق الرفاهية المادية والارتقاء بمستوى معيشته، أنما يعمل بنفسه أو بتعاون مع غيره من الأفراد في محاولة لتعقيد المشكلة الاقتصادية وزيادة حدتها. وحتي يمكننا ان نفهم هذا الحقيقة، قد يكون من المناسب ان نقوم بالتعرف على طبيعة واركاب المشكلة الاقتصادية<sup>9</sup>.

### I. تعريف المشكلة الاقتصادية و عناصرها:

#### 1. تعريف المشكلة الاقتصادية:

هي مشكلة اختلال أو عدم التوازن بين حاجات الافراد المتعددة و بين وسائل انتاجها فين نتيجة تعدد الحاجات الإنسانية وتزايدهم بصورة مستمرة في ظل محدودية (ندرة) الموارد الاقتصادية. تعتبر المشكلة الاقتصادية حجر الأساس الذي يقوم عليه علم الاقتصاد اذ يحاول دراسة هذه المشكلة بإشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات عبر استخدام الموارد الاقتصادية المتوفرة بشكل فعال.

#### 2. عناصر المشكلة الاقتصادية:

لو اردنا دراسة المشكلة الاقتصادية، فانه ملزم علينا تناول كلا عنصرها المتمثلان في: الحاجات و الموارد.

<sup>9</sup>- عبد الغفور ابراهيم احمد، المرجع السابق، ص7.

## ■ الحاجات البشرية:

تعرف الحاجة، بأنها رغبة يشعر بها الانسان، ويتربعلعدمإشباعها إحساسبالألمأو الحرمان. ومن أمثلة ذلك الحاجة إلى الطعام، حيث يترتب على عدم تناول الفرد للطعام إحساس بألم الجوع. وكذلك الحاجة إلى الماء، حيث يترتب على عدم تناول كوب الماء إحساس بألم العطش... وهكذا. تنقسم الحاجة للإنسان الى عدة أنواع منها:

### - الحاجات الضرورية و الحاجات الكمالية: الحاجات الضرورية هي الحاجات الأساسية التي تتوقف

حياه الانسان على اشباعها كالمأكل والملبس والمسكن والعلاج... بينما الكمالية ما هي الحاجات التي حياه الانسان و يساهم اشباعها في اثناء حياه الفرد وتمتعه بما كوسائل الترفيه المتنوعة والفنون والملابس الفاخرة...

غير ان هذا التقسيم يعد تقسيما نسبيا لان اهمية الحاجة وضرورتها محكومة بالتغير والتفاوت بين الاشخاص انفسهم ومن زمان الى اخر ومن مكان لآخر ما هو كمالي في زمن ما او مكان ما قد يصبح يعد ضروريا في زمن اخر او مكان اخر.

### - الحاجات الفردية والحاجات الجماعية: الحاجات الفردية هي التي ترتبط بشخصية الفرد ويستطيع تلبيتها واشباعها بمفرده كالحاجة للمأكل .

اما الحاجات الجماعية فهي التي ترتبط بوجود الجماعة ولا يمكن اشباعها الا بصورة جماعية مثلا الحاجة الى الامن والعدالة والدفاع.

وتظهر اهمية هذه التفرقة في وجودتها خلال الدولة في عملية الاشباعا مالا لأهبناءءعليه يتم تحديد الأنشطة الاقتصادية التي تتولاها الدولة (النشاط العام) وتلك التي تتركز امرارها للنشاط الافراد (النشاط الخاص).

### ● خصائص الحاجات:

#### - الحاجة غير قابلة للقياس الكمي ولكنها قابلة للمقارنة:

حيث إننا لا نستطيع قياس الحاجة بوحدات قياس دقيقة كما هو الحال فيظواهرأخرى كالتولأو الوزن. أما الحاجة فلا توجد وحدة قياس يمكن استخدامها في قياس شدة الحاجة. ومع ذلك، فإن الفرد يمكنها ان يقارن بين حاجاتها المتنوعة وان يربتها حسب أهميتها أو حسب شدة إلحاحها.

## - الحاجة مسألة نسبية:

حيث نلاحظ ان درجة شدة الحاجة تختلف من فرد إلى آخر وتختلف بالنسبة لنفس الشخص من فترة زمنية لأخرى ومن مكان لآخر. فالأفراد يختلفون فيما بينهم من حيث ترتيبهم للحاجات.

## - بعض الحاجات تتصف بالدورية والتجدد:

حيث هناك بعض الحاجات يتكرر إحساس الفرد بها أكثر من مرة. بمعنى أنها بعد ان يشبع الفرد حاجته بالوسيلة المناسبة، تعاود هذه الحاجة نفسها بالظهور مرة أخرى، كالحاجة إلى الطعام.

## - قابلية الحاجة للإشباع:

إذا كانت الحاجة هي الشعور بالضييق أو الألم فهذا الإحساس تتراوح حدته ونوعه وفقاً لظروف الحال، وتقل حدة هذا الشعور إذا أشبع الإنسان حاجاته، فكلما استرسل في الإشباع تناقصت حدة الألم حتى يتلاشى أو يزول كل ضيق أو ألم، على الأقل في حدود الفترة الواحدة، وهذا ما يعبر عنه علم الاقتصاد بظاهرة تناقص المنفعة الحدية<sup>10</sup>، و هو قانون اقتصادي يفسر سلوك الانسان و هو يعمل على اشباع حاجاته.

## - الحاجات الإنسانية تتصف بالتنوع والتزايد:

فالإنسان لا يشعر بحاجة واحدة ولكن يشعر بالعديد من الحاجات. بالإضافة إلى هذا التنوع الكبير للحاجات الإنسانية، فانها تتصف بالتزايد، ويمكن إرجاع تزايد الحاجات الإنسانية إلى عدة أسباب أهمها:

❖ زيادة عدد السكان في كل دولة وفي العالم ككل.

❖ التقدم التكنولوجي والحضاري.

❖ تقدم وسائل الاتصال وفنون الدعاية والإعلان.

❖ تأثير الطبقات الاجتماعية.

كما ان الحاجات البشرية متنوعة ومتزايدة مع الزمن، وحيث ان الموارد أو وسائل إشباع تلك الحاجات لا تتزايد بنفس الدرجة، فلا بد من إجراء عملية مفاضلة أو موازنة بين الحاجات المتعددة لتحديد الحاجات

<sup>10</sup> - مختار عبد الحكيم طلبة، مذكرة حول مقدمة في المشكلة الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2007، ص4.



الأولى (أي الجديرة) بالإشباع والحاجات التي يمكن تأجيل إشباعها. وعملية المفاضلة المذكورة تتم سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع ككل وهذا ما يثير مسألة الاختيارين وسائل الإشباع التي توفرها الموارد النادرة.

### ■ الموارد الاقتصادية (عناصر الإنتاج):

ان الحاجات، بما تتسم من تنوع وتحدد وتزايد، لا تكون سوى جانب واحد من جوانب المشكلة الاقتصادية، فالمشكلة لا تنشأ فقط نتيجة لوجود هذه الحاجات وإلحاحها على الافراد، ولكنها تنشأ لأن الموارد المتاحة عادة ما تكون نادرة وقاصرة عن إشباع كل هذه الحاجات. فالموارد هي الأشياء التي تستخدم بشكل مباشر أو غير مباشر في إشباع الحاجات الإنسانية. فمقاومة الندرة هي جوهر النشاط الاقتصادي، ومن أساسيات المشكلة الاقتصادية، سواء تعلق الأمر بشخص معين يعيش منعزلاً أو كان يتعلق بشخص يعيش في جماعة يتخصص كل عضو من أعضائها في عمل معين ويركز جهوده في نشاط واحد لمصلحة الآخرين بحيث توزع الموارد الإجمالية على الجميع عن طريق التبادل. وتتم مقاومة الندرة بالعمليات الإنتاجية. فالأفراد حين يشعرون بالحاجات يبحثون عن تحسين ظروف معيشتهم بممارسة عمليات إنتاجية ومبادلات موضوعها سلع وخدمات تخصص في النهاية للاستهلاك. كما تم تقسيم هذه الموارد الى عدد من العناصر تتمثل في: العمل، رأس المال، الأرض، الادارة (التنظيم) و التكنولوجيا.

### ■ خصائص الموارد:

#### - الندرة النسبية:

خلافًا للحاجات، فان عناصر الإنتاج تتميز بالندرة النسبية و المحدودية. فاذا تطرقنا الى مفهوم الندرة نجد ان لها معنيين: الأول مطلق و الآخر نسبي. فالندرة تعبر عن شيء نادر، غير شائع، يوجد بكميات صغيرة او بعدد قليل من النسخ مثل المعادن النفيسة، فهي تشير هنا الى القلة و هذا هو المعنى الشائع للندرة. ففي لغة الاقتصاد، تعبر الندرة عن اختلال بين الحاجات و الموارد المنتجة بكميات صغيرة و غير كافية لإشباعها. و قد تكون بعض الموارد تنتج بكميات هائلة لكنها تظل نادرة، نفسر هذه الظاهرة بأن الحاجة اليها تكون تفوق ما ينتج منها مثل البترول.

## - تعدد الاستعمالات:

تتميز الموارد بتعدد استعمالاتها، فمثلا الأرض يمكن استخدامها للزراعة او البناء.

### ■ وسائل اشباع الحاجات:

يمكن اشباع الحاجات بوسيلتين: السلع أو الخدمات.

فالسلع عبارة عن منتجات مادية ملموسة اما الخدمات فهي عبارة عن منتجات غير مادية و غير ملموسة فكلا الوسيلتين يحتاجها الانسان لإشباع حاجاته.

### ○ أنواع السلع<sup>11</sup>:

#### ○ السلع الحرة والسلع الاقتصادية:

- السلع الحرة: هي السلع التي تتواجد في الطبيعة بشكل يفوق الحاجة إليها وبالتالي لا يوجد ما يدعو

لبذل جهد لإنتاجها أو دفع مقابل (ثمن) للحصول عليها مثل الهواء أو أشعة الشمس... الخ .

فالكميات المتاحة من هذه الأشياء نفي لإشباع حاجات جميع الأفراد. ومن ثم لا تثير هذه الأشياء أية مشكلة اقتصادية، وعليه فإنها تخرج من نطاق دراسة الاقتصاد.

- السلع الاقتصادية: وهي السلع التي لا تتواجد في الطبيعة بالكميات التي تكفي لإشباع الحاجة إليها

أو لا توجد بالصورة المناسبة أو في المكان المناسب. وبالتالي لابد للإنسان من ان يبذل جهدا

للحصول عليها أو لجعلها بالصورة أو في المكان الملائم لإشباع الحاجة، وبالتالي لابد وان يكون هناك مقابل (ثمن) للحصول عليها مثل الطعام والملابس والسيارة... الخ. وهذه السلع هي موضوع

الدراسات الاقتصادية.

#### ○ السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية:

- السلع الاستهلاكية: هي السلع التي تستخدم في إشباع الحاجات البشرية بصورة مباشرة مثل الطعام

والملابس... الخ. وتنقسم إلى نوعين:

<sup>11</sup>-عبد الغفور ابراهيم احمد، المرجع السابق، ص9.

سلع استهلاكية غير معمرة: وهي تستخدم في إشباع الحاجة الإنسانية مرة واحدة، حيث تبنى بمجرد الاستخدام كالغذاء. أو تستخدم في إشباع الحاجة الإنسانية عددا قليلا من المرات كالملابس.

سلع استهلاكية معمرة: وهي السلع التي تعطي منفعتها على مدى فترة من الزمن مثل السيارة أو الثلاجة أو الغسالة.

- السلع الإنتاجية: هي التي تستخدم في إشباع الحاجة الإنسانية بطريقة غير مباشرة أي عن طريق استخدامها في إنتاج سلع وخدمات تستخدم في إشباع الحاجة الإنسانية. وتنقسم السلع الإنتاجية إلى:

سلع وسيطة: كالجلود والحديد والإسمنت حيث تستخدم في إنتاج المنتجات الجلدية أو المساكن. وهذا النوع من السلع الإنتاجية يدخل بكامل قيمته في تكاليف السلعة النهائية.

سلع رأسمالية: كالألات والمعدات، حيث لا تستهلك مباشرة بل يستهلك ما تساهم في إنتاجه من سلع. وهذا النوع من المنتجات لا يدخل بكامل قيمته في السلعة النهائية.

### ○ السلع المتكاملة والسلع المتنافسة:

- السلع المتكاملة: يقال لسلعتين أنهما متكاملتان إذا كان لا بد من استخدامهما معا في إشباع نفس الحاجة، مثل الشاي والسكر أو الثلاجة والكهرباء... الخ. فالسلع السابقة لا بد وان تستخدم معا في إشباع حاجة معينة.

- السلع المتنافسة أو البديلة: يقال لسلعتين أنهما بديلتان إذا كان يمكن استخدام أي منهما في إشباع نفس الحاجة ومثال ذلك، الشاي والقهوة حيث يمكن استخدام أي منهما في إشباع الحاجة إلى مشروب ساخن. وتختلف درجة كمال هذه العلاقة البديلة حسب درجة السهولة التي يمكن إحلال سلعة محل الأخرى في إشباع الحاجة.

### ○ السلع الضرورية والسلع الكمالية:

- السلع الضرورية: هي التي تشبع حاجة ملحة لدى الفرد أو المجتمع ولا يمكن الاستغناء عنها بسهولة مثل الطعام، الملابس والسكن.

- السلع الكمالية: هي التي تشبع حاجة اقل إلحاحا لدى الفرد أو المجتمع وبالتالي فان المستهلكين لا يقومون بشرائها إلا عند مستوى مرتفع نسبيا من الدخل، وبعد ان يكونوا قد اشبعوا كل أو معظم حاجاتهم الملحة.

## II. المشكلة الاقتصادية و النظم الاقتصادية:

### 1. مفهوم النظام الاقتصادي:

يعد النظام الاقتصادي للدولة المحدد الأساسي لملامح الحياة الاقتصادية فيها حيث ان النظام الاقتصادي يحدد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية. و يحدد طريقة التعامل مع الموارد الاقتصادية و منظومة الانتاج و الاستهلاك في الدولة.

كما ان النظام الاقتصادي هو عبارة عن تجميع لموارد مختلفة خصصت من طرف مجموعة من الأفراد، بهدف إنشاء تبادلات و تعاونيات فيما بينهم بطريقة تمكنهم من تحقيق الاستعمال الأفضل و الممكن لتلك الموارد<sup>12</sup>.

بهذا المفهوم فان المشكلة الاقتصادية موجودة في كلا المجتمعين كما كان نظامها الاقتصادي يفرض مجموعة من الاسئلة طلبا لاجابة عنها عند مواجهة المشكلة وهذا الاسئلة هي كالآتي:

ماذا ينتج المجتمع؟

ما هي السلعة خدمات المطلوبة للإنتاج من اجل اشباع الحاجات؟ و ما الكمية التي يجب انتاجها. فان الامر يستلزم ضرورة حاجات المجتمع حسب اولوياتها التوفيق بين المتعارض منهما، و بمعنى اخر في الندرة النسبية يتعين تحديد احتياجات المجتمع من السلع والخدمات تحديد النوعية (اي السلع والخدمات المراد انتاجها) وكميا (اي الكمية المنتجة من كل نوع منها) ثم ترتب هذه الاحتياجات وفقا لأهميتها النسبية.

كيف تنتج؟

- عويسي أمين، النظام الاقتصادي و الثقافة الاجتماعية، دار احياء للنشر الرقمي، الاصدار الالكتروني الاول، 2014، ص27.<sup>12</sup>  
<https://portal.arid.my/Publications/ceabb142-d447-4b.pdf>

ايكيفية إنتاج السلع والخدمات؟ وما هي الاسباب لإنتاجية المثلى؟ تتعلق الإجابة عن هذا السؤال بكيفية إنتاج السلع والخدمات بطريقة والاسلوب الذي تتبعها عمليات الإنتاج، وما هي النسب والمقادير المطلوبة من عناصر الإنتاج، العمل، الأرض، ورأس المال للتوفير الاذ تاجالمستهدف؟

لمنتج؟

أي لمن يكون هذا الإنتاج، فبعد ان يحدد المجتمع رغباتها نوعا وكما ويقوم بإنتاج مختلف السلع والخدمات اللازمة لإشباع هذه الرغبات، فلا بد له من التوصل إلى طريقة يمكن من خلالها توزيع هذا الإنتاج على مختلف الأفراد الذين ساهموا في تحقيقه. وبمعنى آخر يتعين تحديد مساحة كل عنصر من العناصر الإنتاجية التي ساهمت في عملية الإنتاج بحيث يستلم صاحب كل عنصر إنتاجي على نصيبه من الناتج النهائي وفقا لهذه المساهمة.

من خلال هذه التساؤلات فان أي مجتمع ينبغي عليه ان يقوم بالاختيارات و اتخاذ القرارات حول السلع و الخدمات التي يجب انتاجها و الموارد المستعملة و الافراد الذين يستفيدون منها.

## 2. علاج المشكلة الاقتصادية<sup>13</sup>:

ان علم الاقتصاد يعني بتناول مختلف الاسئلة الرئيسية التي تم طرحها و بالطبع يتوقع اختلاف الطريقة التي يعالج بها المشكلة الاقتصادية بأركانها و عناصرها في ظل الانظمة الاقتصادية المختلفة. فظهرت ثلاث انظمة تسعى الى حل المشكلة الاقتصادية: النظام الرأسمالي، النظام الاشتراكي و النظام الاسلامي.

### ○ علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي:

يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على عدد من الأسس أبرزها:

- الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج: حيث الفرد حر في امتلاك ما يشاء وبأي قدر، وحر في التعاقد والعمل في النشاط الذي يرغبه وإنشاء المشروعات الخاصة مهما كان حجمها أو شكلها الثانوي أو مجال نشاطها.

<sup>13</sup>.عبد الغفور ابراهيم احمد، المرجع السابق، ص10.

- الدافع الفردي: قام النظام الرأسمالي أصلاً بهدف تحقيق مصلحة الفرد أولاً ومصلحة الجماعة أخيراً. ولذلك فإن دافع النظام الرأسمالي هو الدافع الفردي وخصوصاً دافع الربح.
- آلية السوق أو نظام السوق: يقوم النظام الرأسمالي بحل المشكلة الاقتصادية عن طريق آلية السوق أو آلية السعر حيث تتفاعل قوى العرض والطلب لتحديد السعر وتحقيق رغبات المنتجين (أقصى ربح) والمستهلكين (أقصى إشباع).
- تقييد دور الدولة: يعمل النظام الرأسمالي على تقييد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وحصر دورها في رعاية العدل والأمن. أما النشاط الاقتصادي فيتركز كأمره كلياً للأفراد.

ويتم التعرف على (ماذا ننتج) عن طريق آلية أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية. فالسلع أو الخدمات الأكثر أهمية يزيد الطلب عليها. ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها يرتفع سعرها. الأمر الذي يغري المنتجين بإنتاج المزيد منها بدافع تحقيق الربح، والعكس صحيح. كما يتم التوصل إلى (كيف ننتج) عن طريق مقارنة إيرادات المنتجين مع تكاليف الإنتاج، للتعرف على معدلات الربح لمختلف نواحي النشاط الإنتاجي. وبالطبع سيتم تخصيص الموارد الإنتاجية الأكثر كفاءة لتحقيق أكبر ربح صافي ممكن. أما (لمن ننتج) فجهاز السعر يقدم حلاً لمشكلة توزيع الإنتاج حيث يتحدد نصيب كل فرد من الناتج القومي بحجم القوة الشرائية المتاحة لديه والتي تتحدد بحجم دخله، ويتحدد حجم دخله بكمية ونوع ما يمتلكه الفرد من خدمات إنتاجية من ناحية، وبسعر هذه الخدمات من ناحية أخرى، وبالطبع من يمتلك خدمات إنتاجية ذات سعر أعلى سوف يزيد دخله، فتزيد قوته الشرائية، فيزيد نصيبه من الناتج القومي، والعكس صحيح.

### ○ علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي:

- يقوم النظام الاقتصادي الاشتراكي (الاقتصاد المخطط) على عدد من الأسس أبرزها:
- سيادة الملكية العامة لعناصر الإنتاج والتي تمتلكها الدولة أما الملكية الخاصة فهي محصورة في أضيق نطاق.

- يقوم النظام الاشتراكي على فلسفة جماعية هدفها الأساس هو المصلحة العامة وليس المصلحة الخاصة. حيث الهدف تحقيق الكفاية أي حسن استغلال الموارد الاقتصادية والعدل أي عدالة توزيع الدخل والثروات في المجتمع بين مختلف أفراده.
  - يقوم النظام الاشتراكي بحل المشكلة الاقتصادية عن طريق آلية التخطيط، حيث تقوم الدولة باتباع أسلوب التخطيط المركزي الشامل في توزيع موارد المجتمع بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة بقصد إشباع حاجات المجتمع.
  - الدور الواسع للدولة، حيث تتميز بدرجة عالية من المركزية في اتخاذ القرارات التي تقوم بها السلطات التخطيطية الحكومية. وفي هذا النظام يكون دور الأفراد محدودا ويخضع سلوكهم تبعاً للأوامر الصادرة من الأجهزة المركزية.
- ان جهاز التخطيط هو الذي يقوم بتحديد نوعيه وكمية السلع والخدمات المطلوب إنتاجها (ماذا نتج). كذلك جهاز التخطيط هو الذي يقوم بعملية الإنتاج من حيث تعبئة الموارد الاقتصادية اللازمة لترجمة رغبات أفراد المجتمع إلى سلع وخدمات متاحة (كيف نتج). وهو الذي يقوم بتحديد الأجور والمكافأة التي يحصل عليها العاملون في مختلف المجالات (لمن نتج).

#### ○ علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الاسلامي<sup>14</sup>:

يقر الاقتصاد الاسلامي بشيء مشكلها اقتصاديها للمجتمع، لكن لا يرجعها المشكلها الطبيعة وشحمواردها، كميزعما النظامالرأسمالي، لقد سخر الله سبحانه وتعالى للإنسان في هذا الارض كل ما يحق له حياة كريمة بموارد كافية لهو للأجيال اللاحقة، مصداقا لقوله تعالى: ﴿أليس الله بكاف عبده﴾ الآية 36 من سورة الزمر، وقوله تعالى: ﴿الله الذي خلق السموات والأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار﴾ (32) وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار﴾ (33) وأتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار﴾ (34) سورة إبراهيم.

<sup>14</sup>- كوديد سفيان، مدخل لعلم الاقتصاد، مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الاولى جذع مشترك علوم اقتصادية، جامعة عين تموشنت، الجزائر، 2017-2018، ص26.

## الواقع ان المشكلة

الاقتصادية في المنظور الاسلامي ليست مشكلة نذر تموارد ومشكلة اختيار، ولكنها نظرة عمل منتج، ومشكلة ظلم الانسان لنفسه هو كفره بالنعم التي وهبها الله له، بمنعك سلبا علنا لواقعا اقتصاديا ثقيلة الانتاج وانتشار الازمات.

علاج المشكلة الاقتصادية في رأي النظام الاقتصادي الاسلامي، يتم من خلال نظرة شاملة لجميع جوانب الحياة المادية والمعنوية، تقرب اصالة الملكية الخاصة والعامة، وتوافق بين المصلحة العامة والفردية.

وقد اجاز الاسلام لملكها كحقا لتصرفها في الاموال العامة بما يكفيها لتقليل التفاوت في المداخيل والشروات بين الافراد، ولحقا عادية التوزيع عبوسا لتحقق العدالة في التوزيع.



## النشاط الاقتصادي و العمليات الاقتصادية

تمهيد:

يتشكل النشاط الاقتصادي من مجموع الأنشطة التي يمارسها الأعوان الاقتصاديون من خلال عمليات الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والادخار والاستثمار، وكل نشاط اقتصادي يهدف إلى مواجهة الندرة، وال يمكن اعتبار النشاط الإنساني اقتصاديا إلا إذا هدف إلى مقاومة الندرة النسبية للموارد. سنتطرق في هذه المحاضرة إلى الأنشطة الاقتصادية من خلال التعرض إلى المفاهيم العلمية المرتبطة بها بدأ بنشاط الإنتاج، وصولا إلى نشاط الاستثمار.

### I. النشاط الاقتصادي:

#### - تعريف النشاط الاقتصادي:

هو مجموعة من المهام والعمليات التي يقوم بها الفرد أو مجموعة من الأفراد لاستخراج الموارد الطبيعية وتحويلها حتى تصبح صالحة للاستعمال، والتي يحصل بها أفراد المجتمع على حاجاتهم.

النشاط الاقتصادي يقوم به مختلف الاعوان الاقتصاديون من خلال ما يسمى بالعمليات الاقتصادية التي تتمثل في: الإنتاج، الاستهلاك، التبادل، الاستثمار، الادخار و التوزيع.

### II. العمليات الاقتصادية:

#### ○ الإنتاج:

#### ■ مفهوم الإنتاج:

عرف جان باتيست ساي الإنتاج بأنه يشمل كل عمل نافع يؤدي إلى إشباع حاجات الأفراد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهو حسب تعريف الاقتصاديين في العصر الحديث خلق منفعاتنا وإضافة منفعة<sup>15</sup>. فالإنتاج ليس خلقا للمادة كما اعتقدت الطبيعيون.

<sup>15</sup> - عزت عبد الحميد البرعي، مصطفى حسني مصطفى، مبادئ الاقتصاد السياسي، بدون دار النشر، بدون 41 مكان النشر، 2006، ص9.

يعتبر الانتاج مجموعة العمليات التحويلية التي تقوم بها المنتج بغرض تحقيق منفعة معينة، وهذا من منظور فكرة التحويل، وبالمفهوم القيمي، يرتبط الانتاج بفكرها القيمة، باعتبارها التعبير المباشر عن التقدير الاقتصادي، فجميع علاقات الانتاج تخضع في النهاية باعتبارها اتانوالنفقات وظروف السوق، اما بالمعنا محاسبياً يفكرها القيمة المضافة، يقصد بها حصاء السلع والخدمات الجديدة، ايا ضافة قيمة مضافة. الانتاج يتعلق بشباع حاجات الانسان المتعددة واللاهائية والقيمنا انها تحقيقا لاهداف اجتماعية<sup>16</sup>.

## - نظريها الانتاج:

تتمثل في الجواب على السؤال: ماذا وكيف تنتج؟

وذلك بدراسة العلاقة بين الانتاج وعناصره والعلاقة بين الانتاج وتكاليفه، ويتخلل ذلك دراسة عناصر الانتاج جوياً نفعاً ليتهاو علاقة بعضها ببعض وكيفية التحول من انتاج الى اخر او زيادته، وتقسيم العملية الانتاجية او ما يسمى بالتخصص ومن ثم تقسيم العمل ل<sup>17</sup>.

## - عناصر الانتاج:

قسماً لاقتصاديون الكلاسيكيون عناصر الانتاج التي تعتمد على الفرد لإشباع الحاجات المتعددة من السلع والخدمات التي لا ترضى العمل وراسمالاً لوفيا وخر القرن التاسع عشر اضافة اقتصادي البريطاني لهذا العناصر عنصر ارباعها والتنظيم.

## ○ الارض:

الارض احد عوامل الانتاج الرئيسية وتمثل بكافها الموارد المتوفرة على سطحها وباطنها موهوبة مناخاً القعز وجل مثلاً الاراضي الزراعية والبحار منبأطنها من نفط ومعادن ثمينة.

ولا بد ذكر ان الانسان عليها لا اختيار بينا لا استخدامات مختلفة لهذه الموارد كما ليستغل جزء من الارض للزراعة الاخر للعمران وانتشار المساكن. ويعمل اصحاب هذه العناصر بتقدمها بالعملية لإنتاجية مقابل عائد يسمى الربح.

ويتميز هذا المورد بعدد من الخصائص هي:

<sup>16</sup> - سوزي عدلي ناشد، الاقتصاد السياسي: النظريات الاقتصادية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 42 لبنان، 2008، ص150.

<sup>17</sup> - الطاهر قانة، نطاق علم الاقتصاد وموضوعه، ومجالات البحث في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الواحات 43 للبحوث والدراسات، العدد 12، جامعة غرداية،

2011، ص17.

الارضيهبة الطبيعة: رغبثباتالارضكمامنونوعاوهيهبهااللهلالانسانالانمقدرهاالانسانوالتطورالتكنولوجياعطاالعديدم  
نالفرصيفيسبيلتحسينواستصلاحالاراضيواضافةالاسمدةواستخدامالمزروعاتالمحسنةوراثياميزمختلفالمنتجاتوازادتكميتهها

ولكنيجبالانينسمافعتالطبيعةذاتهاكالهواءواشعةالشمسوموقعالارضالتيلميعمالالانسانبهاايشيءوكانتهبهاالخالقلالانسان.

ثباتالارضمنحيثالكمية: ذلكيعنيانمساحةالارضثابتةلايمكانتتزدادوجميعالانشطةالتيمارسهاالافرادللتعاملمعهذاالعند  
صرالهاميجبالانتمفينفسالموقعولنفسالمساحةالمحددةفمثلالانشاطالزراعيعلالاراضياتلتييعتبرصالحةللقيامبالعملياتالزراعية،وامالارضالصالحةللعملياتالاستخراجيةفيتعملعليهانشاطالذييطبيعةتلكالارض.

الارضذائمة: ايانالاننتاجيةالارضتتميزبالتجدد،فعلالرغممماقديصيبالارضمنكوارتتؤدبالتعطلالحصوللعالمواردالمتوفرةفيهاوعليهاالانمقدتتوفرالقدرةعلاعادةاستغلالهامرةاخرمنخلالالمعالجاتالتيقديدفعهاالافرادللحصوللعلماتحتويهاالارض.

الارضغيرمتجانسة: منالصعبالقولانهيوجدتجانسينمساحاتالارضالمختلفة،فلكلقطعةارضلهااخصائصهاالمعينةمنحيثالخصوبةواحتوائهاعلكمياتمختلفةمنالمعادن.

فكلمساحةمنالارضيمكانتحتويعلعناصرمفيدةللشريعةلاتوجدفيايمكاناخرحتلواستخدامتاكثراالاساليتقدمافيستيبالحصولعليها.

## ○ العمل:

يمكنتتحليلعنصرالعملمنجانبين: جانبنوعيوجانبكمي.

## الجانبالنوعي:

فالعملليسعطيةمتجانسه،يختلفحسبيختلفحسبمؤهلاتالعمال. انتكوينالافرادومستوياتالتأهيلوالخبرة

المهنيةودرجةالتحفيزلهمتأثيرعلكميةونوعيةالانتاج،انمصطلح"راسمالالبشري"

يشيرالمخزونالقدراتالانسانيةالاقتصاديةالقادرةعلالانتاج،هذاالمخزونينموبواسطةالاستثمارفالتعليموالتكويينوالصحةوالتغذيةالسليمة.

## والجانبا الكمي:

يمثل كمية العمال المتوفرة في اقتصاد ما تبع العدد السكان الناشطين، هذا المعنى ينطبق على: " مجموعة الافراد الذين يمارسون أنشطة معينة او الذين يبحثون عن العمل والقادرين على ذلك ولكن لا يجدونه (البطالين). و يتم استثناء من الفئة النشطة كل من الاطفال والمتقاعدين.

### ■ مفهوم عنصر العمل:

يمثل عنصر العمل خدمة ما تاليديا لعماله التي تساهم في انتاج السلع والخدمات، وقد يكون العمل جسما نبيي يعتمد اساسا على المجهود الع ضليلا لسان، او ذهني يعتمد على المجهود العقلي لانسانا ساسا.

لكي يعتبر المجهود المبذول عملا بالمفهوم الاقتصادي يجب ان تتوفر فيها ربعه شروط:

- ان يكون بشريا
- ان يكون اختياريا وليس اجباريا
- ان يترتب عليها نتاج لسلعها وخدمه
- ان يتحصل عليها جرا، ايانا لجهود المبذول الذي لا يحصل مقابلها على جرا لا يدخل ضمن العمل بالمعنى الاقتصادي.

### ■ أنواع العمل:

ان العمل عنصر غير متجانس لانه يهتختلف من مهنة لآخر بوايضا يختلف داخل المهنة الواحدة، فهناك اعمال يدوية تعتمد الحد كبر العضلي واعمال ذهنية تستند للمعرفة وهنا كتقسيماتاخر بين اعمال تنفيذية واعمال اشرافية، هذها التقسيمات تنظر بالصفة الغالبة ينظر ان يوجد عمل يدوي ويعتمد فقط على الجهد العضلي استخدا مالمالكاتالذهنية ولا يوجد عمل تما مالا يتطلب الجهد بدنيولا نبالغا اذا ذكرنا بان عنصر العمليعتبر اهم عناصر الانتاج.

### ■ مفهوم الاجر: هناك مفهومان للأجر:

الأجر النقدي: الأجر النقدي هو مقدار ما يستلمه الفرد من نقود مقابل جهوده الفكرية والعضلية خلال فترة محددة دورية أو غير دورية.

الأجر الحقيقي: هو مجموع السلع والخدمات التي تُشترى من الفرد بالأجر النقدي لإشباع حاجاته. ومن هنا يمكن الملاحظة أن ارتفاع أسعار السلع والخدمات يعني انخفاض الأجر الحقيقي للفرد، وعليه لا بد أن يزداد الأجر النقدي الاسمي بمقدار أكبر من زيادة أسعار السلع والخدمات لكي يتم تحقيق التوازن بين الأجر النقدي والأجر الحقيقي.

### ○ رأس المال:

لا يتم الإنتاج عادة بمجرد بذل المجهود البشري على الموارد الطبيعية الخام، فيجب أولاً صناعة بعض الأدوات والآلات التي تستخدم في الإنتاج، وتسمى بالسلع الرأسمالية أو الانتاجية أو الاستثمارية والغرض منها تحقيق مردودية أكبر. وهكذا ظهر رأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج.

### ■ تعريف رأس المال:

هو العنصر الذي يصنعه الإنسان ليساعده في عملية الإنتاج، ويشمل الآلات والمعدات والموارد التي يصنعها الإنسان لتزيد قدرته على الإنتاج. ويلاحظ أن الرأس المال النقدي هو الوسيلة للحصول على رأس المال العيني أو الحقيقي والممثل في الآلات والمعدات اللازمة للإنتاج<sup>18</sup>.

- الاستخدام في عملية الإنتاج.

- مرور الزمن، فحتى إذا لم نستخدم الآلة الجديدة فإن قيمتها تقل تدريجياً.

- التقادم الفني، بسبب ظهور رأس المال أحدث وأكثر كفاءة فنياً.

### ■ تقسيمات رأس المال:

- رأس المال النقدي:

يشير إلى كمية النقود المستعملة لتحقيق مشروع معين.

- رأس المال العيني أو الحقيقي:

<sup>18</sup>- عبلة عبد الحميد بخاري، نظرية الإنتاج، ص2، تاريخ الاقتباس: 21-09-2022، الموقع الإلكتروني: [www.kau.edu.sa/files/0002132/subjects/me6.pdf](http://www.kau.edu.sa/files/0002132/subjects/me6.pdf)

و هو عبارة عن السلع التي تستخدم في انتاج سلع اخرى و يشمل الآلات و المعدات و المباني...، و هذا هو المفهوم الذي نقصده عندما نتكلم عن رأس المال كأحد عوامل الانتاج.

#### - رأس المال المكتسب:

وهو نوع من رأس المال المنتج، ويشمل كل ما يجره المشروع وعملا لرباها السنوية كاحتياطي ما يلموا جهة التوسعات والحالات الطارئة

#### - رأس المال الثابت:

وهو رأس المال الذي يستخدم عدة مرات في العملية الإنتاجية كالمباني والتجهيزات والمواد الأولية... .

#### ○ التنظيم:

هو نوع خاص من النشاط الإنساني يدرج أحيانا تحت عنوان العمل، ولكن دورا خاصا في النظام الاقتصادي، كان من الأفضل بمميزات خاصة ولكونه يلعب أن يعامل كعنصر إنتاجي منفصل عن العمل. وهو يشير إلى مهمة تجميع عناصر الإنتاج الأخرى، العمل والأرض ورأس المال واستخدامها في العملية الإنتاجية واتخاذ قرار القيام بها وتحمل مخاطر تنفيذها. والمنظم هو ليس الشخص الذي تعهد إليه إدارة المشروع فحسب، إنما هو الرائد الذي يضع كل مواهبه ومهاراته في خدمة المشروع لتنميته عن طريق إنتاج السلع الجديدة أو استخدام الطرق الفنية الجديدة في الإنتاج<sup>19</sup>.

#### أهمية التنظيم:

- الرفع من الكفاءة الانتاجية.
- تحديد مسؤولية العمال حسب التخصصات.
- جمع و ترتيب المعلومات و تحليلها و التنبؤ بنشاط المؤسسة في المستقبل باستخدام الرياضيات و الاحصاء.
- تفادي كل اشكال الفوضى العمل على الاستقرار داخل كل مصالح المؤسسة.

<sup>19</sup>-رفيقة صباغ، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 2014-2015، ص48.

## • الاستهلاك:

### ▪ مفهوم الاستهلاك:

يعتبر نشاط الاستهلاك الحلقة الضرورية والمحفزة لنشاط الإنتاج، الذي يهدف إلى تلبية حاجات أفراد المجتمع من سلع وخدمات .

كما يعرف بأنه العملية التي تمكن الأفراد من إشباع رغباتهم وتؤدي في نفس الوقت إلى القضاء على المواد والخدمات، وهو ذلك النشاط الذي يزاوله الإنسان لإشباع حاجاته ورغباته التي يشعر بها، وذلك من خلال إتلاف المنتجات بهدف الإنتاجية أخرى<sup>20</sup>.

هذا التعريف يرشدنا إلى التفرقة بين الاستهلاك الوسيط أو الانتاجي و الاستهلاك النهائي.

### الاستهلاك الوسيط:

يقصد به مجموع السلع و الخدمات التي يتم تحطيمها او معالجتها أثناء عملية الإنتاج او ادماجها في المنتج و غالبا ما تكون ضرورية للإنتاج. على سبيل المثال استهلاك الطاقة او المواد الأولية.

### الاستهلاك النهائي:

ينعني به استخدام سلعة أو خدمة لتلبية الحاجة النهائية أو الآنية. ان السلع التي هي اساس الاستهلاك النهائي تخرج من الدورة الانتاجية.

### ▪ أنواع السلع المستهلكة:

- معيار الديمومة: يضمن كل من السلع الدائمة (كالسيارة)، السلع الدائمة جزئيا (كالملابس) و السلع الغير دائمة (كالغذاء).
- معيار المادية: يضمن كل من السلع المادية الملموسة و السلع المادية الغير ملموسة (الخدمات).
- معيار التجارية و الغير تجارية: هذا المعيار ينطبق على الخدمات، فالعائلات تستهلك الخدمات التجارية كالنقل، الصحة ...، و الخدمات الغير تجارية كالأمن، العدالة ... .

<sup>20</sup> - محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلبي، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص154.

○ معيار الفردية و الجماعية: معيار الفردية ينطبق على الاستعمال الاحادي للشيء كشرء الحلويات.  
اما الاستهلاك الجماعي نقصد به الاستهلاك الجماعي في نفس الوقت كرؤية مقابلة رياضية جميعا.

### ● التبادل:

يتلخص مبدأ التبادل إعطاء شيء مقابل شيء آخر قديكون مكافئا أو غير مكافئ له. الفرق الذي يميز بين الاقتصاديات البدائية والحديثة يكمن في تحديد معدلات التبادل بين المنتجات، اذ يتحدد معدل التبادل بين المنتجات في المجتمع البدائي في لحظة قبل التبادل في حين تحدد معدلات التبادل بين المنتجات في المجتمع الحديث يتم في السوق.

ان التبادل في المجتمعات البدائية والعبودية والإقطاعية شكلا ركنا أساسيا لانهذا النوع من التبادل يتاجو في البيتها لتاج طبيعيا يانهم دبالأساس لسلاستهلاك كعلعكسالاتا جففظلالرأسمالية هوانتا جسلي، ايانهم معدل التبادل بالأساس وليس لسلاستهلاك. ويرتبط التبادل بظاهرة تقسيم العمل الاجتماعي لا تقسيم العمل وتبادل لولا تبادل وتقسيم العمل. في الاقتصاد الحالى

يتم التبادل بصيغة المقايضة كما كان سابقا في المجتمعات البدائية وانما يتم استخدام وسيط سهل عملية المبادلة وهو النقود.

### ● الادخار:

يعتبر الادخار ظاهرة اجتماعية لها بعد اقتصادي، حيث يسعى الأفراد إلى حبس جزء من الدخل في شكل مدخرات، تستعمل مستقبلا لتلبية الاحتياجات المختلفة، وبذلك فهذه العملية تتجسد في التضحية بالاستهلاك الحالى مقابل الاستهلاك المستقبلي. والادخار يمكن أن يكون على شكل أصول مالية منقولة أو على شكل أصول مادية. والفرق بين الادخار والاكتناز هو أن في هذه الأخيرة تحجب الأموال عن المجتمع وال ينتفع بها، أما في حالة الادخار، فإنها تأخذ طريقها نحو وعاء من الأوعية المالية، فال تحجب عن التداول وال تعطل الدورة الاقتصادية، وينتفع بها المجتمع.

### ■ أسباب الادخار:

- هناك الادخار الوقائي و الذي يتم إنشائه لمواجهة الظروف الطارئة والمفاجئة.



- هناك الادخار المنشئ من أجل تمويل المشاريع الشخصية، مثل شراء الأثاث أو الخدمات (السفر و وسائل الترفيه و الحفلات ...)

- هناك الادخار الموجه للاستثمار من أجل التقاعد أو لإنشاء ملكية.

#### ■ أشكال الادخار:

الاصول المالية: وتضم مجموع التوظيف المالي للعائلات (تأمين على الحياة، دفاتر الاحتياط...).

الاصول لغير مالية: هي الاصول العقارية (السكنات) التي تمثل اصولا لاكثر اهمية للعائلات.

#### ■ محددات الادخار:

- السن: حسب نظرية (Franco Modigliani)

فان سلوك المدخر هو داله بمتغير الوقت، يمكن تحديد ثلاث افتراضات:

فترة الشببية: ادخار سلبي.

فترة حياتها النشيطة: الزيادة في الادخار مع الزيادة في الاصل لتحضير لفترة التقاعد

فترات التقاعد: المتعاملا لاقتصاديين غير فمنا د خاره للمحافظة على نفس الاستهلاك السابق.

- معدل الفائدة.

- المحيط والاقتصادي، الاجتماعي والقانوني.

#### ● الاستثمار:

#### ■ مفهوم الاستثمار:

لقد تعددت المفاهيم المتعلقة بالاستثمار، فقد عرف على أنه : سلسلة من النفقات تليها سلسلة من الإيرادات وذلك في فترات زمنية متعاقبة، وهذا الاستثمار قد يكون مادي كالمباني والمعدات والآلات وغيرها، أو غير مادي كالنقود تحت الطلب كألسهم والسندات.

كما عرف كذلك بأنه: استعداد الشخص لتحمل درجة معقولة من عدم التأكد من النتائج أملا في الحصول على الربح الملائم

كما يمثل الاستثمار من وجهة نظر أخرى: كل تضحية آنية بالأموال علماً بل الحصول في المستقبل على إيرادات أو تدفقات نقدية خلال فترة زمنية معينة، بحيث العائد الكلي أكبر من النفقات الأولية.

## ■ تصنيفات الاستثمار:

يمكن تصنيف الاستثمارات حسب المعايير التالية:

- **المعيار القانوني:** تصنف الاستثمارات وفقاً لهذا المعيار إلى استثمارات خاصة، واستثمارات عامة. الاستثمارات الخاصة يقوم بها أشخاص طبيعيين ومعنويين يسعون إلى تحقيق الربح باعتبار ملكية وسائل الإنتاج خاصة. أما لاستثمارات العامة، فهي المشاريع الاستثمارية التي تعود فيها ملكية وسائل الإنتاج للدولة، وتهدف هذه المشاريع إلى تحقيق المنفعة العامة أولاً، ثم تحقيق الأرباح بمعنى أن تكون مجدية اقتصادياً.
- **معيار النشاط الاقتصادي:** تصنف الاستثمارات وفقاً لهذا المعيار إلى استثمارات زراعية، واستثمارات صناعية، واستثمارات خدمية، وما يشابهها من مختلف الأنشطة الاقتصادية.
- **معيار تأثير الاستثمار على العملية الإنتاجية:** تُصنّف الاستثمارات وفقاً لهذا المعيار إلى استثمارات إنتاجية غير مباشرة (هي الاستثمارات التي تؤثر على العملية الإنتاجية بشكل غير مباشر لكنها تُعد عاملاً مباشراً في رفع معدلات الإنتاج والنمو الاقتصادي (مثل مشروعات البنية التحتية، وتعبيد الطرقات، وبناء المطارات، وبناء السدود)، واستثمارات إنتاجية طويلة المدى (هي تلك الأموال الموجهة لبناء المعاهد، مراكز الصحة والتكوين والتدريب والموارد البشرية).
- **المعيار القانوني:** تصنف الاستثمارات وفقاً لهذا المعيار إلى استثمارات خاصة، واستثمارات عامة.

الاستثمارات الخاصة: يقوم بها أشخاص طبيعيين ومعنويين يسعون لتحقيق الربح باعتبار ملكية وسائل الإنتاج الخاصة.

الاستثمارات العامة: فهي المشاريع الاستثمارية التي تعود فيها ملكية وسائل الإنتاج للدولة، المشاريع لتحقيق المنفعة العامة أولاً، تحقيقاً لارباح معنات تكون مجديها اقتصادياً.

- معيار النشاط الاقتصادي: تصنف الاستثمارات وفقاً لهذا المعيار للاستثمارات الزراعية، استثمارات صناعية، وما يشبهها من مختلفاً أنشطة اقتصادية.

- معيار تأثير الاستثمار على العملية الإنتاجية: تصنف الاستثمارات وفقاً لهذا المعيار إلى:

استثمارات إنتاجية غير مباشرة: هي الاستثمارات التي تؤثر على العملية الإنتاجية بشكل غير مباشر لكنها تعد عاملاً مباشراً في دعم عدد لا تال إنتاج والنمو الاقتصادي بمشروعات البنية التحتية، تعبيد الطرق، تبناء المطارات... .

استثمارات مباشرة: هي التي تؤثر بصفة مباشرة على العملية الإنتاجية بالزيادة والنقصان كالاتو المعدات أو مختلفات التجهيزات .

استثمارات إنتاجية طويلة المدى: هي تلك الأموال الموجهة لبناء المعاهد، مراكز الصحة... .

#### ■ مصادر تمويل الاستثمار:

ويقصد بمئات كالمنابع الموفرة للمال البهت تنفيذ الاستثمار، يمكن تقسيمها إلى:

من حيث المصدر:

مصادر داخلية: الأرباح المحتجزة والاستهلاك كويي بالوصول.

مصادر خارجية: الاقتراض إصدار الاسنان وتسهيلاً للموردين.

من حيث الملكية:

التمويل الذاتي: زياده رأس المال الاحتفاظ بجميع الأرباح وجزء منها.

التمويل من المقرضين: البنوك، مورداً الاتو المعدات أو مؤجرها، موردي المواد... .

من حيث الزمن:

مصادر طويلة الأجل.

مصادر متوسطة الأجل.

مصادر قصيرة الاجل.

## • التوزيع:

### ▪ مفهوم التوزيع:

للتوزيع معنيين ينبغي التمييز بينهما:

المعنا الضيق: وهو توزيع المنتوج

المعنا الواسع: يقصد به توزيع الثروة بعد العملية الإنتاجية على مجموع العاملين الذين ساهموا في العملية الإنتاجية. ان عملية التوزيع عند جمايينا الوظيفتين لا اقتصاديتينا لا ساسيتينوهما الانتاج والاستهلاك وتوزع على مجموعا تالاربعا الكبرى:

- تثمين عناصر الانتاج.
- الضرائب المخصوصة على الانتاج ( التي تسمح وتضمن استمرارية الخدمات الغير تجارية).
- اهتلاكات رأسمال الثابت.
- تراكم رأسمال.

لا يمكن للمؤسسة ان تنتج الا بمشاركة خمس متعاملين:

الاجراء: فهم يقدمون قوة عملهم ويحصلون على اجر مقابل العمل المنجز.

المشاركين برؤوس الاموال: ويتمثلون نفيها المساهمين الذين يستثمرون داخل المؤسسة رؤوس اموالهم التي تمولها لنشاطهم ويحصلون على حصص صمنا لارباحها بعد اقسامها للمؤسسة.

المشاركين الخارجيين: ويتمثلون نفيها المنظمات المالية التي توفر رؤوس الاموال الضرورية للمؤسسة ويحصلون على فوائد على القروض المنو حة.

الدولة: توفر للمؤسسة الخدمات العمومية الضرورية لسير

عمال المؤسسة في ظروف مناسبة كالتهيئة العمرانية، الشرطة، العدالة... غرائب التي تقطعها لارباح.

المؤسسة نفسها التي تنظما لانتاجها عن طريق جميع مختلف عناصر الانتاج وتحتفظ بجزء من ارباحها لغير موزع على المساهمين.



## الأعوان الاقتصاديون و الدورة الاقتصادية

### تمهيد:

يعتمد النشاط الاقتصادي على تشارك مجموعة من الأعوان يختلفون في نشاطهم الاقتصادي، لكن يساهمون في تنمية الحياة الاقتصادية، من خلال أداء وظيفة اقتصادية رئيسية، ويرتبطون فيما بينهم بمجموعة من العلاقات تتولد عنها تدفقات اقتصادية في اتجاهات مختلفة. نهدف في هذه المحاضرة إلى تحديد المتدخلين في الدورة الاقتصادية مع تحديد الدور الذي يلعبه كل فاعل اقتصادي.

### I. الأعوان الاقتصاديون:

#### 1. تعريف النشاط الاقتصادي:

النشاط الاقتصادي هو الجهود الذي يبذله العون الاقتصادي لإشباع حاجاته او من أجل الحصول على الأموال و السلع و الخدمات.

#### - تعريف العون الاقتصادي:

يعرف العون الاقتصادي بأنه كل شخص طبيعي أو معنوي يزاول نشاطا اقتصاديا، يترتب عليه تدفقات اقتصادية.

هو مجموعة الافراد الذين يقومون بالاستثمار والانتاج والاستهلاك والادخار والتبادل ويصنفون نفقاتهم لتشابهة ومتجانسة من حيث السلا وكالاقتصادي. اذ نفيا المتعاملا لاقتصادي هو كل شخص طبيعي ومعنوي يقوم بمهما اقتصاديا تتولد عنها تدفقات اقتصادية.

#### - مميزات الاعوان الاقتصاديون:

- مستقلون في اتخاذ القرارات الخاصة بهم.
- ينجزون عمليات اقتصادية.
- تربطهم علاقات فيما بعضهم، تنتج عن هذه الاخيرة تدفقات اقتصادية عينية او حقيقية او تدفقات نقدية.

#### - تعريف التدفقات الاقتصادية:

التدفق الاقتصادي عبارة عن حركة السلع والخدمات والأموال بين الأعوانالاقتصاديين، هو ينقسم إلى صنفين:

التدفقات الحقيقية أو العينية: وهي حركة السلع والخدمات بين الأعوانالاقتصاديين.

التدفقات النقدية: هي حركة النقود بين الأعوانالاقتصاديين في اتجاه معاكس للتدفق الحقيقي.

### - تصنيف الاعوان الاقتصاديين:

يتحدد النشاط الاقتصادي من تفاعل مجموعة من القطاعات الاقتصادية، التي نذكرها على الشكل التالي:

#### ■ قطاع الأسر (قطاع العائلات):

يتكون هذا القطاع من مجموع المستهلكين سواء كانوا يعيشون ضمن أسر أو بشكل فردي، ويتشابهون في نشاطهم الاقتصادي المتمثل في استهلاك السلع والخدمات بالدخل المتحصل عليه مقابل العمل، كما أن جزء من الدخل يمكن أن يدخر ليستهلك في المستقبل.

تتمثل مساهمة الأسر في الاقتصاد الوطني من خلال<sup>21</sup> :

- استعمال جزء من الدخل في الإنفاقالاستهلاكي (السلع والخدمات).

- ادخار الجزء الفائض عن الاستهلاك.

- استثمار المدخرات.

- دفع الضرائب والرسوم.

#### ■ المؤسسات الاقتصادية:

##### ● تعريف المؤسسة:

اختلفت تعاريف المؤسسة الاقتصادية حسب الاتجاهاتالاقتصادية، حيثتعرفعلانها منظمة اقتصاديةتضم مجموعة منالوسائلالماديةوالماليةالبشريةالتيستعملها لإنتاجالسلعوالخدماتوتقديمها

<sup>21</sup>قريش بن علال وآخرون، محاضرات مدخل لعلم الاقتصاد، مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك 19 علوم اقتصادية، كلية الاقتصاد بجامعة تلمسان، بدون تاريخ، ص37.

افياالسوق .

ويمكن تعريف المؤسسة ايضا بانها جهاز يتكون من كلالا أنشطة التي تختص بنتاجو توزيع السلع والخدمات بغرض تحقيق الربح .

التعريف 2: هي عبارة عن متعاملا اقتصاديلهم كانتهم مميزة وهي العمود الفقري للاقتصاد الوطني

التعريف

3:

يعرف "فرانسوا بيريرو" المؤسسة علمانها هي المكان الذي يتم فيه عملية الدمج بين العناصر المختلفة للإنتاج من اجل الحصول على منتج جيد يعهفياالسوق .

التعريف 4:

تعتبر المؤسسة مجموعة منسقة من الاعضاء تمتنظيمها حسب اهداف معينة لأداء بعض الوظائف وذلك من خلال تنفيذ عمليات مختلفة تؤ ولا لبيع السلع والخدمات فيالسوق .

#### ● نشاط المؤسسة الاقتصادية:

يتمثل نشاط المؤسسة الاقتصادية في:

- انتاج سلع وخدمات من خلال المزج وسائل الإنتاج .
- تقوم بالاستثمار من اجل تجديد وسائل الإنتاج وتوسيع نشاطها .
- تدفع الضرائب والرسوم للدولة .

#### ● خصائص المؤسسة الاقتصادية:

- للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة ( لها حقوق وعليها واجبات) .
- اداء الوظيفة التي وجدت من اجلها .
- تأقلم المؤسسة مع المحيط الذي تنشط فيه .
- قدرها المؤسسة علمالبقاء .
- كالمؤسسة تضعاها هدف تسعى لتحقيقها .
- المؤسسة مصدر رزق الكثير من الافراد .

#### ● أصناف المؤسسات:



تصنف المؤسسات وفقا لعدة معايير من بينها:

○ **الشكل القانوني:** وفقا لهذا المعيار تقسم المؤسسات إلى:

- المؤسسات الفردية: تعود ملكيتها لشخص واحد أو عائلة واحدة.
- الشركات: شركات الأشخاص مثل شركة التضامن وشركة المسؤولية المحدودة، وشركات الأموال مثل شركات المساهمة.

○ **الطابع الاقتصادي:** وفقا لهذا المعيار تصنف المؤسسات إلى مؤسسات صناعية، مؤسسات فلاحية، مؤسسات تجارية،... إلخ.

○ **طبيعة الملكية:**

- المؤسسات الخاصة: تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة من الأفراد كشركة الأشخاص.

- المؤسسات العمومية أو العامة: ملكيتها للدولة.

- المؤسسات المختلطة: الملكية مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

■ **المؤسسات المالية:**

هي المؤسسات التي يتمثل نشاطها الأساسي في جمع الودائع من الأفراد والمؤسسات أصحاب الفائض، وإقراضها إلى مجموعات أخرى أو استثمارها من أجل تحقيق عوائد مالية. ويضم هذا النوع من المؤسسات كل من:

البنوك: البنك المركزي والبنوك التجارية، يتم التداول لعن طريق النقود والسوق الذي يحكم هذا المعاملات يدعما لسوق النقدي.

البورصة: التداول فيها بالأوراق المالية المتمثلة في الأسهم والسندات تمنح لالاسوق المالي.

تساهم هذه المؤسسات في تمويل الاقتصاد من خلال:

- تجميع رؤوس الأموال ( جمع الودائع من الاعمال الاقتصادية)
- تقديم المدخرات في شكل قروض مقابل الحصول على عائد مالي ( الفائدة)
- دفع الضرائب والرسوم.

■ **الادارات:**

هيكالهيئاتالتي تقدمالخدماتغالبا ما تكونمجانيهوهي تتكونمن

:الدولة،الجماعاتالمحلية،والضمانالاجتماعي،تقومباقتطاعاتاجبارية يتممنخلالها تحويلالطبقاتالحكومية. ويتمثلنشاطها في<sup>22</sup>:

- تقديمخدماتالأفرادالمجتمع.
- تتحصلعلبايراداتفيشكلضرائبورسوممنالاعوانالاقتصاديين.
- تستهلكالسلعوالخدماتالمشترائمنالمؤسسةالاقتصادية.
- تقومبالاستثمارفيالمجالالاتالمختلفة.

### ■ العالم الخارجي:

يتمثلفيالاعوانالاقتصاديونالمتواجدونخارجالوطنالذينيربطهمعلاقاتاقتصادية معالاعوادالاقتصاديونالمقيمينفيالدولةالمعندية.

## II. الدورة الاقتصادية:

هي عبارة عن حركة في شكل دائري تمثل التدفقات الحقيقية و النقدية التي تنشأ بين مختلف الأعوان الاقتصادية.

<sup>22</sup> - ربيعة صباغ، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، مرجع سابق، ص55.

## السوق

### تمهيد:

يعتبر السوق وفقا للمفهوم الاقتصادي الحديث، مجموع العالقات التي تربط بين طرفين تتلاقى رغباتهم في تبادل سلعة أو خدمة في فترة زمنية معينة، وليس بالضرورة أن يكون التبادل في مكان محدد نظرا للتطور التكنولوجي الذي سهّل الاتصال بين أطراف المعاملات الاقتصادية. نعلم في هذه المحاضرة إلى الإمام بكل المفاهيم المرتبطة بالسوق وأنواعه ووظائفه، وكذا تلك المرتبطة بالعرض والطلب وتوازن السوق.

### I. المفهوم الاقتصادي للسوق و تنظيمه في النظام الرأسمالي:

#### 1. مفهوم السوق<sup>23</sup>:

يجب النظر الى السوق كآلية عمل يمكن للبائعين و المشترين بواسطتها تقرير الأسعار و تبادل السلع و الخدمات. و قد يكون السوق متمركزا في موقع معين، مثل سوق الأوراق المالية أو غير متمركز كما هو الحال بالنسبة الى المساكن و العمالة. و قد يكون السوق الالكتروني، كما هو الحال بالنسبة للعديد من الأصول و الخدمات المالية، التي تتم المتاجرة بها بواسطة الحاسوب. و الصفة الحاسمة لأي سوق هي أنه يجمع البائعين و المشترين معا للاتفاق على الأسعار و الكميات.

كما يمكن تعريف السوق بأنه آلية عمل يتفاعل من خلالها البائعون و المشترين لتقرير سعر و كمية سلعة او خدمة.

#### 2. تنظيم السوق في النظام الرأسمالي:

تتم في السوق مختلف الصفقات بين البائعين و المشترين، حيث يتبادلون فيما بينهم السلع و الخدمات، و ان التعامل يكون على اساس اسعار تتحدد في السوق بطريقة او اخرى. اما كيف تحدد الأسعار فأمر يختلف باختلاف التنظيم القائم للسوق، فالأسواق تختلف من حيث الطريقة التي يتحدد بها السعر، ومدى سلطة

<sup>23</sup> - بول سامويلسون و ويليام نوردهاوس، المرجع السابق، ص50.

البائع أو المشتري في التأثير في السعر ارتفاعاً أو انخفاضاً. و يرجع هذا الاختلاف الى مدى التنافس الذي يواجهه كل من البائعين و المشترين، او ما يتمتع به كل من الجانبين من عنصر المنافسة و عنصر الاحتكار<sup>24</sup>.

## II. أشكال السوق و وظائفه:

### 1. أشكال السوق:

تختلف الاسواق عن بعضها البعض من حيث الطريقة التي يتحدد بها السعر من جهة، و من جهة اخرى في تحديد السعر. فيمكننا التمييز بين أربع أنواع من الاسواق: سوق المنافسة الكاملة، سوق المنافسة الاحتكارية، سوق الاحتكار التام و سوق احتكار القلة.

#### ■ سوق المنافسة الكاملة:

يتميز هذا النوع من السوق بالشروط التالية<sup>25</sup>:

كثرة عدد البائعين والمنتجين: في هذا الحالة لا يستطيع المنتج الفرد التأثير على الكميات المعروضة وكذلك المستهلك الفرد لا يستطيع التأثير على الكميات المطلوبة فلا يستطيع أي منهما التأثير على سعر السلعة في السوق انما لثمنها لا شكيتها أثر جميع البائعين.

تجانس المنتجات: وهذا يعني إمكانية إحلال السلعة مكان سلعة اخرى بقادرة على تحقيق نفس الاشباع للمستهلك وخاصة أنهم المرفوضف في هذا السوق ان كافة المنشآت تقوم بإنتاج سلعة مماثل لها حيث لا تستطيع أي منشأة التحكم في السعر الذي يتبعها السلعة.

حرية الدخول والخروج من السوق: لا توجد أي قيود تمنع الجماعات او الافراد من الدخول والخروج من السوق مما يؤكد حرية انتقال العناصر لإنتاج صناعة الصناعة واستخدامها في مجال مختلف.

العلم التام بظروف السوق والاسعار السائدة: وهذا يعني أن جميع البائعين والمشتريين يعلمون تماماً بأسعار اسئلة وشروط بيعتلك السلع، وهكذا لا يستطيع المنتج استغلال المستهلك بفرض اسعار اعلى على سلعة محددة تباع بأسعار اقل بكثير فيما كنا مختلف.

#### ● سوق الاحتكار التام:

<sup>24</sup>- قريش بن علال ، محاضرات مدخل لعلم الاقتصاد، مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية، كلية الاقتصاد بجامعة تلمسان، 2014-2015، ص75.

<sup>25</sup>- ضرار العتيبي و زملاؤه، الأساس في علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص164.

هو السوق الذي ينتج و يبيع فيه بائع واحد فقط، كشركة الغاز و الكهرباء.

### ● سوق المنافسة الاحتكارية:

تعتبر أكثر الأسواق شيوعاً، فالسلع المتوفرة في هذه السوق غير متجانسة و لكنها متقاربة من بعضها البعض بمعنى أنه يمكن اعتبار السلع المنتجة بدائل جيدة و لا يمكن اعتبارها مكاملة لبعضها البعض و الاختلاف بين السلع يمكن حقيقياً او وهمياً. و يميز المنتجون سلعتهم عن السلع الأخرى اما باللون او الرائحة او التغليف او العلامة التجارية.

### ● سوق احتكار القلة:

يتميز هذا السوق بوجود عدد قليل من المؤسسات التي تعد المؤسسات المنتجة في هذا السوق اقل من اربع مؤسسات مما يعني استحواذ كل مؤسسة من هذه المؤسسات على نصيب كبير من حصة السوق . كما ان هذا يوجد اتفاق بين المنتجين على الكميات التي سيتم إنتاجها و تحديد اسعار بيعها كما لا يستطيع احد المنتجين ان يؤثر في تغيير السعر و تغيير الكمية المعروضة من السلعة حيث اذا قام احد المنتجين بمحاولة لزيادة حصته في السوق عن طريق تخفيض السعر او عن طريق اذعاب عناية لمنتجاتها فنتيجة ذلك هو انخفاض سعرها و انخفاض الطلب عليها و انخفاض الكمية المعروضة من السلعة و انخفاض حصة المنتجين في السوق و انخفاض حصة المنتجين في السوق و انخفاض حصة المنتجين في السوق و انخفاض حصة المنتجين في السوق .

## 2. وظائف السوق:

يتسم السوق بوظيفتين أساسيتين هما:

تحديد اسعار السلع والخدمات: فالسوق يحدد اسعار السلع والخدمات، الاسعار بمعناها تتفاعل من حيث تقوى العرض والطلب، فالسلع التي يتوجه الناس لشراؤها ترتفع اسعارها الا اذا استجاب المنتجين لهذا الطلب و انتجوا المزيد من السلع، فاذا توفرت السلعة بشكل كبير تعود اسعارها للانخفاض، وهكذا تتجاذب تقوى العرض والطلب تحت تحديد الاسعار.

تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة: من وظائف السوق أنها تخصص الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة فالسلع التي يزيد الطلب عليها يتم توجيه المزيد من الموارد الاقتصادية إليها، ويزداد توظيف الموارد الاقتصادية من عملوراس المال و موارد ط بيعية فيا نتاج هذا السلعو بالتالي السوق يقوم بهذا الوظيفة.

### III. قوى السوق و توازنه:

#### 1. قوى السوق:

##### ▪ الطلب:

##### • تعريف الطلب:

يعبر الطلب عن كمية السلع والخدمات التي يرغب المستهلكون في شرائها بأسعار محددة وفي مكان وزمان معينين<sup>26</sup>. مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

##### • القانون العام للطلب:

ينص قانون الطلب على (ان هناك علاقة عكسية بين سعر سلعة معينة والكمية المطلوبة من تلك السلعة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة). وكما أوضحنا ان تعريف الطلب يفترض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، حتى يكون التغير في الكمية المطلوبة راجعا إلى التغير في سعر السلعة فقط. ومن هنا أيضا نلاحظ ان التعريف يركز على العلاقة التي يؤثر فيها السعر في الكمية المطلوبة، وليس العكس. أي ان السعر هو المتغير المستقل، والكمية المطلوبة هي المتغير التابع، والعلاقة بين السعر كمتغير مستقل، والكمية المطلوبة كمتغير تابع، علاقة عكسية<sup>27</sup>.

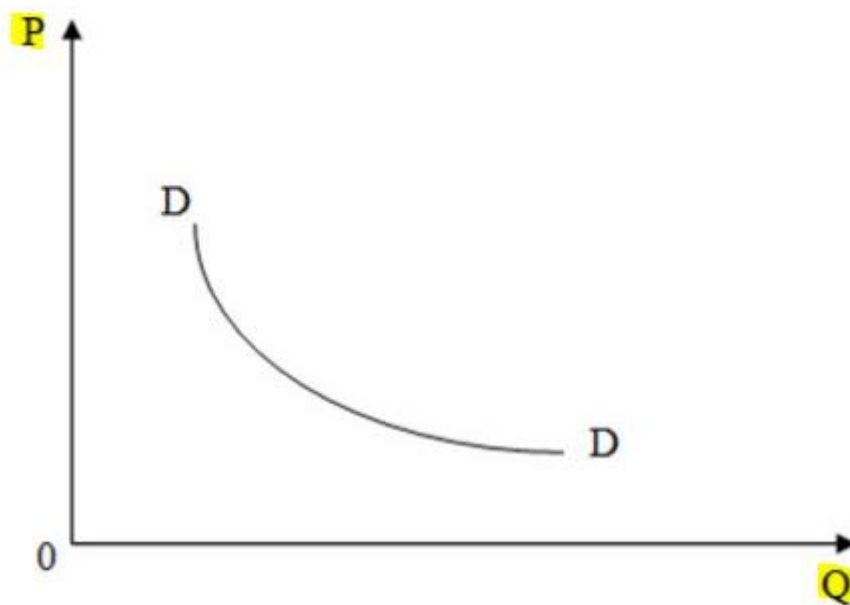
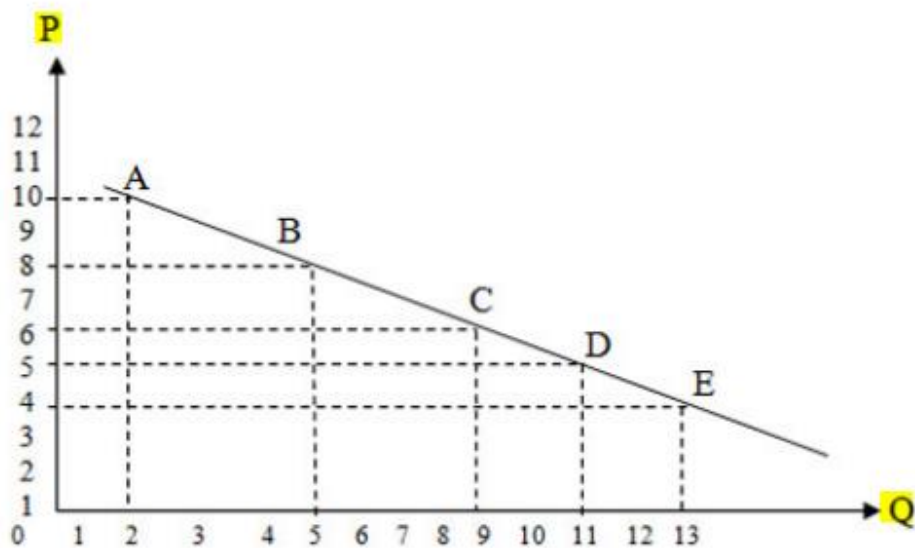
##### • منحنى الطلب:

يكون على شكل منحنى سالب الميل ينحدر من اعلى إلى اسفل وإلى اليمين كما يوضح العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة. أي ان المنحني يصور قانون الطلب حيث نلاحظ انه يقيس على المحور الافقي الكمية المطلوبة وعلى المحور العمودي السعر. فكل سعر وكمية مطلوبة مناظرة يتم تمثيلها بنقطة واحدة.

<sup>26</sup> - رسلان حضور، غسان ابراهيم، الإجازة في الإعلام والاتصال، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2020، ص120.

<sup>27</sup> - عبد الغفور ابراهيم احمد، المرجع السابق، ص26.

ويتمالتوصيل بين تلك النقاط ببعضها البعض بمنحنى يسمى بمنحنى الطلب وقد يكون هذا المنحني في شكل خط مستقيم أو في صورة منحنى مقوس، كما يوضح الشكلين الآتيين<sup>28</sup>:



- عبد الغفور ابراهيم احمد، المرجع السابق، ص 27.28.

ويجب هنا ان نفرق بين منحني طلب الفرد ومنحني طلب السوق لكن جميعها تنحدر من أعلى إلى اسفل وإلى اليمين عاكسة بذلك قانون الطلب.

منحني طلب الفرد: وهو المنحني الذي يعكس طلب مستهلك واحد على سلعة معينة وكما أوضحنا اعلاه فهو منحني يميل من الأعلى إلى الاسفل وإلى اليمين مما يعكس العلاقة العكسية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها.

منحني طلب السوق: وهو المنحني الذي يعكس طلب جميع المستهلكين على سلعة معينة ونحصل عليه بالتجميع الافقي للكميات التي يرغب جميع المستهلكين في طلبها عند كل سعر.

#### • العوامل المؤثرة على الطلب:

##### - دخلا المستهلك:

ان ارتفاع دخولا المستهلكين يؤدي إلى الزيادة قدرتهم على شراء السلعة، وبالتالي يزيد الكمية المطلوبة منها عند كل سعر.

##### - ذوق المستهلكين:

ان الكمية المطلوبة مناي سعة تتوقف على عدد ميملا لمستهلكين اليها، فاذا حدث تغير في ذوق المستهلكين ناد بالاقبال على السلعة وبالتالي فان الكمية المطلوبة منها عند كل سعر سوف تزداد. ويتم ذلك عن طريق تأثير الدعاية والاعلان.

##### - توقعات المستهلكين:

عندما يتوقع المستهلكون بانهم سيعرس سلعة معينة سيرتفع في المستقبل لاقرب فان طلبهم على السلعة سوف يزداد.

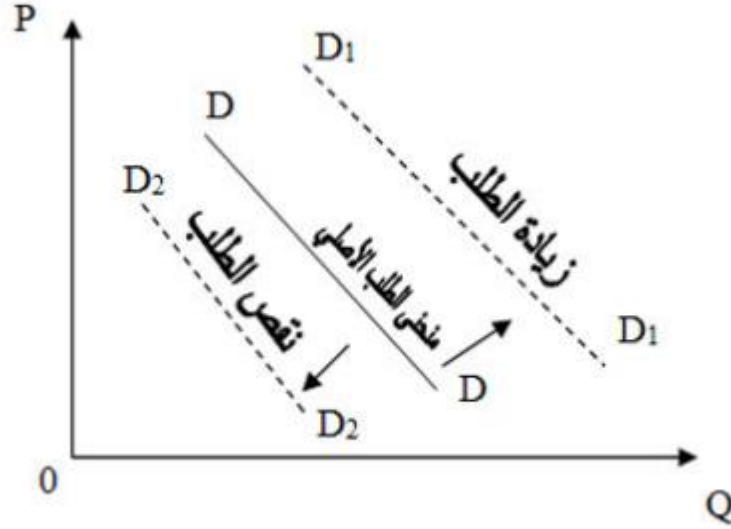
##### - اسعار السلع الاخرى:

قد تكون هذه السلع بديلة او مكملة، فاذا تغير سعر هذه السلع فان هذا التغيير يؤثر على سعر السلعة الاصلية. حيث لو زاد سعر القهوة، يزيد الطلب على الشاي، على اعتبار انهما سلعتان بديلتان. أي ان هناك علاقة طردية. اما السلع المكملة، فارتفاع سعر السكر يقلل الطلب على الشاي، لانهما مكملتان، أي ان هناك علاقة عكسية.



## - عدد المستهلكين (المشترين):

إن زيادة عدد المستهلكين تؤدي إلى زيادة الطلب على السلعة المعينة عند كل سعر فينتقل المنحنى إلى اليمين. وبالعكس إذا نقص عدد المستهلكين سوف يؤدي إلى نقص الطلب على تلك السلعة (أي انخفاض الطلب) فينتقل المنحنى إلى اليسار.



## ■ العرض:

### ● تعريف العرض:

يعرف علماً نهرغبة وقدرة البائعا والمنتج على عرض كمية محددة من السلعة والخدمة ما تفيها السوق بأسعار محددة خلال فترة معينة.

### ● قانون العرض:

إن العلاقة بين سعر السلعة (كمتغير مستقل) والكمية المعروضة منها (كمتغير تابع) هي علاقة موجبة أو طردية، مع ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في العرض وتسميها قانون العرض.

ويبين هذا القانون أن الكمية المعروضة من سلعة ما سوف تزيد كلما ارتفع سعر السلعة.

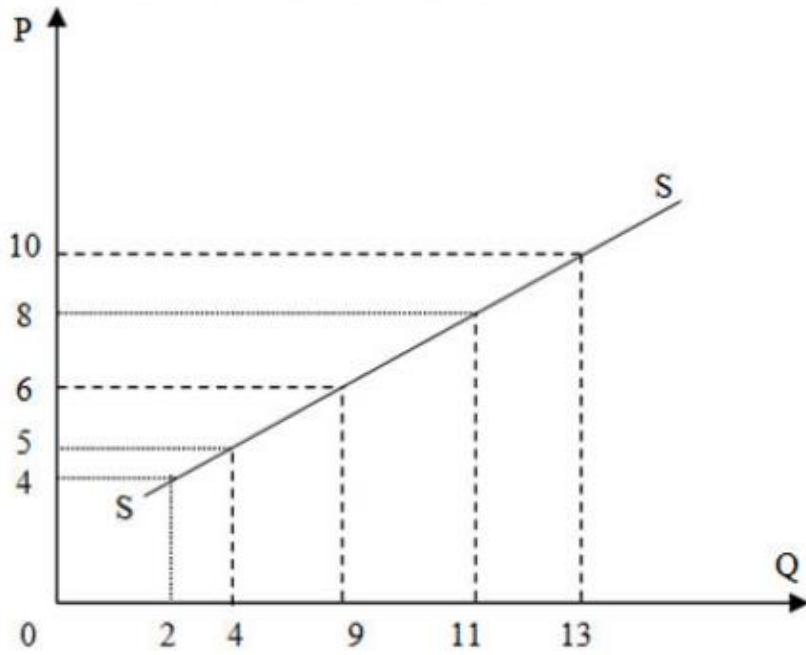
وسوف تنخفض كلما قل سعر السلعة، مع ثبات الأشياء الأخرى على حالها.

• منحنى العرض<sup>29</sup>:

يكون على شكل منحنى موجب الميل، يميلنا لاسفل لعلو اليمين، وبما يوضح العلاقة الطردية بين السعر والكمية المعروضة، أي ان منحنى العرض يصور لنا أو يعكس لنا قانون العرض.

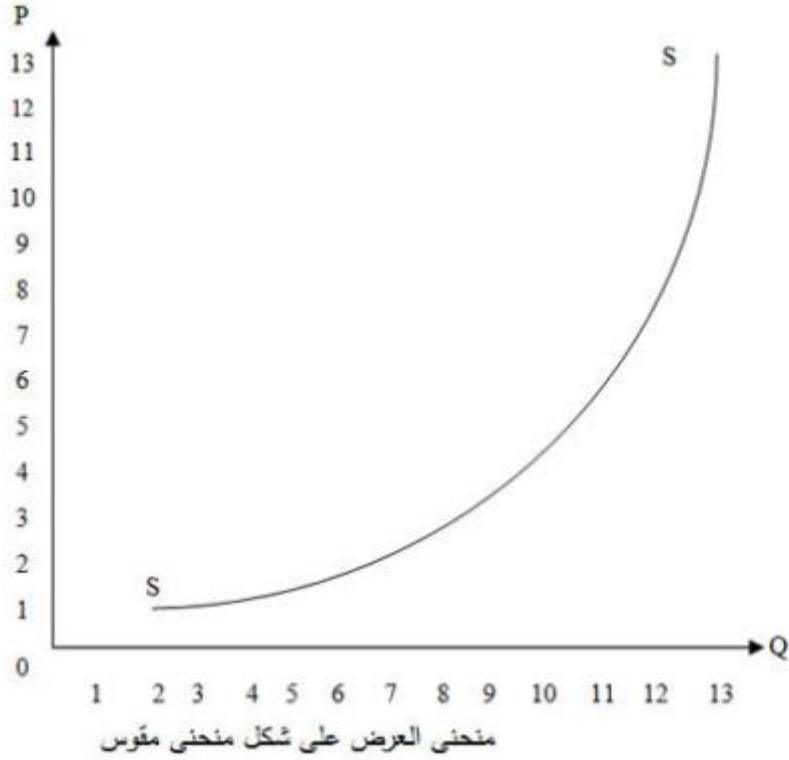
حيثنا حظا نقيس على المحور الأفقي الكمية المعروضة وعلى المحور العمودي السعر.

فكل سعر وكمية معروضة مناصره يتمثلها بنقطة واحدة، يتم التوصل إليها كالتقاط بعض النقط بعضها البعض منحنى منحنى العرض، وقد يكون هذا المنحنى شكل خط مستقيم أو في صورة منحنى مقوس، كما يوضح الشكلان التاليان:



منحنى العرض على شكل خط مستقيم

<sup>29</sup>- عبد الغفور ابراهيم احمد، المرجع السابق، ص 45.



ويجب ان نلاحظ أن هناك فرقاً بين منحنى العرض الفردي ومنحنى عرض السوق. لكنها جميعاً تتجه من الأسفل إلى الأعلى وإلى اليمين، عاكسة بذلك قانون العرض.

منحنى العرض الفردي: هو المنحنى الذي يعكس عرض بائع (منتج) واحد لسلعة معينة. وكما قلنا هو منحنى يتجه من اسفل إلى أعلى وإلى اليمين مما يعكس العلاقة الموجبة (طرديّة) بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها.

منحنى عرض السوق وهو المنحنى الذي يعكس عرض جميع البائعين (المنتجين) لسلعة معينة. ونحصل عليه بالتجميع الأفقي للكميات التي يستطيع ويرغب المنتجون في عرضها عند كل سعر.

### • العوامل المؤثرة على العرض:

- عدد المنتجين (البائعين):

إذا ارتفع عدد البائعين والمنتجين لسلعة ما فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة عرض السلعة، وبالتالي انتفا منحنى العرض السوق إلى اليمين والأسفل. ويحدث العكس في حالة انخفاض عدد البائعين والمنتجين للسلعة.

- اسعار عناصر الإنتاج:

انزيادة الاسعار لعناصر الإنتاج تؤدي إلى زيادة كلف الإنتاج وهذا يجعل المنتجين يقللون الكمية التي يعرضونها عند كل سعر (أي انخفاض العرض) والعكس يحدث عندما تنخفض أسعار عناصر الإنتاج.

### - المستوى الفني (التقني) للإنتاج:

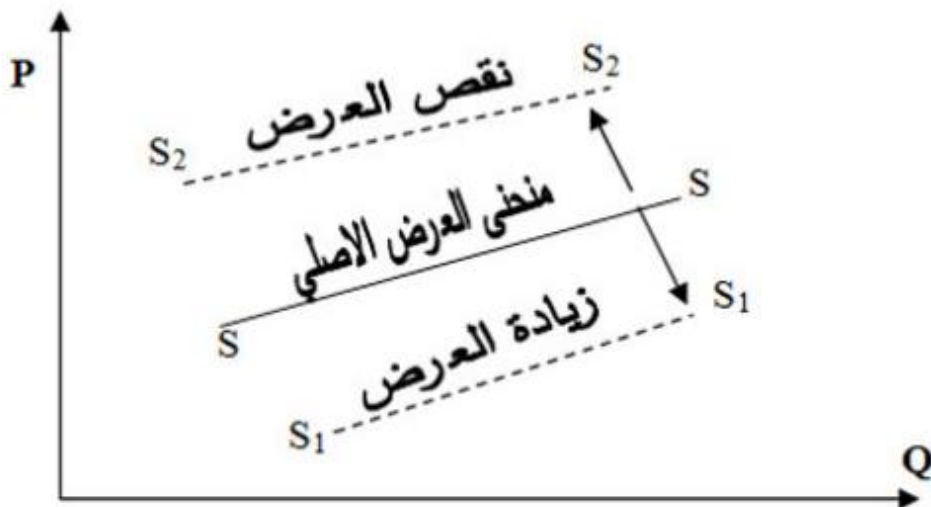
إذا حدث تحسّن في المستوى التقني للإنتاج (أي استخدام آلات أكثر كفاءة مثلاً) فان متوسط تكلفة إنتاج السلعة ستنخفض، فيصبح من مصلحة المنتجين أن يزيد الكمية التي يعرضونها عند كل سعر.

### - الطقس:

عاملاً حرمنا العواصف والطقس والتغيرات المناخية وخاصة ان بعض الدول تشهد زيادة في موسمها الأمطار يسهم في ازدهار الزراعة ونمو المحاصيل الزراعية، وهي تسهم في نقص المعروض من تلك السلعة الزراعية.

### - مستو بالضرائب والاعانات الحكومية:

قد تتدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي لأغراض سياسية أو اجتماعية، فإذا قدمت الحكومة معونات للمنتجين ورجال الأعمال، وخفضت الضرائب على الإنتاج والمبيعات ان ذلك سيؤدي إلى انخفاض تكلفة إنتاج السلعة، وبالتالي سيزيد عرض السلعة في السوق، ويزيد مثل ذلك كيانياً في ارتفاع العرض في السوق وبالتالي سيزيد العرض في السوق. وفي المقابل فإن زيادة الضرائب وتخفيض مستو المعونات الحكومية له تأثير سلبي على إنتاج المنتجين للسلعة، وسينعكس ذلك على نقص العرض في السوق وبالتالي ستنخفض العرض في السوق.

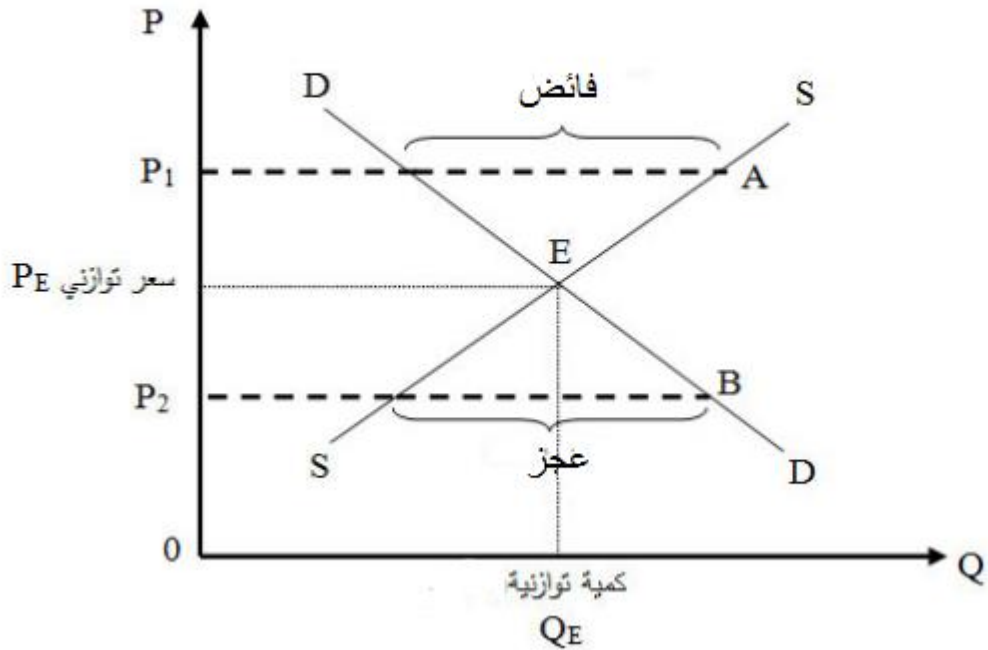


## 2. توازن السوق<sup>30</sup>:

عرفنا ان الطلب يمثل رغبة المستهلكين والعرض يمثل رغبة البائعين، ايتفاعلقوة الطلبين تتجعهما تحديدا الثمن الذي يتم به تبادل السلعة فعلا، وكذلك الكمية التي يتم تبادلها فعلا. ويسمى هذا السعر بتوازن السوق، كما تسمى الكمية التي يتم تبادلها بالتوازن.

الخلاصة، انما اذا كانت الكمية المطلوبة اكبر من الكمية المعروضة يكون هناك عجز، واذا كانت الكمية المعروضة اكبر من الكمية المطلوبة، يكون هناك فائض، واذا تساوت الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة يكون هناك توازن في السوق.

نقطة التقاطع بين المنحنىين تتسم بوضوح بحالة التوازن كما هو موضح في الشكل، ففي هذه النقطة يحصل تراخي بين المنتجين والمستهلكين لتبادل نفس الكمية.



<sup>30</sup>- قريش بن علال ، محاضرات مدخل لعلم الاقتصاد، مرجع سابق، ص 83-84.



## النقود

### تمهيد:

تمثل النشاط الاقتصادي في المجتمعات البدائية في تلبية الاستهلاك الذاتي، ومع نمو المجتمعات وتطورها ظهر التخصص في الإنتاج، والذي أوجد فائضا في السلع، أدى ذلك إلى ظهور الحاجة إلى التبادل فيما بين هذه السلع، وهكذا نشأ التبادل الذي تجسد في المقايضة. لكن هذه الآلية واجهت العديد من الصعوبات من أهمها:

- صعوبة تحقيق التوافق بين رغبة المشتري ورغبة البائع في وقت واحد .
- استحالة تجزئة معظم السلع المتداولة، بحيث يتعذر استبدال سلع تتميز بكميات كبيرة من السلع القيمة بكميات كبيرة من سلع أخرى .
- عدم وجود وحدة لقياس قيم السلع والخدمات المختلفة.
- عدم وجود شيء أو وسيلة للاختزان القيمة

وللتغلب على صعوبات المقايضة السالفة الذكر ظهرت النقود لتكون مقياسا للقيمة ووسيطا للتبادل التجاري، لما تتميز به من مميزات مختلفة، وكان أول أشكالها النقود السلعية.

### I. ماهية النقود:

#### 1. تعريف النقود:

تعرف النقود بأنها أي شيء يستخدم من قبل الأفراد ويلقى قبولا عاما كوسيط للاستبدال في المعاملات الاقتصادية، ويصلح في الوقت ذاته لقياس القيم وحفظا لثروة وتسوية الديون والالتزامات<sup>31</sup>. والنقود وسيلة للتبادل تمكن من الشراء الفوري للسلع والخدمات، دون تكلفة التبادل والبحث، وتمكن الحفاظ على القيمة في التبادل، وهي ظاهرة اجتماعية لأنها تستند على ثقة المجتمع في النظام الذي يصدرها<sup>32</sup>.

<sup>31</sup> - عبد الرحمن يسري، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص347.

<sup>32</sup> - بخاز فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص35.

من خلال التعريفين السابقين يمكن القول أن النقود هي وسيلة للتبادل ومقياس للقيمة، تحظى بالقبول والثقة في المنظومة المصدرة لها من طرف أفراد المجتمع.

## 2. نشأة النقود و تطورها:

كانت المجتمعات القديمة قائمة على الحياها التشاركية حيث تشبع حاجاتها لانسان على حساب العمال المشترك (الاكتفاء الذاتي).

ومع بدء التوسع ظهرت الحاجة للتبادل حيث كان لا بد من وجود وسيلة لتحقيق المبادلات.

ظهرت المقايضة كأول شكل من أشكال التبادل البدائي والتي تعنيها تبادل سلعة بسلعة او خدمة بخدمة دون استعمال وسيط (جلود، شاي، مواشي، قمح...) لكن منعيو بالمقايضة :

- عدم التوافق بين رغبات الطرفين.
- صعوبة تجزئة بعض السلع.
- عدم وجود نسبة للمقايضة.
- صعوبة تخزين بعض السلع.

اتخذها الصعوبات اذ تالاستعمال المعادن النفيسة كالذهب والفضة.

لكن صعوبة استخراجها من المناجم و ثمنها الباهض اذ بالظهور النقود في القرن 17.

## 3. أشكال النقود:

تتمثل الصعوبة الأساسية لنظام المقايضة في ضرورة تحقيق التوافق المزدوج للرغبات، والذي عقد من عمليات التبادل، لدى كان من الضروري إيجاد حل لهذه العوائق، والذي تجسد في إيجاد سلعة معينة تستخدم كوسيلة للاستبدال (السلعة الوسيطة)، وهذا ما مثل الظهور الأول للنقود والتي تجسدت في النقود السلعية.

● **النقود السلعية:** لم يستخدم الأفراد سلعة واحدة للاستبدال، بل كان هناك عدد من السلع المتفق

عليها، فاستخدمت الماشية بأنواعها والجلود والزيتون والخمور وأدوات الصيد والغلال والمعادن كالنحاس والفضة والذهب، وقد وجد الإنسان في هذه الأخيرة من الخصائص ما جعله يفضلها



على غيرها من النقود في مبادلاته، ذلك لسهولة حملها وصالبتها وثبات قيمتها، وأصبحت المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة تلقى قبولا عاما من جانب الأفراد<sup>33</sup>.

- **النقود المعدنية:** وتمثل جزءاً صغيراً من كمية النقود في المجتمع . وقيمة المعدن في هذه العملات تقل كثيرا عن القيمة المسجلة عليها . وتكتسب هذه النقود قيمتها الاسمية من القانون ، الذي يلزم الافراد استخدامها في التداول . و تنقسم النقود المعدنية الى:
  - **نقود معدنية كاملة:** قيمتها القانونية تتساوى مع قيمتها كمعدن.
  - **نقود معدنية مساعدة:** قيمتها القانونية تفوق قيمتها كمعدن.
- **النقود الورقية:** تطورت النقود الورقية بالنسبة للغطاء الذهبي الذي تركز عليه وفقا لثلاثة مراحل هي<sup>34</sup>:

- **المرحلة الأولى:** النقود الورقية الصادرة تكون بغطاء ذهبي يمثل 100%، في الأساس كانت الورقة النقدية كناية عن شهادة ذهبية، تمثل كمية معينة من الذهب المودع لدى المصرف، وفي هذه المرحلة كانت الأوراق الصادرة مغطاة كليا بقيمة الذهب المودع.
- **المرحلة الثانية:** الورقة النقدية الصادرة عن المصرف القابلة للتحويل أو النقد الائتماني: أصبحت أوراق المصرف النقدية بمثابة نقد فعلي متميز عن النقد المعدني، ولم تعد تلك الأوراق تستمد قيمتها من رصيد الذهب الذي تمثله، بل من الثقة التي يوليها حاملها للمصرف. وعليه وجدت الجهات النقدية التي تصدر هذه النقود، أنها في غير الحاجة إلى الاحتفاظ بغطاء ذهبي يعادل 100% من قيمته، ومن تم أخذت هذه النسبة في التناقص.
- **المرحلة الثالثة:** أوراق البنك غير قابلة للتحويل (الورقة-النقد): حامل أوراق المصرف النقدية قد يسعى في بعض الظروف السياسية كالحروب أو الثورات مثال إلى طلب تسديد أو تحويل كافة الأوراق التي بحوزته إلى ذهب أو فضة، وفي المقابل الأوراق الموضوعية في التداول هي بطبيعة الحال أعلى من قيمة الرصيد المتوفر بالمعادن الثمينة. فهذا الطلب المتعاظم على التحويل قد يقود بنك الإصدار إلى الإفلاس، ولمواجهة هذا الخطر، أقرت الدولة السعر (القيمة) الإلزامي للأوراق النقدية،

<sup>33</sup> - عبد الرحمن يسري، مقدمة في الاقتصاد، مرجع سابق، ص 349.

<sup>34</sup> - سنوسي علي، محاضرات في النقود والسياسة النقدية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2014-2015، ص 15.

أي بمعنى آخر سمحت لمؤسسة الإصدار بأن ال تبادل تلك الأوراق مقابل نقود معدنية) ذهب أو فضة(، بالسعر الإلزامي، يعني أن الأوراق تحوز على قيمة قانونية (سعر قانوني)، وأنه في هذا السياق يجبر الأفراد والصناديق المالية العائدة للدولة على قبول الأوراق النقدية أسوة بالنقود المعدنية.

- **نقود الودائع:** هي أرصدة حسابات يملكها الأفراد، تتكون من خلال فتح حسابات جارية لدى البنوك التجارية، والتي تنتقل ملكيتها من فرد لآخر عن طريق السحب عليها باستعمال الشيكات، وقد أدى انتشار استعمال نقود الودائع إلى توفير وسائل مبادلات جديدة، والشيك وسيلة دفع مهمة، إذا أصبحت الشيكات تستعمل على نطاق واسع، بحيث ال يعتبر نقدا في حد ذاته، وإنما وسيلة لتحويل مبلغ من ودايع العملاء لدى البنوك والوديعة هي النقود<sup>35</sup>.
- **النقود الإلكترونية:** هي عبارة عن قيمة نقدية بعملة محددة تصدر في صورة بيانات إلكترونية مخزنة على بطاقة ذكية أو قرص صلب، بحيث يستطيع صاحبها نقل ملكيتها إلى من يشاء دون تدخل شخص آخر<sup>36</sup>.

#### ○ الفرق بين النقود القانونية و النقود الائتمانية:

النقود القانونية هي كالنقود التي يحصل عليها الفرد لشراء مستلزماته، يصدرها البنك المركزي، الصفة القانونية راجعة علما لها لابد انيقلها اي شخص في عملية التبادل.

اما النقود الائتمانية تستخدم معادة في تسوية معاملات كبيرة الحجم تأخذ شكل صكوك مصرفية وتصدرها البنوك التجارية.

#### 4. وظائف النقود:

هناك وظائف متعددة للنقود باعتبارها اداة من ادوات السياسية الاقتصادية ، الا اننا سنركز هنا على تلك الوظائف التي تساعد على تسهيل عمليات التبادل في المجتمع في ظل سيادة التخصص وتقسيم العمل. حيث يمكن جمع هذه الوظائف في قسمين:

<sup>35</sup> - محمد دويدار، الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص53.

<sup>36</sup> - سنوسي علي، محاضرات في النقود والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص26.

■ الوظائف الرئيسية:

● النقود كوسيط للتبادل:

تعني هذه الوظيفة الأساسية أن السلع والخدمات يتم تبادلها من خلال أداة عامة تحظى بقبول عام من جميع الأفراد هي النقود، وهي بذلك تعطي لحاملها مجالاً واسعاً للاختيار، وتمكنه من شراء أو بيع سلعة أو خدمة يريدتها في الزمان والمكان الذي يرغبهما<sup>37</sup>.

● النقود مقياس لقيمة:

تقوم هذه الوظيفة الأساسية على إرجاع قيم جميع السلع والخدمات المتداولة في الاقتصاد إلى النقود، إذ أن كل سلعة أو خدمة في السوق لها قيمة محددة، يجب حسابها في ظل سوق يتم تداول المئات من السلع والخدمات فيه. تتضمن أهمية هذه الوظيفة للنقود كمقياس للقيم، و كوحدة للحساب في تسهيل عمليات التبادل والتعبير بوحدات نقدية عن قيم الأصول والخصوم والتكاليف... الخ<sup>38</sup>.

■ الوظائف الثانوية او المشتقة:

● النقود كمستودع لقيمة:

إن استخدام النقود في ظروف النشاط الاقتصادي كوسيط للاستبدال يتضمن بالضرورة وجود فواصل زمنية ما بين الحصول عليها وإنفاقها. ومن ثم فإن هناك حتماً قدر من النقود يبقى لدى الأفراد دون استخدام لمدى من الزمن، وهكذا فإن استخدام النقود كوسيط للاستبدال يتضمن بالضرورة استخدامها في حفظ القيمة أو الثروة<sup>39</sup>.

● النقود مقياس للمدفوعات الآجلة:

<sup>37</sup> - محمد حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص25.

<sup>38</sup> - محمد حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، مصدر سابق، ص24.

<sup>39</sup> - عبد الرحمن يسري، مقدمة في الاقتصاد، مرجع سابق، ص360.

النقود مقياس للقيم في الحاضر وللمدفوعات التي يقع تاريخ استحقاقها في المستقبل، فهذه الوظيفة تسهل تنفيذ العقود الآجلة وتيسر عملية الاقتراض، حيث تستطيع الحكومات وكذا الأفراد، تمويل المشروعات من خلال الاقتراض أو إصدار السندات والتي يتم سدادها في الآجال المستقبلية.

## II. السياسة النقدية:

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأشير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة ، خلال فترة زمنية معينة . والسلطة النقدية هنا يقصد بها البنك المركزي في أي دولة ، وتبنى السياسة النقدية على التأثير في عرض النقود أو المعروض النقدي بأدوات معينة تسمى أدوات السياسة النقدية . ولذلك ينطوي تعريف السياسة النقدية على استخدام عرض النقود لتحقيق أهداف اقتصادية معينة ، فإذا كانت السلطة النقدية ترغب في زيادة الطلب الكلي لتحقيق مستويات مرتفعة من الدخل والعمالة وهي في هذه الحالة سياسة توسعية ، فأثما تفعل ذلك عن طريق زيادة عرض النقود . وإذا رغبت في تخفيض الطلب الكلي فأثما بذلك تكون سياسة انكماشية ، وبالتالي تلجأ الى تخفيض عرض النقود . وهي تقوم بذلك بالتأثير على عرض النقود أو التحكم في عرض النقود من خلال أدوات السياسة النقدية، والهدف من ذلك هو ضبط النشاط الاقتصادي والحيلولة دون حدوث التضخم أو الانكماش.

## المشكلات الاقتصادية الكبرى (التضخم و البطالة)

### I. التضخم:

تسعى اقتصادات الدول إلى إضفاء صفة الاستقرار على مستويات أسعار السلع والخدمات التي تتعرض إلى التقلبات ، وما تسببه ارتفاعها من مشاكل على استقرار تلك الاقتصاديات . ومستويات هذه الأسعار في الاقتصاد يقاس بالرقم القياسي للأسعار ، والتغير الذي يطرأ عليها عبر الزمن يعرف بمعدل أو نسبة التضخم . ويعتبر التضخم من الظواهر الاقتصادية التي أخذت تتنامى خصوصاً في العقود الأربعة الأخيرة ، وأصبح التضخم أكثر الظواهر الاقتصادية ارتباطاً باقتصاديات دول العالم بكافة اتجاهاتها ومستوياتها ، بحيث أصبح ظاهرة عالمية.

#### 1. مفهوم التضخم:

التضخم هو الزيادة أو الارتفاع العام للمستوى العام للأسعار عبر فترة زمنية معينة.

ومن هذا التعريف يمكن أن نلاحظ:

- أن المستوى العام للأسعار هو متوسط الأسعار النقدية لعدد كبير من السلع والخدمات داخل الاقتصاد وذلك في لحظة معينة من الزمن . ويمكن الكشف عن التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار بواسطة الأرقام القياسية للأسعار، والتي تمثل مقارنة بين المستوى العام للأسعار في فترة زمنية معينة مع فترة زمنية ثانية والتي يطلق عليها ( سنة الأساس).
- كما أن الفهم الدقيق لمشكلة التضخم هو ليس في زيادة الأسعار في سنة ، ثم تعود بعدها إلى المستوى العام المقبول ، بل الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار ولفترة زمنية معينة ، فمثلاً زيادة أسعار القمح بسبب رداءة موسم زراعي في سنة ما قد تنزل إذا ما عاد وأصبح الموسم الزراعي بظروف أفضل ، وعليه لا يمكن اعتبار ذلك مشكلة تضخمية. حيث أن التضخم يسود أسعار جميع القطاعات الاقتصادية وبصورة زيادة مستمرة وملموسة في المستوى العام للأسعار .

وقد بات من المتعارف عليه أن معدلات التضخم التي تقل عن ( 5 % ) تعتبر ضمن الإطار المقبول لزيادة الأسعار. أما إذا ازدادت عن هذا الحد فإنه سيترك أثراً واضحاً على القوة الشرائية للنقود التي يستطيع من خلالها المواطن الحصول على كمية السلع والخدمات ، بحيث لا يستطيع في هذه الزيادة أن يحصل على نفس الكمية من تلك السلع والخدمات وبالتالي تراجع القدرة الشرائية للأفراد على الحصول على احتياجاتهم بشكل عام.

وقد يعرف التضخم على أساس نقدي ، بأنه زيادة واضحة في كمية النقود المتداولة في المجتمع . أو على أساس عيني على أنه زيادة في الطلب على ما هو متاح من السلع والخدمات وعلى الدخل الحقيقي . ولا بد من الإشارة هنا إلى الفرق بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي، إن الدخل النقدي أو الاسمي هو الدخل الذي يحصل عليه عنصر الإنتاج بغض النظر عن المستوى العام للأسعار أو معدل التضخم . أما الدخل الحقيقي فهو مقدار الدخل الفعلي مع الأخذ بالاعتبار حجم التغير في المستوى العام للأسعار ، فعندما يكون معدل التضخم مرتفع في الاقتصاد فإن الدخل النقدي يكون أكبر من الدخل الحقيقي والعكس صحيح.

## 2. أنواع التضخم:

يمكن التمييز بين أنواع عدة من التضخم من خلال ظروف أو أسباب حدوثها، و زمان و مكان حدوثها. و قد ذكرت الادييات الاقتصادية عدة أنواع للتضخم منها:

### ● التضخم العادي او الزاحف:

نصادف هذا النوع في البلدان الصناعية المتقدمة ذات الهياكل الإنتاجية المتطورة. ويتجلى هذا النوع من التضخم بارتفاع طفيف في أسعار السلع والخدمات نتيجة لقدرة الجهاز الإنتاجي المتطور على الاستجابة لمتطلبات الطلب الكلي في السوق. ويكون هذا النوع من التضخم ذا تأثير ضعيف على المستهلكين في البداية. ومع مرور الزمن ونتيجة لتراكم معدلات التضخم خلال سنوات يبدأ المستهلكون يشعرون بثقله، خاصة إذا تزامن ذلك مع سياسة تجميد الأجور. و من أهم أسبابه:

- الزيادة الطبيعية للسكان و تطور احتياجاتهم، دون أن يواكب ذلك في عرض السلع و الخدمات لتلبية هذه الاحتياجات.
- تمويل قسم من الانفاق العام عن طريق اصدار النقود بدون غطاء من الإنتاج او المعادن الثمينة.
- تأخر استجابة الجهاز الإنتاجي للزيادة في الطلب الفعال.

#### • التضخم المكبوت او المقيد:

غالباً ما يظهر هذا النوع من التضخم في الدول التي تأخذ بالاقتصاد الموجه حيث تصدر الدولة نقوداً دون غطاء بهدف الإنفاق العام للدولة ، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطلب على العرض بسبب زيادة كمية النقود ، فتلجأ الدولة إلى التدخل من أجل التحكم بالأسعار عن طريق تحديد حصص من السلع والخدمات لكل فرد وكأن الدولة بذلك كبتت أو قيدت تحول الفجوة بين زيادة الطلب وانخفاض العرض . وهذا ما يؤدي إلى ظهور الأسواق السوداء.

#### • التضخم الجامح:

يعتبر من اسوء اشكال التضخم، عادة ما يحدث هذا النوع من التضخم في بدايات مرحلة الانتعاش أو مرحلة الانتقال من نظام اقتصادي إلى آخر ، أو فترات تعقب الحروب . لذلك يعتبر هذا النوع من أسوء أنواع التضخم . حيث يفقد الناس الثقة بالنظام الاقتصادي القائم . إن هذا التضخم هو تضخم حلزوني تصاعدي في الأسعار والأجور حيث تؤدي زيادة الضغوط على الأسعار إلى ردود أفعال تنتج المزيد من التضخم . وهذا النوع من التضخم يغذي نفسه بنفسه ، حيث تصل فيه الأسعار إلى أرقام فلكية وتزداد سرعة دوران النقود ، وتعطل وظيفتها كمخزون للقيمة وتستخدم كوسيط للتبادل فقط حيث لم يعد للنقود قيمة تقريباً . وأشهر مثال على هذا النوع من التضخم ما شهدته ألمانيا في أوائل العشرينات من القرن الماضي حيث قامت الحكومة بطبع النقود بمعدلات مرتفعة للغاية لتغطي نفقاتها ، وفي عام 1923 تعدى معدل التضخم إلى 000.000.1% حيث أن كثير من الشعب الألماني لجأ إلى نظام المقايضة ، واستخدام السلع بدلاً من النقود كأن يحدد التاجر سعر الدجاجة بأربع أرغفة خبز.

#### • التضخم المتسلل:





التضخم هنا يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع لصالح ذوي الدخل المتغيرة وفي غير صالح أصحاب الدخل الثابتة.

- **الأثر على توزيع الثروة:** أن التغير في الدخل الحقيقي للمجتمع نتيجة التضخم سيؤدي إلى إعادة توزيع الثروة بين فئات المجتمع المختلفة . فكما أوضحنا أن أصحاب المهن والمنتجين الذين ازدادت دخولهم الحقيقية سيكونون أكثر قدرة على زيادة ثروتهم ، في حين أن أصحاب الأراضي والعقارات السكنية والذين تناقصت دخولهم الحقيقية سيعملون على بيع جزء من ممتلكاتهم نتيجة ارتفاع قيمتها الحقيقية التي ستزيد من عوائدها ، ومن أجل المحافظة على نفس مستوى نمط استهلاكهم الذي اعتادوا عليه قبل التضخم . وهنا نجد أن ملكية الأصول الحقيقية ستنتقل من الفئات التي تناقص دخلها الحقيقي إلى الفئات التي زاد دخلها الحقيقي في نفس الفترة الزمنية. كذلك ونتيجة لارتفاع الأسعار ( التضخم ) فإن المقترضون (المدينون) سيستفيدون بشكل أكبر من المقرضون ( الدائنون ) ، فالمبلغ الذي اقترض اليوم ، سيفقد الكثير من قوته الشرائية عند فترة سداده نتيجة حدوث التضخم وبصورة متزايدة.

- **الأثر على الإنتاج:** نتيجة التضخم الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بمعدل أسرع من تكاليف الإنتاج، مع وجود موارد متاحة قابلة للاستثمار ستساهم في زيادة الإنتاج ، لأن ذلك سيرافقه توقعات متفائلة للمستثمرين تدفعهم إلى زيادة استثماراتهم وإنتاجهم لتحقيق أرباح أكبر ، وبالتالي فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة التوظيف والدخل والإنتاج . وإذا استمر التضخم في الارتفاع بعد مستوى التشغيل الكامل لموارد الاقتصاد فإن لذلك نتائج ضارة على الاقتصاد ، منها عدم قدرة المنتجين على تصريف منتجاتهم وبالتالي تسريح وتقليص الأيدي العاملة وحدوث البطالة . إن بلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل لموارده ، يعني أن المنتجون سيعملون على تخزين إنتاجهم لتوقعهم زيادة الأسعار المستقبلية ، يقابل ذلك زيادة طلب المستهلكين على المنتجات وتخزينها لتوقعاتهم زيادة الأسعار المستقبلية أيضاً . وعليه نجد بأن زيادة الأسعار ستؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة الأرباح وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والإنتاجية في آن واحد . إلا أن هذه الحالة يصعب استمرارها بسبب الارتفاع المستمر بالأسعار والذي يؤدي إلى صعوبة تصريف منتجاتهم مما يدفعهم إلى تسريح أو تقليص الأيدي العاملة فظهور البطالة.

- الأثر على ميزان المدفوعات: نتيجة التضخم فإن أسعار المنتجات المحلية للبلد ستزداد وبالتالي فإن الطلب على صادرات هذا البلد ستخفض نتيجة انخفاض تنافسيتها في الأسواق الخارجية ، و سيزداد الطلب المحلي على استيراد السلع من الخارج نتيجة انخفاض أسعارها نسبة إلى نظيراتها المحلية التي ارتفعت أسعارها . وهذا يعني حدوث اختلال في الميزان التجاري أي أنه سيحدث عجز في ميزان المدفوعات للبلد ، والذي بدوره سيؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية محلياً وخارجياً ، مما يترك آثاره في استنزاف موارد البلد واحتياطاته النقدية بالعملة الأجنبية . بل يؤدي إلى التوجه نحو الاستيراد والإحجام عن السلع المحلية ، وتراجع حجم الإنتاج المحلي ، وبالتالي تعطل جزء كبير من الطاقة الإنتاجية وقوة العمل وظهور البطالة.

- الأثر على الادخار والاستهلاك: كما أوضحنا فإن التضخم يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقية وبالتالي فإن قيمة الادخار ستخفض ، لأن معظم الدخل النقدي سيوجه إلى استهلاك السلع والمنتجات التي أسعارها في ارتفاع مستمر . كذلك نجد أن الأفراد سيتحولون بدل الادخار أو الاحتفاظ بالنقود السائلة ( نتيجة انخفاض قيمة النقود وارتفاع الأسعار ) إلى استبدالها بسلع وأصول مختلفة للمحافظة مستوياتهم المعيشية السابقة . وإن كل ذلك سيكون أثره على انخفاض الاستثمار ونمو الناتج القومي.

والحقيقة أن للتضخم آثار كثيرة على نواحي المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نتيجة آثاره السلبية على التنمية الاقتصادية حيث يعمل على ترسيخ حالة من عدم التأكد حول الوضع الاقتصادي في الدولة ومستقبلها ، فهو يؤدي كما أسلفنا إلى انخفاض المدخرات وحجم الاستثمار ومعدل الإنتاجية ، مما قد يسبب أعمال شغب وتفشي ظاهرة الفساد السياسي والاجتماعي.

### 3. السياسات المتبعة للحد من التضخم:

تختلف السياسات المنتهجة في مكافحة التضخم من بلد إلى آخر تبعاً لاختلاف مسبباته إلا أنه يمكن التمييز بين نوعين من سياسات علاج التضخم أهمها الآتي:

#### ■ إجراءات السياسة النقدية:

تباشر السياسة النقدية تأثيرها في مكافحة الضغوط التضخمية، والحد من آثارها والعمل على تحقيق استقرار نسبي في مستويات الأسعار المحلية من خلال مجموعة من الوسائل المرتبطة أساسا بإدارة وعرض واستخدام النقود في الاقتصاد القومي، وتتضمن السياسة النقدية العديد من الإجراءات التي ترتبط بعمليات الإصدار النقدي وتحقيق رقابة فاعلة على الائتمان، حيث يصعب الفصل بين النقد والائتمان من حيث تأثيرهما في تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار، ويعمل البنك المركزي بصفته واضعا للسياسة النقدية ومنفذا لها بالتعاون والتنسيق مع مختلف المؤسسات المالية والمصرفية التي تعمل تحت رقابتهو إشرافه على رسم السياسات النقدية التي تكفل تحقيق الاستقرار النقدي، و تقسم وسائل السياسة النقدية الى وسائل كمية و أخرى نوعية أهمها الآتي:

#### • رفع سعر إعادة الخصم:

يعرف سعر إعادة الخصم بأنه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية ففي حالات التضخم يقوم البنك المركزي برفع معدل الخصم قصد التقليل من مقدرة البنوك التجارية على الاقتراض.

#### • سياسة السوق المفتوحة:

يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في الأسواق المالية، وذلك بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة، يقوم البنك المركزي ببيع السندات الحكومية للبنوك التجارية في السوق المفتوحة بغرض التخفيض من احتياطياتها النقدية حيث تضعف مقدرتها على الإقراض وينخفض حجم النقود في السوق.

#### • رفع نسبة الاحتياطي القانوني:

تعبر نسبة الاحتياطي النقدي القانوني عن تلك النسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني قابل للتعديل بالزيادة أو النقصان بحسب الظروف الاقتصادية السائدة، وتلجأ البنوك المركزية لاستخدام هذه الوسيلة لمكافحة الضغوط التضخمية، من خلال تخفيض كمية النقد في

التداول، حيث تعتمد البنوك المركزية إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع لدى البنوك التجارية، وذلك بهدف تخفيض مقدرة البنوك التجارية على إنشاء الائتمان.

### • رفع نسبة هامش الضمان:

تستخدم هذه الوسيلة عند قيام البنوك التجارية بتقديم تسهيلات ائتمانية تستخدم بهدف المضاربة في سوق الأوراق المالية، حيث يقوم الأفراد عند شرائهم للأوراق المالية بتمويل الشراء من جانبين، الجانب الأول يمول من أموالهم الخاصة ويمثل هامش الضمان المقدم من الأفراد عن القروض الممنوحة للمضاربة ويمول الجانب الثاني من مشترياتهم من الأوراق المالية من خلال التسهيلات الائتمانية المقدمة لهم من البنوك التجارية، ففي حالة التضخم، يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية رفع نسبة هامش الضمان.

### • رفع سعر الفائدة:

عادة ما يلجأ البنك المركزي إلى استخدام هذه الوسيلة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والحد من مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، والتحكم في حجم السيولة في الاقتصاد.

### ■ إجراءات السياسة المالية:

تتمثل السياسة المالية في مجموعة من السياسات الحكومية التي تستخدم الوسائل المالية من نفقات عامة وضرائب وقروض ووسائل نقدية وموازية... الخ، لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والصحية ومن أهم وسائل هذه السياسية كالاتي:

### • سياسة تجميد الأجور و مراقبة الأسعار:

للحد من التضخم تعمل الدولة ، بالتعاون مع النقابات و أرباب العمل على تجميد الأجور لفترة زمنية معينة و في نفس الوقت تراقب التغيرات في الأسعار للحفاظ على القدرة الشرائية كما هناك إجراءات مالية أخرى مثل خفض الانفاق الحكومي، فرض ضرائب جديدة أو زيادة نسبة الضرائب القديمة.

تنبيهه<sup>42</sup>:

42- قريش بن علال ، محاضرات مدخل لعلم الاقتصاد، مصدر سابق، ص98.

لا علاقة للغطاء الذهبية بقوة العملة فاليناليا بانيا قو عمالات العالم وهي غير مغطاه بالذهب ولي سبيلها ذلك ضعفا، والاهمنا الغطاء ال  
ذهبي هو تحديد العلاقة بين كمية النقود ومستوى الاسعار في المجتمع.

هذه العلاقة هي التي تمنع الدول الفقيرة من زياد هكميها النقود فيها لان كثرة السيولة امام قلة الموارد سيرفع الاسعار وتنخفض قوة النق  
ود الشرائية وتصبح حركاتها.

الشرط الاساسي لطباعة النقود يتمثل في ضرورة طباعتها بشكليتتنا سبمعا لاداء الاقتصاد بللدولة.

ايانا يهدولة تريد طباعة النقدا اضافيا لبدو وانتظر الحجم ما تنتجهم من سلعو خدمات، وهي المعلومات التي يمكن معرفتها بشكلتقر  
ييمنخالا لتعرف عملنا تجا لوطنيا لاقتصاد هذا لدولة.

كلما ارتفعت الانتاجية، وكلما نما الناجح الوطني، استطاعا لاقتصاد استيعاب كميات اكبر من النقود الاضافية.

## II. البطالة:

ان البطالة ظاهرة وجد تفيها اغلبا المجتمعات الانسانية ولا يكاد مجتمعنا المجتمعات تعلمر العصور يخلو منها هذه الظاهرة او المشكلة بشك  
لا وياخر.

ولقد اصبححت البطالة تمثل ازمة عالمية ويندر ان يوجد بلد لا يعان منها ومنا ثارها ولا خلا فعلنا انها الانواحدة منا خطر المشكالات التي تتوا  
جها مختلفا ولا العالم المتقدم والنامية علما السواء ولذلك كانا لاهتما بمشكلة البطالة علما المستويين العالميو المحلي .  
وتكمن مشكلة البطالة في كونها مشكلة مركبة، فمن الخطأ اعتبارها مشكلة اقتصادية فقط ولكن في حقيقتها مشكلة اجتماعية و  
سياسة واقتصادية لذلك، وانتأ هذا سالييموا جهتها المنهج التكاملي وذلك من خلال التنمية شاملة اجتماعية واقتصادية وسياسي  
ة وثقافية وديموقراطية<sup>43</sup>.

### 1. مفهوم البطالة<sup>44</sup>:

لقد تعددت تعاريف البطالة نذكر منها:

<sup>43</sup> طارق عبد الرؤوف عامر، أسباب و أبعاد ظاهرة البطالة و انعكاساتها السلبية على الفرد و الاسرة و المجتمع و دور الدولة في مواجهتها، الطبعة الثانية، دار  
اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، اردن، 2015، ص11.

<sup>44</sup> ادريس زغاد، دراسة العلاقة بين التضخم و البطالة في الجزائر في الفترة (2018-1980)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي،  
تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018/2019، ص9.

- حسب المكتب الدولي للعمل: "البطالة تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل الراغبين في العمل، والباحثين عنه ولكنهم لا يجدونه، وذلك خلال فترة الإسناد".
- هي تعطل جانب من قوة العمل المنتج اقتصاديا تعطلا اضطراريا رغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج.
- يعتبر الشخص عاطلا عن العمل إذا لم يكن لديه عمل ولكن يسعى جاهدا للبحث عن واحد ولكن ال يجد، والأشخاص الذي ليس لديهم عمل و لا يسعون للحصول على واحد فإنهم متعطلين برغبتهم وال يدخل حسابهم في القوة العاملة. "
- وبناء على التعاريف السابقة للبطالة نقول عن الفرد بأنه "بطالا" إذا توفرت فيه ثالث مميزات وهي أن يكون الفرد دون عمل، باحثا وقادرا على العمل وراغب فيه عند الأجر السائد.
- من خلال ما سبق يمكن استخلاص تعريف شامل للبطالة: "هم الأشخاص القادرين والراغبين في العمل والباحثين عنه لكن عاجزين على العثور عن العمل".

## 2. أنواع البطالة:

### ■ البطالة الدورية<sup>45</sup>:

يتعرض النشاط الاقتصادي للفترة تصعود وهبوط دورية وتراكمية تسمى الدورة الاقتصادية حيث ينتقل من مرحلة الراج (التوسع) يتزايد فيها الدخل والتوظيف فالإحصاءات للنقطة الذروة ثم تحدث نقطة التحول ليتجه بعدها نحو الهبوط والدور يجمع مكوناتها السابقة فيدخلا اقتصاد القومي مرحلة الانكماش ليبدأ بالتعايش نحو التوسع مرة أخرى وهكذا.

وفي كل مرحلة يتعرض الطلب على العمالة للتقلبات واضحة ففيمراحلها الكساد ينخفض الطلب على العمالة، والذي يبدو وتخفيض ساعات العمل، ثم تنصير مجال العمل بسبب هبوط المشتريات وتزايد المخزون وناقصات السلع الاستهلاكية، وبالتالي انخفاض الإنتاجية وتتبعها انخفاض مبيعاتها مما يؤدي إلى انخفاض مبيعاتها لانفاق الاستثماري، فتكون النتيجة ارتفاع معدل البطالة أما في مرحلة التوسع فيحدث العكس مما يؤدي إلى انخفاض

<sup>45</sup> - فتن علي منصور، البطالة وأثرها على التنمية الاجتماعية، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في السكان والتنمية، اختصاص السكان والتنمية،

كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2014، ص32.

معدلا لبطالة، ويعد هذا النوع من البطالة سمة من سمات النظام الرأسمالية في الدول الصناعية الكبرى التي تعتمد على آلية السوق وفي حال وجود هذا النوع في الدول النامية والمختلفة فيكون نسبيا رتباطها بالسوق العالمية او اسواق الدول المتقدمة.

#### ■ البطالة الاحتكاكية<sup>46</sup>:

تشير البطالة الاحتكاكية إلى وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون عن وظيفة مناسبة لأول مرة، أو يبحثون عن وظيفة أفضل من سابقتها في الوقت الذي توجد فيه وظائف تناسب خبراتهم وأعمالهم ومهاراتهم، إلا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم بأماكن وجودها، الأمر الذي يؤكد عليه عدد من الاقتصاديين بضرورة إنشاء بنك أو مركز للمعلومات الخاصة بعرض العمل للتقليل من مدة البحث عن العمل.

وتتوقف فترة الانتظار على عدة عوامل منها:

- معدل الأجر المقبول الذي يتوقع الأفراد الحصول عليه.
- درجة الاستقرار الاقتصادي للدولة.
- مدى تقلب الاقتصاد بين فترات الراج والكساد.

#### ■ البطالة الفنية (الهيكالية)<sup>47</sup>:

تعرف البطالة الفنية علما أنها حالة التعطل الذي يصيب جانبا من القوة العاملة بسبب التطورات التي تؤدي بالاختلاف في متطلباتها كالاقتصاد الوطني في طبيعة ونوع العمالة المتوفرة، فهذا النوع من البطالة يمكننا ان يحدث نتيجة لظهور الطلب على نوعيات معينة من المهارات التي لا تتلائم معنا جسا لم معينة.

#### ■ البطالة الموسمية<sup>48</sup>:

<sup>46</sup> - ادريس زغاد، دراسة العلاقة بين التضخم و البطالة في الجزائر في الفترة (1980-2018)، مرجع سابق، ص11.

<sup>47</sup> - ادريس زغاد، دراسة العلاقة بين التضخم و البطالة في الجزائر في الفترة (1980-2018)، مرجع سابق، ص12.

<sup>48</sup> - ادريس زغاد، دراسة العلاقة بين التضخم و البطالة في الجزائر في الفترة (1980-2018)، مرجع سابق، ص12.

وهي البطالة المرتبطة بالظروف الاجتماعية والمناخية، وتحدث بين عمال المهنة كالتطلب لبعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة اعدادا كبيرة من العمال، وعند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي تسريح العمال، ايها الحالة التي تعطل فيها جزء من القوة العاملة نتيجة انكماشا لطلب على سلع معينة غير مواسم ازدهارها.

### ■ البطالة المقنعة:

تعتبر عند تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكلي فوق الحاجة الفعلية للعمل مما يعني وجود عمالة زائدة او فائضة لا تنتج شيء تقريبا، وبجيث اذا سحبت من مناصب عملها فالحجم لا يتاثر جليا بخفضها. هذا النوع من البطالة خصوصاً في قطاع الخدمات اذ عمومية بسبب زيادتها لتوظيف الحكومي.

### ■ البطالة الجامدة:

هم الاشخاص الذين لا يسعون للعمل رغم قدرتهم على العمل الذي يعيشون نميتا لالمال والوعقارات.

### ■ البطالة الجزئية<sup>49</sup>:

تشمل الاشخاص الذين يعملون اوقاتا قليلة من ساعات العمل العادية، وهم يبحثون عن عملا اضافيا ومستعدون لهذا العمل اثناء فترة الكساد.

## 3. آثار البطالة:

ان آثار البطالة كثيرة وتؤثر بشكلي على المجتمع ونذكر منها:

- ارتفاع معدل التضخم: فالعلاقة بين البطالة والتضخم هي علاقة طردية فكلما زادت البطالة قل الإنتاج وبالتالي يزداد ارتفاع الاسعار.
- فقدان الامن الاقتصادي لعدم وجود مصدر دخل يجعل الفرد مطمئنا على مستقبله.
- زيادة نسبة الامية وزوال الصناعة.
- زيادة معدل الادمان والتحرش الجنسي.
- زيادة الرغبة في اللجوء الى الهجرة وخصوصا عند الذكور.

<sup>49</sup> - فاتن علي منصور، البطالة وأثرها على التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 36.



#### 4. سياسة معالجة البطالة:

انالمدخلالاساسيلعلاجمشكلةالبطالةفيمايجتمعيتوقفعلمالتشخيصالجيدلأسالييونوعالمشكلة،ومنثمحددوسائلواسا ليعلاجهابدقة،ومنابرزهذهالاسالينذكر منها:

- تشجيعالاستثمارالاجني.
- التعاونوالتكاملالاقتصادي.
- التقاعدالمسيف.
- توفيررؤوسامواللمشروعاتالصغيرة.
- الاهتمامبالصناعاتالصغيرةوالحرفاليدوية.
- يجبانتهملجانالزكاةبتدريبتشغيلالفقراء.
- اعادهنظيمالمجتمعبعصورةشاغلة.

#### III. العلاقة بين التضخم و البطالة:

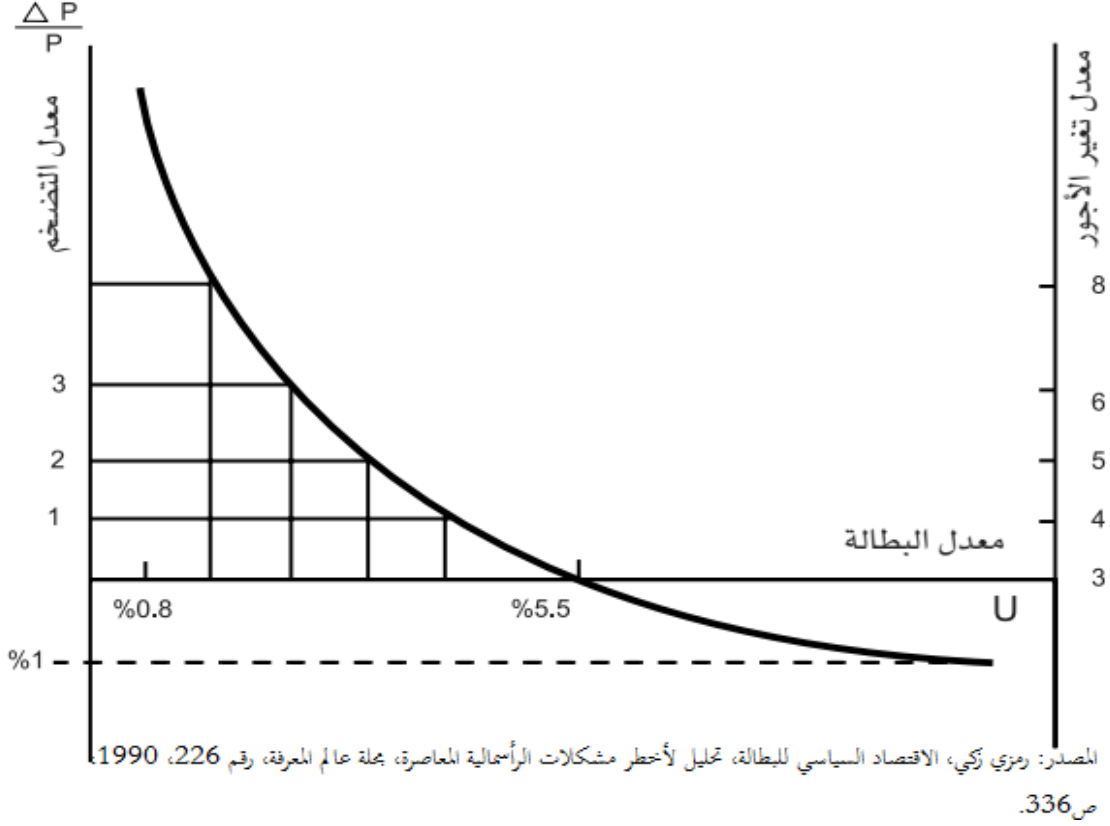
قام الاقتصادي البريطاني "فليبس" بإجراء دراسة بيانات لسلسلة زمنية للبطالة والأجور في الاقتصاد البريطاني للتعرف على العلاقة بين التضخم ومعدل البطالة ، حيث أظهرت أن هناك علاقة عكسية بينهما ، وقد تم تمثيل هذه العلاقة بمنحنى عرف منحنى "فليبس" . حيث لاحظ أن استهداف تخفيض معدلات البطالة ، سيؤدي إلى القبول بمعدلات تضخم أعلى .

إن تفسير ذلك هو أن عند زيادة مستوى الطلب الكلي في اقتصاد مجتمع بمعدل كبير ، فإن المؤسسات الإنتاجية تعمل على زيادة إنتاجها ، وذلك من خلال توظيف المزيد من العمالة وبأجور مرتفعة . ونتيجة هذه الاجور المرتفعة فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ، مما ينعكس على ارتفاع أسعار المنتجات وبالتالي ارتفاع التضخم . وهذا ما يوضح لنا تفسير تخفيض نسبة البطالة وارتفاع نسبة التضخم<sup>50</sup> .

<sup>50</sup> - عبد الغفور إبراهيم احمد، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص192.

[https://docs.google.com/viewerng/viewer?url=https://foulabook.com/storage/book/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF+%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A+%D9%84%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9\\_66197\\_Foulabook.com\\_.pdf&hl=ar](https://docs.google.com/viewerng/viewer?url=https://foulabook.com/storage/book/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF+%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A+%D9%84%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9_66197_Foulabook.com_.pdf&hl=ar)

في حالة أخرى عند انخفاض الطلب يحدث كساد مما يؤدي الى تسريح العمال و ظهور البطالة، و تكون علاقة التضخم بالبطالة علاقة طردية تسمى هذه الحالة "بالتضخم الركودي".



## التكتلات الاقتصادية

### تمهيد:

ان بداية القرن الحالى كان مجموعة من التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مثل الحربين العالميتين والتدخل القوي من قبل دول العالم الثالث في الاقتصاد العالمي مما ادت الى اتساع نطاقات التفاوض بين المنظمات الاقتصادية على غرار المنظمات التي انتجتها اتفاقيات بروتو و دوز ومنظمة التجارة العالمية مما ادت الى اتساع نطاق سوق وارتفاع حدة المنافسة وعلية كما اننا نلاحظ ضرورة وجود المؤسسة التكتلية بالمنافسة او على الأقل المحافظة على نصيبها في السوق، وبغض النظر عن النظام الرأسمالي والاشتراكي فان التكتلات الاقتصادية المستمرة في المشروعات عاتية عدم مظهرها من مظاهر التقدم المادي والنمو والاقتصاد يفيا للمجتمع، وذلك كما تحققها المشروعات عاتية الكبيرة من ارباح ضخمة التي تنتهي عادة الى احتكار او شبه احتكار.

## I. ماهية التكامل الاقتصادي:

انكلمها التكامل الاقتصادي في المعنى الدارج ذات دلالة واضحة على رباط أجزاء بعضها البعض ليتكون منها كلاً واحداً. أما في الأدبيات الاقتصادية فإنا صلاً حالات التكامل الاقتصادي لا يحمل هذا المعنى، إذ نجد أن بعض علماء الاقتصاد يدرجون تحت هذا العنوان نصوصاً مختلفة من التعاون الدولي، كما قد ماخرو وبعض الأدلة علماء مجرد قيام علاقات تجارية بين اقتصاديات قومية مختلفة ينطوي في واقع الأمر على تكامل اقتصادي يربط هذه الاقتصاديات القومية.

### 1. مفهوم التكامل الاقتصادي:

يمكن تعريف التكامل بأنه عملية وحالة اذ ان:

- بوصفها عملية فأنه يتضمن التداير التبادلي منها الغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية للدول المختلفة.
- وبوصفها حالة فأنه يتضمن لقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية.

وفيتفسير التعريف الذي وردنا هنا فما نجد ان الفرق بين التكامل والتعاون اذاً ان نسبة التعاون والاقتصاد يفان يتضمننا لافعالها دفه السالت قليلو التمييز، مثال ذلك ان اتفاقيات الدولية في خصوص السياسات التجارية تدخل في نطاق التعاون والاقتصاد يدوليا. اما بالنسبة للتكامل الاقتصادي فانه ينطوي على التداير الفاعلة في القضاء على قدر من التمييز مثال ذلك ان ازالة الحواجز القائمة في وجهها لتجارة علماء المستوى الدولي هي تعبير عن عمل من أعمال التكامل الاقتصادي.

### 2. اشكال صور التكامل الاقتصادي:

من وجهة نظر التحليل الاقتصادي يلعب العملية التكاملية يفرقا للمحلل للاقتصاد يبين خمس صور من التكامل الاقتصادي يمكن التمييز بينها علماء النحو التالي:

- منطقها التجارة الحرة: ويتم الاتفاق في هذه المرحلة علماء الغاء مختلف القيود الجمركية والإدارية على حركة السلع والخدمات التي لها بين الدول الأعضاء في المنطقة مع احتفاظ كل دولة عضو بتعرفتها الجمركية تجاه بقية دول العالم.
- الاتحاد الجمركي: وفي هذه الصورة من صور التكامل تصبح حركة السلع فيما بين الدول المتكاملة حرة من أي قيود جمركية أو إدارية، ولكن هذا الدول وتطبق تعريفها الجمركية الموحدة تجاهها العالم الخارجي وما يسمى بالحدود الجمركية.

- السوق المشتركة: بالإضافة الحرة التسهيله فيما بين الدول لاعضاء تطبيق تعريف الجمركية الموحدة اتجاه العالم الخارجي انهيتم الغاء القيود على حركة عناصر الانتاج ( العملوراسالعمل) فيما بين الدول والسوق. وعل ذلك لتشكيل الدول لاعضاء سوقا موحده يتم فيها طارها انتقالا للسلعوالاشخاصوكذا رؤوسالاموال فيحرية تامة. ومنا مثل هذا لسوقالأوروية المشتركة.
- الاتحاد الاقتصادي: ان هذا المرحلة تعلمو مرحلة السوق المشتركة، حيث ان هذا لإضافة الحرة حركة السلعوالخدمات، وحرية انتقال العناصرالانتاجية فيما بين الدول لاعضاء والتعريف الجمركية الموحدة للدول لاعضاء اتجاه العالم الخارجي، المرحلة تشمل ايضا الاجراءات المتعلقة بتنسيق السياساتالاقتصادية المالية والنقدية، هذا إلى جانب السياساتالاجتماعية والضريبة الاخرى التي تتجسد في تشريعاتالعمل والضرائب وغيرها.
- الاندماج الاقتصادي: وهذا هي المرحلة الأخيرة التي يمكن ان يصل اليها بمشروع التكاملالاقتصادي، تتضمن بالإضافة المقادمناه في المراحل الأربعة السابقة، توحيد السياساتالاقتصادية كافة، وايجاد سلطة اقليمية عليا موحدة تجرنيال تداول عبر بلدا لمنطقة المتكاملة، وجهاز اداري موحد لتنفيذ هذاالسياساتوفيهذا المرحلة تتفق كل دولهعضو على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية وخضوعها في كثير من المجالات، للسلطة الإقليمية العليا وهذا يعنى ان التكاملالاقتصادي ياتام لايحتاجا لالخطواتمحدودة للوصول لالوحدة سياسية فعلية.
- وفي هذا الضوء يمكن القول بانظرية التكاملالاقتصادي تعني النتائجالاقتصادية التي تترتب على التكامل في صورة الخمسة المتتابعة وبالشكل التالي تنشأ بسبب تباين السياساتالقومية.
- حقيقة يمكن اعتبار نظرية التكاملالاقتصادي بجزءا منالاقتصاد الدولي كفرع منفرووعلمالاقتصاد، الا ان هذا النظرية او سعمجالا منظرية التجارة الدولية، تأسيسا على انظرية التكاملهذه تتقصعنا دما جاسواققومية من اثر ملموس على انموالاقتصادي فضلا عن بحث الحاجة للتنسيقالاقتصادي الذي يستوجب هقياما ياتحاداقتصادي كصورة قبلالنهاية للتكامل حسب ماتقدم.

### 3. النشأة الحديثة للتكامل الاقتصادي:

لم يشهد القرن العشرون قيام اتحادات جمركية الا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية 1939- 1945 اذ شهدت الفترة التالية لانتهاء هذه الحرب اهتماما بالغا بالتكامل الاقتصادي، سواء في أوروبا او في أمريكا اللاتينية او في أفريقيا. ونعطي مثالا على ذلك أوروبا قيام الاتحاد الجمركي، ومن بعده السوق المشتركة، ومن امثلة ذلك جماعة الفحم والصلب الأوروبية واتحاد دول البنلوكس (اتحاد الجمركي)،

والجماعة الاقتصادية الأوروبية (سوق مشتركة) اما الاتحاد الاوروبي للتجارة الحرة فقد انفرد بوضع خاص، اذ ضلوا قيامة مقصورا على قيم تعاون اقتصادي بين الدول السبع في اطار منطقة تجارة حرة.

#### 4. وسائل تحقيق التكامل الاقتصادي:

لقد ادى الاهتمام الحديث بالتكامل الاقتصادي إلى مقترحات في شأن ماهية وسائل تحقيق هذا التكامل وهنا تصير الموازنة بين رأيين متطرفين:

● الرأي المتطرف القائم على فكرة الحرية الكاملة: ان دعاة الحرية الكاملة البعيدة عن تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية انما ينظرون الى التكامل الاقليمي على انه عودة الى الاوضاع التي اتسمت بها التجارة الحرة خلال الفترة السابقة على نشوب الحرب العالمية الاولى، وبالتالي فان الاخذ بهذا الاسلوب في التفكير يعني ان التكامل ببساطة هو الغاء كافة العوائق التي تحول دون انسياب السلع في ما بين دول المنطقة.

● الرأي المتطرف القائم على فكرة التوجيه الكامل: ان دعاة التوجيه الكامل يرون ان تحقيق التكامل ينبغي ان يكون عن طريق قيام الدولة للتجارة وتنسيق الخطط الاقتصادية القومية دون رفع الحواجز التجارية. ومن الواضح ان هذا الحل البديل يستبعد اساليب السوق ولا يعتمد الا على الوسائل الإدارية.

#### 5. ظروف نشأة التكتلات الاقتصادية:

لقد كان انتهاء الحرب الباردة في النصف الأول من التسعينيات و ما رافقها من تحركات على الصعيد العالمي تهدف الى إعادة رسم خريطة العالم الاقتصادية و السياسية و صياغة نسق العلاقات الدولية في اطار ما يسمى بالنظام الدولي الجديد أثر واضح على المستوى العالمي، و تختلف طبيعة هذا الأثر حسب ما إذا كانت الدولة نامية أم صناعية. و من اهم تلك المتغيرات التي أثرت في العالم أجمع ما شهدته العالم يوم 15 أبريل 1994 حيث تم التوقيع من طرف مائة و إحدى عشر دولة على اتفاقية "مراكش" لإنشاء منظمة التجارة العالمية إيذانا لوضع معالم التنظيم الدولي للتجارة و تدويل الحياة الاقتصادية او ما يسمى بالعمولة التي الى جانب وجهها الاقتصادي لها أوجه أخرى سياسية، و ثقافية و حتى اجتماعية. و هذه العمولة حسب

رؤية بعض الكتاب ليست الا مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية تتميز بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصادات متمحورة على الذات و متنافسة الى الاقتصاد العالمي القائم على أنظمة إنتاجية كونية... و إدارة اقتصادية شديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية.

تنامي التوجه الى التكتلات الاقتصادية و افاقه المستقبلية لا تعد ظاهرة التكتلات الاقتصادية ظاهرة حديثة، بل ترجع على الأقل الى بداية القرن العشرين و بالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية، الا ان الجديد في الموضوع هو تنامي و سرعة التوجه الى انشاء هذه التكتلات او الدخول فيها خصوصا من قبل الدول المتقدمة. حيث يمكن القول ان تنامي هذه الظاهرة في العقد الأخير من القرن العشرين جعل منها سمة أساسية من سيم النظام الاقتصادي العالمي الجديد، و يعتقد البعض ان جذور الظاهرة ترجع الى التغيرات التي اعترت الوضع الاقتصادي العالمي في السبعينيات التي تمثلت في انهيار نظام "بروتون وودز" لأسعار الصرف الثابتة للعملة، و التحول الى نظام أسعار الصرف العائمة و ما صاحب ذلك من ارتفاع أسعار الطاقة و تقلبات حادة في أسعار العملات الرئيسية و بلوغ أزمة المديونية الخارجية ذروتها في بداية الثمانينيات، الامر الذي أدى الى ظهور موجة جديدة من السياسات الحمائية في الدول الصناعية مما اثر سلبا في حرية التجارة و التدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية الى الأسواق العالمية.

ولعلمناهما لا سببا بالتياد التالى لهذا التوجه الجديد نحو التكتلات الاقتصادية في صفوف الدول النامية بالذات كما نرى ما شهدناه لسنوات لأخيرة منعقد الثمانينيات واول التسعينيات مما تجاها واضحا نحن حوزمزيد من التكتلات الاقتصادية بين مجموعات الدول المتقدمة بعد انحللتحديا لاقتصاد بحالاتحاديا لانيوالا يديولوجيفتوصلتدوالا لسوقالأوروبية المشتركة المعاهدة ماسترخيتسنه 1991 التيتم بموجبها تحولا لسوقالاتحاداوروبى، ثمالبستالولايالاتالمتحدة الأمريكية اناعلنتعام 1992 و فينفسالاتجاهونحوالمزيد منالتكتلاتاقتصاديانشاء منظمة التجارة الحرة NAFTA لأمرىكالشمالية ظاهرة التكتلات عملاقة كالتجمعالكبير الذيضممعظمدولاسياوالباسيفىكى APEC.

## 6. اهمال دوافع التكتلات :

○ دوافع اقتصادية : يأتي هذا الدافع لمتعبو قوة الانتاج الكبير التي يوفرها التكاملا لاقتصاديين الدول لتحسين معدلات التبادلالدولي، وفتح مجال للمنافسة، والقضاء على ظاهرة الاحتكار، فضلا عن تشجيع حركة الاستثمار، لخلق مناخ ملائم

لتنمية الاقتصادية، وتحقيقا لأمنا الاقتصادية، وتجنب المخاطر والاحداثا لآخر بالتعرض لها دولة ما، فيصبح التكتل بـ  
نزلة التامين لهذا الدولة .

- دوافع سياسية: ان التكتلات الاقتصادية هي احد بصيغ العلاقات الاقتصادية الدولية، فهي عملية تنسيق مستمرة ومتصلة تـ  
تضمن مجموعة من الاموال التجارية، لتحقيق معدل نمو مرتفع، كوننا لا نعتبر ان الاموال الاقتصادية هي المحرك الرئيسي  
لعجلها العلاقات الدولية للسيطرة على الاموال الاقتصادية الدولية ذاتا لابعاد السياسية وامكانية  
تعزيز الادوار الايجابية في العلاقات البنوية للحقوق وتوازنها دوليا، لان اغلبها تقوم في خاتمها لحوال صيا ما لا اقتصادية منـ  
ها التي تعمل بعض التوازنات على الخرائط الجغرافية التي تستخدم المنظمات الهيئات الدولية .
- دوافع امنية: ان تواصل بناء التكتلات الاقتصادية ياتيلهنو ضبواق العلاقات الاقتصادية الدولية، وجعلها وسيلة لكسب  
دقة هذا الدول الكبروتطوير منظومتها العالمية التي تعمل على تراجع وتيرة دور الاقتصاد في تامين الدول ولعلمك فحة الارهاب  
وتحقيق السلم والاموال دوليينو تجنبنا لمشكلة التيمكانا نصيها .

## II. أهم التكتلات الدولية:

### 1. الاتحاد المغربي:

قديدمنا الغربيتا ليفكتا بلدراسة التكاملا لا اقتصاديينبلدانا اتحاد المغرب العربي فيما يعيش هذا الاخير جمودا منذ ثمانية عشر عاما،  
ويعرف العديد من الصعوبات التي تعيق اعادة تفعيلها حيانا وتحدد بقائها حيانا اخرى .  
بيد ان ذلك لا يمنع الباحث الاكاديميين من تقييم التجربة المغربية ودراسة معوقاتها واستشرافا فاقها، خاصة اذا ما كان التعاون ونزرة واقع  
ية تليها العوامل التي توتدعمها الامكانيا فضلا عن المقومات التاريخية والحضارية المشتركة .  
وفي الكتاب الذي نعرضه هنا، تقدمنا لدكتورة " صبيحة بخوش "  
دراسة شاملة لاتحاد المغرب العربي، تحللا لجانينا لا اقتصاديوالسياسيين لتجربة لاتزال اطرافها المشاركة تتمسك بها الفظيا علما لقل .  
مقومات التكاملا لا اقتصاديا المغربي، فتتطرقلاعتبارات الجغرافية والتاريخية وتبحث في امكانيات وموارد البلدانا لاعضاء، لاسيما المـ  
وارد البشرية والامكانيات الزراعية والثروات المعدنية والطاقة، علاوة على امكانيات المالية والتجارية، والهياكل القاعدية .  
ثم تسلط الضوء على مبررات التكاملا المغربي، بالأخص التنوع والتباين في حجم الثروات، والتفاوت في حجم الطاقات البشرية، والتباين  
ايضا في حجم القدرات المالية للدول لاعضاء، مضيقة اليها ضيقا لاسواق المحلية المغربية، الجانبان لوفراتا التي تحققها التخصصيا  
لمشاريعا لانتاجية الكبرى، واخير اما يترتب على توسيع السوق من وفرة تعزز الاقتصاد المغربي وتدعوها للتكامل .

ويقدم الكتاب قراءة كرونولوجية لتاريخ العمال لوحيدوالمغرببيدايةمنالارهاصاتالاولىللمحركةالوطنيةالمغربيةفيماوجهةالاستعمارالفرنسي،مرورايمكتبالمغربالعربي،ثملمجنةالتحريرالمغربالعربي،وصولالمؤتمراطنجةعام1958.

اماالعماللوحيدويبعدالاستقلاليقسمهاالثلاثةاطوار: تجربة"التعاونالمشترك"

التيبدأتأولاجتماعوزراءالاقتصادالمغاربةينعام1964وتوقفتعام1975

جراوالخلافاتالثنائيةوتفجرالنزاعفيالصحراء. ثم"مرحلهالمحاور"كماجسدتهمعاهدةالاحاءوالوفاقيبينالجزائروتونسعام

1983،والتيجاءت"معاهدةوحدة"بينالمغربوليبياارداعليهافيالعامالتالي. مالطورالثالثاتسميهاالمؤلفة"

مرحلةالوفاق"وكانتمعاملةالتصالحوالتونسيالليبيالتصالجزائريالليبيوالتصالجزائريالمغربي.

وفيمايخصمبرراتواهدافقياماتحادالمغربالعربي،يشرحالكاتببإسهابقائمةالعواملالداخلية،واهمهاازمةنظامالدولةالقطرية،

وتواضعمكانةالمشاركةالسياسية،وتحولالنظامالاقليميالمغربيينفسه. فيماتشمالمؤثراتالخارجية: توسعالسوقالأوروبية

المشتركة،الازمةالاقتصاديةالعالمية،ومناخالانفراجالدولي. وفضلاعنذلكفقدكانلكلدولة

منالاولاهدافهاالخاصةمنقيمتكتالالجديد.

ويتطرقالكاتبللظروفالمحيطةبإعلانمعاهدةمراكشالمنشأةلالاتحادفيفبرابر

1989،والتيجاءتفيظرفتميزبالتقارببيندولالمنطقة،كمايتناولاحكامالاساسيةللمعاهدةثماليكالاتنظيميوالبنيةالمؤ

سسيةلالاتحادالمغربي.

لكنكيفكانموقعالكاملالاقتصاديفيالالاتحادالمغربي؟هناتتوقفالمؤلفةعند"الاستراتيجيةرأسلانوف"بليبيعام

1991،وهدفلتتحقيق"الكبرللتنمية

المغربيةالمشتركة"،كمااقرتهاقمةالوحدةالاقتصاديةبيندولالاتحاد،والتنميةالاقتصاديةوالاجتماعيةالمندمجة،وتركزالاسترا

تيجيةعلمدزمنيةمحددة،وتحقيقمصالحمشتركةتوفيرالامكانياتالماديةوالبشريةلخدمةالاندماج.

وتمثلتاولوياتالعمالالمشتركةتحقيقالامنالغذائيمغربي،وتنميةالمواردالبشريةوالاقتصادية،والاسراعبتنفيذخططالتبادلات

جاريوانتهاجسباساتمشتركةفيكافهاالمليادين.

ورغمأقرارالمؤلفةبالتطورالاجبايلذيحققتهالدولالمغربيةعلدربالعماللتكاملي،فهيترىأنحصيلةالعقدينالسابقينكانتضعيف

ةجدا،ولمتحققتموحداتالاتحاد،وذلكبسببمعوقاتنظريةمثالوضعالامنيالذياستجدفيالجزائرعقبهإيقافمسارهاالانتخابي

عام



1992، ثم أزمة لوكر بيبينيليا والدول الغربية، علاوة على ظهور المشاريع للاستمالة دول الاتحاد اهما مشروع والشراكة الاورومتوس طية ومشروع عايز نستانا الامريكى، واخير اامسار السلا مالعربى لاسرائيلى ما خلقهمنخلافاتمغاربية .  
أما المعوقات المزمنة فيذكر الكتاب بمنه قضية الصحراء الغربية بتداعياتها على العلاقات المغربية الجزائرية، ثم الفراغ لقانوني لمعاهدة مراكش، والذي اعاق عملا للاتحاد رغم ما ادخلت تعديلات على المعاهدة.

## 2. الاتحاد الخليجي:

نشأ مجلس التعاون الخليجي في مايو / ايار من عام 1981 ككتلهو كتنظيم اقليمي دولي جمع عدولا لخليج الستة (سلطنة عمان، دولة الامارات العربية المتحدة، دولة قطر، مملكة البحرين، دولة الكويت والمملكة العربية السعودية)، واستدعاء قياديا المجلس وجود عوامل مهمة مثل التشابك الاجتماعي والعادات والتقاليد واللغة، والتشابه الاقتصادي للموارد والانتاج البيئي والقربا جغرافي، وكذلك التشابك السياسي (الأنظمة الملكية).  
يهدف المجلس لتحقيق ترابط شامل بين دوله ثم الوصول الى الوحدة فيما بينها في مختلف المجالات، حيث جاء في المادة الرابعة من النظام الاساسي لمجلس التعاون ان المجلس يهدف لتحقيق التنسيق والتكامل والترابط في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والبيئية والثقافية والتشريعية والمواصلات، مع وضع أنظمة متماثلة فيما يتعلق بهذه المجالات.

### — مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي:

لاشكنا نتجاهدو مجلس التعاون والتعامل مع العالم من خلال اتحاد اقتصادي كما ملسيفر زكيانا مهمما على خريطة الاقتصاد العالمي، فبه النظر الى البيانات المدرجة في الجدول الوارد في هذا الدراسة، نلاحظ ان حجم الاقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعيا في عام 2013

جاء في الترتيب الثاني عشر ضمن اكبر اقتصاديات العالم، وذلك بالنظر الى الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس، الذي وصل الى مستوى 1,62

تريليون دولار كما ان مجلس التعاون يمثله خامس اهم اقتصاد من حيث حجم التبادل التجاري مع العالم، حيث وصل حجم التجارة الخارجية لدول المجلس عام 2013 مستوى 1,42 تريليون دولار، وعلى صعيد الصادرات الى العالم سجلت مجموع صادرات المجلس مبلغ 921 مليار دولار عام

2013، وبذلك كون مجلس التعاون رابعا اكبر مصدر في العالم بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية والمانيا، وهذا الصادرات تعظم

مهاسادراتخامالنفطوالغازومشتقاتهماومنتجاتهماالمصنعةكالبتروكيماوياتوالأسمدةوغيرها، كماانواراداتالمجلسمنالعالموض  
عدولالمجلسفيالترتيبالعاشرعالميامنحيثأكبرالمستوردينفيالعالم، حيثوصلتوارداتالمجلسعندمستوى 514  
ملياردولارفيالعامنفسه.

انالمستوياتالمتقدمةللتجارةالخارجيةلدولالمجلستدلعلقوةاقتصاديةكبريلدولالمجلسالتعاونلايستهانبها، تعطيهزمزاياتفوضوية  
وجاذبيةلاستقطابالاستثماراتاليه.

لقدتموضعهمشروعالتكاملالاقتصاديفيبدأياتأسيسمجلسالتعاون، ايفيعامانظلاقالمجلسوكانمناوائالمشاريعالطموحة،  
حيثوقعقادةدولالمجلسبالرياضاتفاقيةاقتصاديةموحدةفينوفمبرمنعام  
1981، وكاناتفاقيةتعبرعناطارشاملومحددضمنبرنامجتنظيمانسايانمىللتكاملالاقتصاديوتهلقتالاتفاقيةبجوانبعديدة  
صبفيمساراتكاملمثلراسالمال، انتقالالافراد، التعاونفيمجالالنقلوالمواصلات، التعاونالتجاريوالاقتصادي، التعاونالفند  
يوالانمائيوالتعاونفيالمجالالماليوالنقدي.

علماباندولالمجلساستحدثتسخةجديدةمنالاتفاقيةالاقتصاديةواقراهاقادةدولالمجلسفيقمةمسقطهفيديسمبرسنة  
2001، وركزتالاتفاقيةعلنبودمطورةلتواكببشكلافضلالمتغيراتالاقتصاديةالمحليةوالدولية، ولتعززالعملاالخليجياالمشتركة  
يمايتعلقبإنشاءالاتحادالجمركيوالسوقالخليجياالمشتركة والاتحادالنقدي، وتلكالبنودتمثلمحطاتمهمةفيمسيرةالتعاونولتحقيقه  
التكاملالاقتصادياالخليجيشكلكامل.

تمالبدايماسمبمنطقةالتجارةالحره لتنفيذالبندوالاحكامالتيجاءتفياالاتفاقيةالاقتصاديةفيمايتعلقبالاتحادالجمركيعام  
1983

وذلكبهدفالسعوالخدماتاتالمنشأالوطنيمنكافةالضرائبوالرسومالجمركيةبيندولالمجلس، وهذايعاقبكلدولةعلسياسته  
الجمركيةحيالةالدولخارجمجلسالتعاون، وبدالقرارالنسخةالمطورةمنالاتفاقيةالاقتصاديةلمجلسالتعاونفيهمعام  
2001، تمالاتفاقعلابدءالفعلللاتحادالجمركيمنيماير 2003، واقامة

قاعدةمعلوماتوريبالجمركيييناداراتالجماركلدولالمجلسوذلكلتييسيرمتابعةمايتعلقبالاتحادالجمركيوحركةالبضائع.

واضافةلالاعفاءالجمركيمنتجاتدولالمجلستمالعمللفرض تعريفهجمركيةموحدةوبواقعهايضا-

بنوداتفاقيةالاتحادالجمركي - على 5%

علمالسلعالمستوردةمنخارجالدولالمجلس، وتتضمنعدةجوانباخرتعزيزكياالجمركياموحدالمجلسالتعاون، فالبضائعالعابرةبدو

نالجلسلا يتما لتعامل معهما معاملة العبور )

الترانزيت)، كما ان البضائع من خارج دول المجلس والعبارة من ان ينفذ جمركي تعتبر عبارة من ان ينفذ عبور فقط ومن دون تكرار اجراءات العبور في حالة عبور هامة اخرى بالمنفذ اخر ضمن دول المجلس، وسمحتا لتفافية بممارسة مهنتها لتخليصا لجمركي في ان ينفذ دول لا اعضاء ك ما تبنت دول المجلس مبدأ الاعتراف المتبادل للمواصفات والمقاييس التي تعمل بها حاليا كل دولة، وذلك حين لا انتهاء من المواصفات الخليجية التي سيتم تعميمها والعمل بها في كل دولة.

ومع نهاية 2008

استطعت دول المجلس ان تنهي ما تطلبته من مرحلة الاتحاد الجمركي بنجاح، وذلك من خلال التنسيق والاجراءات توحيد القوانين الخاصة بالجمارك، المواصفات القياسية للسلع، واتفقت دول المجلس بالتعاون في عام 2008 علما لدخولها مرحلة جديدة هي اقامة السوق الخليجية المشتركة واهمية هذه المرحلة تقتضي ليس فقط ازالة كافة الحواجز الجمركية في تنقلا للسلع بين دول المجلس، وانما ايضا ازالة كافة الحواجز غير الجمركية المرتبطة بحرية تنقل رؤوس الاموال الافراد، وبالسماح لمواطني المجلس بتملك العقارات، وممارسة النشاط الاقتصادي في ان ينفذ دول لا اعضاء والمعاملة كمعاملة المواطنين.

وبعد استكمال اجراءات التحول للسوق الخليجية المشتركة وتفعيلها، كان لابد من اجراء النقلة التالية في مسيرة الوحدة والتعاون

لاقتصاد الخليج، وذلك من خلال الاتحاد النقدي، واصدار العملة الخليجية الموحدة، فمنذ عام 2000

قررا المجلس الاعلى لمجلس التعاون وبتدء جهود التنسيق نحو الاتحاد للوحدة النقدية، فقامت دول المجلس في عام 2001

بوضع برنامج منبني على اعتماد الدولار الامريكي كمثبت مشترك لعملة الدول الاعضاء، تمهيدا للوصول للعملة الخليجية الموحدة، وذلك كعلامة تصددها العملة بحلول عام 2010، وابتداء من 2002

قررت دول المجلس القيام بطعملة بها بشكل رسمي مع الدولار.

وعلى غرار دول الاتحاد الاوروبي وضعت دول الخليج عدة معايير اقتصادية مطلوبة للتقارب الاقتصادي من اجل لدخولها مرحلة الوحدة ال

نقدية، وركزت معايير التقارب بتحديد مستويا تلمؤشرا اقتصادية تلزم بها كل دولة في المجلس، وهذه المعايير هي:

○ ان لا يتجاوز حجم الدين العام نسبة 60% من اجمالي الناتج المحلي.

○ ان لا يتجاوز عجز الميزانية نسبة 3% من اجمالي الناتج المحلي.

○ ان لا يتجاوز معدل التضخم نسبة 1,5% من متوسط نسبة التضخم لمجموعة الدول الاعضاء.

○ سعر الفائدة طويل الاجل نسبة 2% من متوسط نسب أسعار الفائدة للدول الاعضاء.

كما تم الاتفاق في عام 2005 على إنشاء مجلس نقد خليجي لتحويل لاحقاً البنك المركزي الخليجي .

بعد عام 2005

لم تكن مسيرة الاتحاد النقدي سهلة وانما مرت بعدد من الاحداثاخرتطموحالخليجينفي رؤية عملتهما الموحدة، فحصلنا لكويتتراجع  
عتنر بطلتها بالدولار فيسنه

2007، وفضلت ان تعيد سياسة رعملتها بصله منالعملاتنتيجة لتذبذباتكبيره لاحتبالدولار، انالكويتا بقتفرصة العوده التثبيته

عملتها المحلية بالدولار خياراوارادا، وفييناير منعام 2007

اعلنتعما نعتنعد متمكنا اقتصاديا منتحقيق المعايير المطلوبة للذخول فيالوحدة النقدية، فقرر تبشكلا حاديتأجيلالانضمام للوح

دة النقدية علما نيستمر الاعضاء الباقيمنندولالخليجالاكثر استعداد لذلك، وفيعام 2009

قررتالاماراتالعربية المتحدة الانسحابمنمشروعالاتحاد النقديعلخليفة عدمالاستجابة لطلبها لاستضافة مقرالبنكالمركزيالخليج  
ليجيدالاماننيكو فمقرهفي العاصمةالسعودية الرياض .

ومنذ فبراير 2010

دخلتخيز التنفيذاتفاقيةالاتحاد النقدي، وعقد مجلسادارةالنقدالخليجيا واجتماعلهدفيمدينة الرياضفي مارس

2010، وتمالاتفاقعلتأجيلاصدارالعملة الموحدة العام

2015، وتعدالمرحلة القادمة مرحلة حرجة سيتمخلالها مراجعةمدنا استعدادالدولالمستمرة فيالتنسيقالاتحاد النقدي، كالم

سعودية وقطر والكويتوالبحرينللتحولنحواصدارو تعميمعملة موحدة فيبلدانها، وكذلكدراسةمدنا استعدادعمانللاضمام

رأخرى، وايضاماسفرتعنهلجهودفيتسوية مطالببالاماراتالعربية المتحدة فيما يخصمقرالبنكالمركزيالخليجي .

وعلممايستجد فيذلكسينظر فيشأنالعملة الموحدة، ومدنا كمالالاستعداداتفياصدارها عام 2015 او تأجيلها .

- تقييم مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي ( الانجازات والعقبات ):

لاشك ان انشاءالاتحاد الجمركيو تفعيلالسوقالخليجياالمشتركة والجهود المبذولة نحو تحقيقالوحدة النقدية، يعد فيحد ذاتها إنجازا

لمجلسالتعاونو عملالرغم من ذلكفانالفترة التيأخذتها لتلكالمسيرة امتدتأكثرمن 30

سنة، وهي فترة طويلة لتكتل اقتصادي لم يكن مكتملا لالآن .

ان اقتصادياتدولالخليجوالظروفالاقتصادية لتسريع انشاءالاتحاد الاقتصاديالخليجيكانفيوضعا فضلوذلكمن حيثتشابهاالبنية

ة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية مقارنة بالاتحاد الاقتصادي الاوروبي، الذي اكتمل بإصدار العملة الموحدة (اليورو) سنة

1999، وفي فترة زمنية تقدر ب 42 سنة منذ انشاء الاتحاد الاوروبي عام 1957

حيث شكك الاخير في ظروف غير مشابها بين دوله وهو بعدد اكبر من الدول، علما بان الاتحاد الاوروبي يضم 11

دولة اوروبية حينما تطلق اليورو، واتسع للاتحاد ليضم اليوم 18 دولة اوروبية تعتمد اليورو عملة للبلاد.

### 3. رابطة جنوب شرق اسيا:

تقع منطقة جنوب شرق اسيا في قارة اسيا.

وتعد المنطقة من اكثر مناطق العالم تورا حيث تموج جغرافيا تقساما تنوعا تعدد كفيلا لاندلاع عشرات المعارك والحروب.

متعا المنطقة بتربة غنية خصبة. ومناهم حاصليلها الزراعية المطاط والارز والشاي والبهارات.

انافيطيو تنتجها بالمنطقة معظم خشب الساج المستعمل في العالم، كما تستخرج من مياهها الساحلية كميات كبيرة من الاسماك،

ويوجد في بعض انحاء المنطقة مخزون نفطي كبير، ومناجمل قصدير والاحجار الكريمة.

اما الصناعات فغير متطورة باستثناء الموجودة في المديان الكبيرة.

جاء تبلور الاتحاد نحو التعاون والتكتل لاقليم فيمنطقة جنوب شرق اسيا وثيق الصلة التحولات التطورات العالمية والاقليمية دون ان ينف

ي ذلك كالدوافع المحلية، لكن يمكن القول نلأبعاد الاقليمية النصيب الاكبر في التحرك نحو التكتل والتعاون، فإقليم جنوب شرق اسيا يعي

شبح كما لجغرافيا والتاريخ والثقافة تحت ظلال الخوف من الصين.

وبعد انتصار الثورة الشيوعية في فيتنام واستقرارها في الشمال في منتصف خمسينيات القرن العشرين وخرج فرنسا من الهند الصينية بتوق

يع اتفاق جينيف الخاص باستقلال الدول والمنطقة، ثم انتصار بيتنا على القوات الامريكية وتوحيد الدولة في منتصف السبعينيات شمالا توسع القوية

ناميفي كمبوديا والهيمنة عللا وسقبل نهاية السبعينيات...

كل هذا التطورات اذ تالبروز تهديد جديد للإقليم ممثلا في فيتنام وهو تهديد مناقض للتهديد الصيني مدعوم من الاتحاد السوفياتي.

وعليه وجود هذين البعدين المتناقضين الخلق نوعين من ادراك التهديد بين دول الاقليم:

● الاول تزعمتها اندونيسيا وسنغفور هو يرفيا الصينيا لخطر الاول والرئيس للمنطقة.

● الثاني تزعمتها اليابان والفلبين وتايلاند او يرفي فيتناما المصدر الرئيسي للتهديد ومن ثم يرفيا الصينيا لرادع الذاي يمكن التوعية

ليهل مواجهاة طموحات فيتنام في التوسع والهيمنة.

فضلا عن التهديدات الخارجية هنا كالعديد من الصراعات والانتقاسات بين دول المنطقة حيث نجد نزاعات بين ماليزيا وكلمناندون ونياسيا و  
نغفوره وتايلاند والفلبين وهن نزاعات تولدت اساسا من فكرة الجامعة الماليزيا حيث توجد شعوب ماليزية في هذه الدول وبالتالى أثر في هذا الف  
كرة التي تستند اليها العنصر الماليزي بمصدر الخطر يتصادم مع العنصرين الصينيين والهنديين الموجودين في الاقليم، فضلا عن الديانة الاسلامية  
(الدين الرئيس للعنصر الماليزي) والتي تولدت تحساسيات معاتباع الديانات الاخرى المنتشرة في كل دول الاقليم خاصة البوذية والمسيحية.  
كما تفجرت صراعات عديدة بين ماليزيا والدول الاربعة الاخرى فيما يتعلق باندونيسيا فقط وتوترت علاقاتها مع ماليزيا عند ما تعرضت ل  
خيرة لعمل عسكري باندونيسيا بانحكام سوكارنو وليهدد الموقف الا بعد تنازل سوكارنو عن الحكم فبقا بالانقلاب الشيوعيين  
1965 والتيتول بعد هاسوهارتو مقاليد السلطة.

اما سنغافوره فكانت تتشعب بالسخط والاشياء تجاهها مما ماليزيا بطردها من الاتحاد الماليزي بالفيديراليسنه 1965.

هذا ولتكن الفلبيناً حسن حال المنجاراتها حيث كانت علاقاتها مع ماليزيا تتسم بالتوتر بسبب مطالبها بالنيلا التاريخي في اقليم صبا حال الواقع  
بماليزيا الشرقية. كذلك كانت هناك نزاعات عرقية بين "ماليزيا وسنغافوره" و "ماليزيا وتايلاند".

فضلا عن ذلك كله كان هناك انقسام رئيسي حول الموقف من فيتنام والذين دفعوا تايلاند والفلبين الى انضمامهم للقوات الفيتنامية الجنوبية لمساندة  
قوات امريكية في مواجهة قوات فيتنام الشمالية، كما سمحت تايلاند للولايات المتحدة باستخدام اراضيها بانحرفها في فيتنام.  
هذا في حين ان ماليزيا واندونيسيا الصمتتجاه توتر طرد الدول الاخرى في الحرب، خذت سنغافوره موقفها اكثر حيادية.

كما ان تكونت كتلا لاسيا نهد من 6 دولهي: تايلاند، سنغافوره، ماليزيا، بروتاي، اندونيسيا والفلبين.

حول اهمية التكتلات لاسيانوزيادة اهميتها في الاقتصاد العالمي فانه يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- تنامي الدورة الاسيوية لاقتصاد الدولية وعلالا خصم منذ عقد التسعينيات القرن الماضي وانضمام الصين لها، واحتمالا  
تضم كل من ماليزيا بانوكوريا الجنوبية سيزيد من مصداقته وقدرة المتزايده على لعب دور متنامي في العلاقات الاقتصادية الدولية
- تتجه دول رابطة الاسيان الى اسراع في تفعيل اقامة منطقة التجارة الحرة بينها في ضوء التخوف من التحرك الامريكاني لاقامة من  
طقة التجارة حرة بين الامريكيتين، وتوسيع منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية  
(النافتا)، وبالتالى تضيق الخناق على دول القارة الاسيوية.

- تمثل منطقة التجارة الحرة المزمع اقامتها داخل حدود الرابطة أكبر تجمع اقتصادي في العالم بأسرها من زاوية عدد المستهلكين، وهو الأمر الذي يسهم كثيرًا في تحقيق وفرة اقتصادية كبيرة من خلال تخفيض نفقات النقل والتأمين مما يسهل حركة انتقال السلع والأشخاص داخل المنطقة ويزيد من القدرة التنافسية داخل مجتمعها لاسيما من خارجها.

#### ■ اهم المؤشرات لدول لاسيان:

تزايد معدل النمو الاقتصادي في دول لرابطة اسيان نوازياد مساهمتها في التجارة الدولية يجعلها تتميز عن اقتصاديات التنمية:

- النمو السريع في المنتجات الزراعية.
- ارتفاع معدل النمو الانتاجية.
- معدل التمرقة في نمو راس المال المادي البشري.
- ارتفاع نمو الصادرات مع نمو السلع المصنعة.
- انخفاض نسبة التفاوت في الدخل وانخفاض معدل الفقر.
- زيادة نسبة المدخرات المحلية والاستثمارية.

#### 4. الاتحاد الاوروبي:

##### ● التكتل الاقتصادي الاوروبي:

يعتبر الاتحاد الاوروبي من اكبر التكتلات الاقتصادية في العالمواكثرها اكتمالاً من حيث البنية والهيكل التكاملي، ومن حيث الاستقرار في ستكمالات المسيرة التكاملية.

فلايكاديمر حدث على المستوى الاوروبي الا ويؤكد ان المسيرة الاوروبية كانت ولا تزال المسيرة عدة دول ولخلف توراها نزاعات تاريخية مريرة، وتجتهد عالاً نحسب ما تملئهم مصالحها المادية المتفاوتة ويتحول للاتحاد الاوروبي هذا المنظور المجموعة دولية اقليمية بزعامة مهيمنة تتباين بصددها التنبؤات.

ومن حيث لا مكانياتنا هذا التكتل يهيمن تجارياً على اكثر من ثلث التجارة العالمية حيث حقق حجم تجارة خارجية يصل في المتوسط الى

والي 150 مليار دولار، وهو بذكيفوقتجمع النفط. كما يصل اذ خلال لقوميل هذا التكتل لاسيما يزيد على 7000

مليار دولار، وهو أكبر دخل قوميفي العالم، كما أنه يعتبر اضعف من سوق اقتصادي داخلية حيث يبلغ عدد سكانها 380 مليون نسمة بمتموسطاتالدخل الفردي مرتفعانسيبياً.

### ● عواملقوهاالاتحادالاوروبي:

يتمثاللعاملالرئيسيلقوةالاتحادالاوروبيفيظاهرةالتكتلحيثانالنجاحالذييحققهالاتحادالاوروبياليوميعدالفضلفيهاالدرجة الاولىللالاندماجالاقتصاديلهدهاالدولمماجعلها تبرزعلماالساحةالعالمية كقطباقتصاديمنافسلاقطابالآخر بوتتمثاللعواملالاخر فيمايلي:

#### ■ العوامالطبيعية:

- الموقعالاستراتيجي.
- المساحةالمقدرة 4,2 مليونكم<sup>2</sup>.
- تنوعالمناخ.
- وفرهاالمواردالمائيةوالطبيعيةالمختلفة.
- اتساعالمساحةالزراعية 2,6 مليونكم<sup>2</sup>.

#### ■ العوامالبشريةوالاقتصادية:

- القوةالبشريةتقدر ب 500 مليوننسمة.
  - اليدالعاملةالمؤهلة.
  - الطبيعةالاستهلاكيةللمجتمعاتفياوروباالغربية.
  - طبيعةالنظامالرأسماليالمشجعلاستثمار.
  - وفررةرؤوسالاموال.
  - الاهتمامبالبحثالعلمي.
  - التكامالصناعي.
- #### ■ العوامالتاريخية:



تعتبر أوروبا مهد الثورة الصناعية كما استفاد بعضها لدولنا المستعمرات والعمال الأمريكيين بعد الحرب العالمية الثانية في إطار مشروع عمال شالبا لإضافة للاستقرار السياسي الذي تمتع بها أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية .

تقوم قوة الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة على خمس دول والتي تحتل المراتب الأولى ولعالميا وهي :  
المانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، إيطاليا، اسبانيا.

### ■ المعوقات :

- مشكلات التبعية خاصة في مجال الطاقة وهذا ما يفرض على دول الاتحاد الاستيراد بكميات كبيرة وقد يترتب عنهما مشاكل اقتصادية ( ارتفاع الاسعار).
- شيخوخة السكان التي تؤثر سلبا على الإنتاجية والمشاكل التي تجردها العمالة.
- التحول من اقتصاد زراعي إلى اقتصادي متنوع مما انجز عنهما مشاكل كالبطالة.
- الفوارق بين الأقاليم المختلفة وبين الدول ونتيجة عامليهما اختلاف مستوى التطور ومزايا الأقاليم.
- المنافسة الشديدة سواء مع الأقطاب الاقتصادية الأخرى وبين دول الاتحاد نفسها.
- عدم توحيد السياسات الخارجية للاتحاد ويبرز ذلك في اختلاف مواقفها من القضايا العالمية.
- ضعف الوزن السياسي والعسكري منذ انقضاء الحرب العالمية بعد 1945.
- تحديات الانفتاح حيث ان الدول والمنظمة حديثا اقل تطورا خاصة انها وجدت تصعوبات في التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام رأسمالي.

- أزمة الديون التي تعاني منها بعض الدول والاتحاد والتي أصبحت مهددة بالإفلاس كالقانونا إيطاليا.
- الأزمات الاقتصادية وما يترتب عنها من انتشار البطالة والاحتجاجات ذات الطابع الاجتماعي.

### ● دور التكتل في تحقيق مكانة المنشودة :

- ضخامة الناتج الوطني الخام PNB الذي يقدر بـ 18400 مليار دولار وذلك فهو يحتل المرتبة الأولى لعالميا.
- القوة الاقتصادية لبعض دول الاتحاد التي تحتل المراتب الأولى ( ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، إيطاليا، اسبانيا).

-

توحيد جهود دول الاتحاد مكنها من تحقيق انجاز اعظيمة ومنافسة الولايات المتحدة الامريكية مثل طائرات Airbus وصواريخ Ariane.

## الفصل التاسع: المؤسسات الاقتصادية الدولية

عملت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها الدول الأوروبية على بناء نظام عالمي جديد وذلك بعد ان لمست دنو انتصارها في الحرب العالمية الثانية وبهذه الغاية تم عقد مؤتمر برتين وودز ليضع مؤسسات اقتصادية تساعد في تطوير الاقتصاد التي تمثلت في:

اتفاقية انشاء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وهما مؤسستان شقيقتان تشتركان في هدف واحد وهو الحفاظ على استقرار النظام النقدي العالمي ورفع المستويات المعيشة في دول الاعضاء كما برزت بعد ذلك المنظمة العالمية للتجارة التي لها صدفه قانونية مستقلة لتتنشغل بالقواعد التي تدبر التجارة بين البلدان ودورها يتمثل في الاشراف على تجارة السلع وحقوق الملكية الفكرية فهدفنا هو تسليط الضوء على هذا الموضوع الذي يطرح الاشكالية: التالية ما هي كل من المؤسسات المذكورة

المبحث الأول: صندوق النقد الدولي

تعريف ونشاه صندوق النقد الدولي

1. تعريف صندوق النقد الدولي

ان صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من منظومة بريتونوودز بموجب المعاهدات الدولية في عام 1944 للعمل على تعزيز سلامه اعضائه الذين يشملون جميع البلدان العالم تقريبا عددهم البالغ 189 بلدا والذي يقود الى تعيين حصة نسبه لكل بلد عضو<sup>51</sup>

## 2. نشأة صندوق النقد الدولي

نشأ صندوق النقد الدولي مع نهاية الحرب العالمية الثانية في السعي لبناء نظام اقتصادي دولي جديد أكثر استقرارا وتجنباً لأخطاء العقود السابقة التي أسفرت عن خسائر فادحة وعلى مدى السنين الماضية، ظل الصندوق في حالة تغيير وتكيف دائم غير أنه تشكل منذ انشائه بفعل أحداث التاريخ والتأثر بالأفكار الاقتصادية والسياسية السائدة على مر السنين.

وحيث اجتمع اعضاء في بريتونوودز في 1944 كان تركيزهم على تجنب تكرار الاخفاقات التي مبني بها مؤتمر باريس للسلام الذي وضع نهاية للحرب العالمية، فرؤوا أن تأسيس البنك الدولي من شأنه العمل على استعادة النشاط الاقتصادي. ان اقامة صندوق النقد الدولي من شأنه المساعدة فياستعادة قابلية تحويل العملات والنشاط التجاري متعدد الاطراف وكان المبدأ الحافز لإنشاء الصندوق هو تحقيق النمو الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية بإنشاء مؤسسة تحول دون انعكاس الى قوة الانغلاق والحماية وليس فقط تجنب الكساد الكبير.<sup>52</sup>

المطلب الثاني اهداف ودور الصندوق النقدي الدولي:

### 1. اهداف صندوق النقد الدولي:

- المحافظة على مستوى أسعار الصرف واستقرارها
- المساهمة في ايجاد مستويات عالية من العمالة والدخل الحقيقي وذلك بالاعتماد على النمو المتوازن وتيسيرها في التجارة الدولية.<sup>53</sup>
- تجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات
- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئه دائمة سبيل التشاور والتآزر
- تنمية الموارد الإنتاجية لجميع بلدان الاعضاء

سكينة بن حمود: مدخل العلم الاقتصاد دار المحمدية الجزائر 2008<sup>51</sup>

سكينة بن حمود: مدخل العلم الاقتصاد دار المحمدية الجزائر 2008<sup>52</sup>

احمد بركات تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة طبعت 2014 دار بلقيس الجزائر 2014 ص 108<sup>53</sup>

- الغاء القيود المفروضة على العمليات المصرفية والمعرقلة لنمو التجارة العالمية
- تدعيم الثقة لدى البلدان الاعضاء متيحاً لها استخدام موارد العامة كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها<sup>54</sup>

## 2. دور صندوق النقد الدولي

- التنبؤ بوقوع الازمات المالية والحد منها
- تحفيز البلدان وتشجيعها على الاستناد الى السياسات الاقتصادية
- افادة أعضاء الصندوق في موارد من خلال التمويل المؤقت
- تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية
- الحفاظ على مستوى اسعار الصرف وتحقيق استقرارها 55
- الحفاظ على القيمة التنافسية للعملة وتفادي انخفاضها
- اخضاع موازين مدفوعات لمجموعة من الاجراءات التصحيحية وتنظيمها
- وضع سياسات اقتصادية ومالية لدول الاعضاء تحت المراقبة استغلال الخبرة الاقتصادية في تقديم منشورات لدول الاعضاء فيما يتعلق
- منح دول الاعضاء قروضا لتساعدها على تجاوز ازماتها ومشكلاتها
- افادة حكومات البلدان الاعضاء بتقديم المعونة والمساعدة الفنية

### المطلب الثالث: هيكل تنظيمي للصندوق النقد الدولي

تمخض عن اتفاقه بريتونوودز 1944 انشاء صندوق النقد الدولي الذي يهدف الى تنميه التجارة الدولية وتحريرها واتاحة التمويل المتوسط الأجل -خمس سنوات- لمعالجة مشاكل ميزان المدفوعات وينقسم الى اجهزة رئيسية في مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين واخيرا المجلس الاستشاري.

#### أ. مجلس المحافظين

يترأس صندوق النقد الدولي مجلس المحافظين -وزراء ماليه ومدراء البنوك - وتقوم كل دولة عضو بتعيين محافظ في هذا المجلس ومناوب له لمدة خمس سنوات ويمثل كل منهم كل واحد من دول

الاعضاء في المنظمة، ويتم تنظيم اجتماعات لتسوية لهذا المجلس لمناقشة قضايا ومشاكل الصندوق.<sup>56</sup>

وجرت العادة على أن يجتمع هذا المجلس مرة كل عام خلال شهر سبتمبر في مقره ويتم التصويت بداخلها على اساس نظام التمييز بين الأصوات فلكل دولة 250 صوتا، يضاف اليها صوت عن كل سهم لها في رأس مال الصندوق وتصدر القرارات بأغلبية ثلثي الاصوات باستثناء بعض الامور التي يشرط فيها اغلبية خاصة للتصويت وتتركز جميع سلطات الصندوق في هذا المجلس فهو الذي يقوم بوضع السياسة العامة للصندوق الا انه يعهد بكثير من السلطات الى المديرين التنفيذيين.<sup>57</sup>

ب. المديرين التنفيذيين

يتولى ادارة العمليات اليومية المتعلقة بالصندوق ويتألف هذا المجلس من 24 مديرا، يجتمعون ثلاث مرات في الاسبوع وثمانية مدراء يمثلون بلدان فردية والتي تمتلك اكبر الحصص في رأس مال ومساهمه في أكبر الأصوات والحصص وهي فرنسا الصين المانيا اليابان روسيا المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. وبالنسبة لباقي الاعضاء فيتم انتخابهم لمدة سنتين بواسطة المحافظين الممثلين للأعضاء الباقين.<sup>58</sup>

ت. المجلس الاستشاري

يتكون المجلس الاستشاري من أعضاء ممثلين لمختلف المصالح الاقتصادية، الصناعية، التجارية، الزراعية، ويتم تعيين خمسة أعضاء من مجلس بواسطة الدول الخمسة صاحبة أكبر الحصص في رأس مال أما باقي الأعضاء يقوم باختيارهم بقية الأعضاء في مجلس المحافظين ومدة العضوية سنتين قابلتان للتجديد.

ويقوم المجلس الاستشاري بمعاونة ادارة الصندوق في مباشرة اختصاصها من خلال الاجتماعات الشهرية وتؤخذ القرارات فيها بالأغلبية البسيطة  
المطلب الرابع. الموارد المالية لصندوق النقد الدولي

56

57

58 [www.moqatel.com/openshare](http://www.moqatel.com/openshare)

المصدر الرئيسي لموارد الصندوق النقد الدولي والاشتراكات الحصص وأرأس مال التي تسدها البلدان عند الانضمام الى عضوية الصندوق وفي اعقاب المراجعات الدورية التي تزداد فيها الحصص، وتدفع البلدان 125 من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة او بإحدى العملات الرئيسية مثل: الدولار او الين الياباني ويمكن للصندوق ان يطلب بإتاحة المبلغ المتبقي الذي يدفعه البلد العضو بعملة الوطنية لأغراض الإقراض حسب الحاجة وتحدد الحصص ليس فقط مدفوعات الاشتراك المطلوبة من البلد وانما ايضا عدد اصواته وحجم التمويل نصيب من مخصصات حقوق سحب الخاصة والهدف من الحصص هو ان تكون بمثابة مرآة لحجم بلد العضو النسبي في الاقتصاد العالمي فكلما ازداد حجم اقتصاد العضوي من حيث ناتج وازدياد اتساع تجارته ازداد بالمثل قيمته في الصندوق والولايات المتحدة الامريكية أكبر اقتصاد عالموتساهم بالنصيب الأكبر في صندوق النقد الدولي حيث تبلغ حصتها 17.6% من اجمالي الحصص اما سيشل اصغر اقتصاد في العالم.<sup>59</sup>

#### ● حقوق السحب الخاصة

ليست نقودا ورقية بل هي نقود دفترية تفتح بها حسابات دائنة بحصص الدول الاعضاء لدى صندوق النقد الدولي وهذه الحسابات الدائنة تعطي الدول الحائزة عليها الحق في الحصول على تسهيلات ائتمانية بعملات قابلة للتحويل من دولالاخرى الاعضاء في الصندوق وتستمد حقوق السحب الخاصة قوة ابرائها في مجال المدفوعات الدولية من قبول كل عضو مشترك يقع عليه اختيار الصندوق للأصول الجديدة اذا ما قدمها له عضو آخر، وأن يدفع مقابلها عملة قابلة للتحويل بذلك يعد القبول هو العامل الرئيسي الذي يعطيها قيمتها كأصول نقدية. ان الحديث على حقوق السحب الخاصة يدفعنا الى التساؤل حول كيفية حسابها وتقييمها فحقوق السحب الخاصة كانت في بداية الأمر تقيم الوحدة الواحدة منها على أساس وزن المعني ومحدد من الذهب النقي 0.888671 غرام. ثم في جويلية 1974 أعيد تقييمها وتم حسابها على اساس سلة من العملات المتكونة من 16 عملة رئيسية تحت شروط معينة لهذه العملات أهمها أن لا يقل نصيب كل منها في الصادرات العالمية 1% من خلال 68-72 تم اجراء تعديل ثاني من قبل الصندوق على التسعيرة في عام 1972 حيث أصبحت السلة مركبة من خمس عملات فقط: الين الصيني، الدولار الأمريكي، اليورو، الين



الياباني، الجنيه الإسترليني. وقد استخدم مقياسين أساسيين لاختيار هذه العملات أولها يتعلق بدرجة استخدام العملة في المدفوعات الدولية وثانيهما هو حجم الاحتياطي الموجود من العملة المعنية لدى الصندوق.

المبحث الثاني: مجموعة البنك العالمي

تعريف ونشأة البنك العالمي

1. تعريف البنك العالمي

لقد اختلفت التعاريف للبنك الدولي عند فقهاء الاقتصاد نذكر منهم البنك الدولي هو عبارة عن منظمه دوليه تقدم قروض للدول من اجل المشروعات التنمويه وهي تقرر المال للحكومات الاعضاء والوكالات التابعه لها والمؤسسات الخاصه في دول الاعضاء وتساهم هذه القروض في مساعده دول الاعضاء وقد تاسس هذا البنك في مؤتمر اقتصاديا عقد في بريطانيا بالولايات المتحده الامريكه عام 1944 وبدا نشاطها الفعلي عام 1946 في واشنطن دي سي

البنك الدولي هو من احدى المؤسسات الدوليه التي انشئت بعد الحرب العالميه الثانيه ثم انشاؤه خلال مؤتمر دولي عقد في مدينه بريطانيا في تموز 1944 بمشاركة 44 دوله وكان الهدف الاساسي من انشائي هذه المؤسسة هو اقامه التسوق بحريه تامه وتحديد مهمه له لتحقيق التكامل فقد تولى البنك مثل القضايا القروض الطويله الاجل لتشجيع حركه الاستثمارات في دول الاعضاء

2. نشأة البنك العالمي

في اول ابريل من عام 1944 وجهت الولايات المتحده الامريكه دعوه الى 44 دوله لعقد مؤتمر اقتصادي مالي في مدينه برينتونودز الامريكه

وفي يوليو 22 اجتمع مندوب 25 دوله لوضع انظمه اللازمه لقواعد التبادل الدولي كقروض والاستثمار وتمخض هذا الاجتماع على اتفاقيه انشاء منظمين دولتين في مجال النقل والقروض وهم البنك الدولي للانشاء والتعمير صندوق النقد الدولي

وفي 27 ديسمبر 1945 ادخلت اتفاقية البنك الدولي حيز التنفيذ الى ان البنك لم يبدأ اعماله حتى 25 يناير 1946 في مقره بمدينة واشنطن وفي 15 نوفمبر 1947 تمررت بين الدول وبين الامم المتحدة

اهداف ودور البنك الدولي العالمي

## 1. اهداف البنك العالمي

يهدف البنك الى تمكين الدول الاعضاء التي خربتها الحرب من الحصول على:

- رؤوس الاموال الضرورية لاعادة التعمير كما يسعى الى النهوض باقتصاديات الدول المختلفه ويمكن تلخيص اهداف البنك كالآتي

● المساعدة على تعمير اراضي الاعضاء والعمل على تطويرها من خلال توفير رؤوس الاموال الاغراض الانتاجيه

● تشجيع عمليات الاستثمار الخارجي التي يقوم بها الافراد والهيئات

● العمل على نمو التجارهاالدوليه عن طريق تشجيع الاستثمار الدولي بتوسيع الموارد الانتاج عند الاعضاء

ان قروض البنك وضماناتي تهدف الى اقامه تطوير مشروعات البنيه التحتيهالاساسيه في البلدان الناميه والى اعاده هيكله وتطوير قطاعات الاقصاديه معينه فقد اظهرت الدراسات ان البنك الدوليه يركز اهتماماتها على قطاعات معينه مثل قطاع التعليم قطاع التنميهالحضرية قطاع المال والمصارف قطاع وسائل الاتصال وقطاع السكن والصحهوالتغذيه وتقديم المساعدات التقنيه وقطاع السياحه وتنقيه المياه والمجاري وتطوير المؤسسات الصغيره

من اجل تحقيق هذه الاهداف يقوم البنك بتزويد دول الاعضاء بما هي في حاجه اليه من قروض متوسطه الاجل وطويله الاجل وكذلك تمكين هذه الدول من الحصول على ما يلزمها من قروض من المستثمرين الخواص على ان يضمن البنك هذه القروض وفيما يخص طرق اقرار ومساعدات الدول فتنتم حسب الطرف الثلاثه هي

- منح قروض المباشره من راس ماله واحتياطاته وارباحه

- منح قروض المباشرة من اموال يقترضها بنفسه عن طريق طرح بعض السندات في الاسواق الماليه لبعض الدول تسوق الولايات المتحدة الامريكه

- القروض التي تقدمها البنوك والافراد الى الدول التي في حاجه اليها عن طريق ضمان البنك الدولي كلياً او جزئياً

## 2. دور البنك العالمي

- تعمير ما خربته حروب الاستقلال في البلدان الناميه مع استثمار ثرواتها الوطنيه ومنح القروض لمشروعات التعمير والتنمية
- تقديم المعونات الفنيه
- تحسين المرافق الاساسيه كمشات توليد الطاقه والري والطرق والسكك الحديديه والخدمات الزراعيه وغير ذلك من المشروعات
- دعم برامج التنميه في الدول الناميه بما في ذلك تقديم المعونات باسم السياسهالاقتصاديه والتي تكفل رفع معدلات النمو
- مساعده الدول الناميه في تقليل الفقر وتوسيع عمليه التنميهالمستدامه
- تشجيع حركه الاستثمارات الدوليه من خلال تحفيز ودعم الاستثمارات الخاصه لمساهمه في تمويل المشاريع الانتاجيه<sup>60</sup>

## اجهزه البنك العالمي

نتطرق في هذا المطلب لمؤسسات البنك الدولي حيث يتم تقسيم البنك العالمي الى قسمين رئيسيين هما البنك الدولي للانشاء والتعميل ورابطه التنميهالدوليه التي انشئت لتقديم المساعدهالماليه لدول اقل فقرا والتي لا تستطيع الوفاء بشروط البنك الدولي وهي

1- البنك الدولي للانشاء والتعمير: انشئ عام 1945 ويقوم بمنح قروض طويله الاجل ولكن بشروط معينه وباسعار مرتفعه

2- مؤسسه التمويل الدولي: انشأت في تموز 1956 وكان الهدف الاساسي من انشاء مؤسسه وتحقيق النمو المشروعات الخاصه في دول الاعضاء وخاصه الدول الناميه<sup>61</sup>

موسى سعيد مطر الشقيري نوري موسى الماليهالدوليه عمان 2003 صفحه 167<sup>60</sup>

3- مؤسسه التنمية الدولية: انشأت عام 1960 بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع المستويات المعيشية في الدول النامية عن طريق منحها قروض بشروط اكثر مرونة و اقل عبئا على ميزان المدفوعات

4- مركز الدولي لتسوية المنازعات والاستثمار: انشئ عام 1966 وذلك بغرض تقديم وسائل لحل النزاعات بين المستثمرين الاجانب من ناحية والدول النامية من ناحية اخرى

5- الوكاله الدولي له لضمان الاستثمار: انشئ عام 1986 اهدافها ضمان الاستثمار لدول اقل فقرا في العالم وتوفير الخدمات القانونيه والثروها للاستراتيجيه<sup>62</sup>

### موارد البنك العالمي

تتكون من راس المال والاقتراض والاحتياطات والارباح وقد انشئ بنك الدولي للانشاء والتعمير براس مال قدره 10 مليار دولار مقسمه على عدد معين من الاسهم قيمه عرضها 100000 دولار ثم زاد راس مال البنك حسب موارد الاقصاديه وتسدده حصص الاعضاء في راسي مال البنك على النحو الاتي

اثنين بالمئه من حصه العضو تسدد ذهبا او بالدولار ويستطيع هذا البنك لغرض التسليف

18 بالمئه من حصه العضو تسدد من عملات الدول الاعضاء ويمكن الاستفاده من هذه العملات

لغرض التسليف بعض الحصول على موافقه اصحابها الدول الاعضاء على البنك

80 بالمئه الباقيه تحتفظ بها دول الاعضاء ولكنها قابله للطلب في حاله الاحتياج البنك لها لمواجهه

الاحتياجاتها

جمال محمد البنك الدولي سياساته دوره مؤسساته دار التعليم الجامعي القايره 2003 صفحه 30 صفحه 6131  
بشار محمود اثر السياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسيه دار عماد الدين للنشر عمان 2008<sup>62</sup>

المبحث الثالث: المنظمة العالمية للتجارة.

## المبحث الثالث المنظمة العالمية للتجارة OMC

قبل نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ الحلفاء بالتفكير في وضع اسس لنظام دولي جديد يتفق مع تصوراتهم للعالم ما بعد الحرب بعد استخلاص دروس الماضي وخاصة ما ترتب على نهاية الحرب العالمية الاولى مع التراب وعدم استقرار الديار الى قيام حرب جديدة وقد تضمن الاعداد لهذا النظام الدولي الجديد للعمل على الجانبين السياسي والاقتصادي<sup>63</sup>

في هذا المبحث سنتطرق الى المجال الاقتصادي خصوصا قضايا التجاره التي انشئت من خلال منظمه التجاره العالميه

نشاه وتعريف المنظمه العالميه

### 1. النشأة:

وضعت اسس المؤسسات في المؤتمر بروتوودز المنعقد في يوليو 1944 واما قضائي التجاره والتي تعرض لها ميثاق هافانا في 1947 فانها لم تتبلور في شكل نتائج عمليه حتى نهاية الحرب البارده منظمه التجاره العالميه بعد انتهاء جوله اوروغواي في 1994<sup>64</sup>

بدات المفاوضات في لندن تلبية لمبادره من الامم المتدهلتاسيس مؤسسه دوليه للتجاره لتسكملها بروتوودز للمؤسسات التجاريه الدوليه الذي كان مكونه بالفعل في ذلك الوقت من البنك الدولي والصندوق النقد الدولي<sup>65</sup>

### 2. التعريف

المنظمه العالميه للتجاره هي منظمه ذات صفه قانونيه مستقلة وهي تمثل اثاره التنظيميه والمؤسسيه الذي يحتوي كاه الاتفاقيات التي اسفلت عنها مفاوضات جوله الاوروغواي هي مؤسسه مستقلة من

حازم البلاوي النظام الاقتصادي الدولي المعاصر صفحه 37<sup>63</sup>

نفس المرجع صفحه 38<sup>64</sup>

الناحيتين الماليهوالاداريه وغير خاضعه لمظله الامم المتحده وهي منظمه دوليه كباقي المنظمات الدوليه الاخرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لكنها تختلف عن هاتين منطمتين حيث انه يتم اتخاذ قرارات في هذه المنظمات لمشاركه كل الاعضاء سواء من خلال الوزراء او من خلال المسؤولين وعاده ما تصدر قرارات باتفاق الراء

## أهدافها

-تسهيل هذه المنظمه واداره عملهاذهاالاتفاقيه والاتفاقيات التجاريهتعدده الاطراف وتقوم بالاشراف على تنفيذ الاتفاقيات المنظمه للعلاقات التجاريه بين الدول الأعضاء

-تنظيم المفاوضات التي ستجرى بين الدول الاعضاء مستقبلا حول بعض الامور التي تم الاتفاق عليها خلال جوله الاوروغواي الى المفاوضات التي تشرف عليها المنظمهالعالميهللتجارهبالاضافه الى مفاوضات الاخرى الراميه الى تحقيق المزيد من تحرير التجارهالعالميه

-الفصل في المنازعات التي قد نشات بين الدول الاعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجاريهالدوليه وذلك من خلال الاداره والاشراف على الاتفاقيه لجهاز تسويه المنازعات والتي تحدد طبيعه عملي واسلوب تشكيلي لجان التحكيم وجهاز الاستئناف وحقوق التزامات الدول في اطار الجهاز المذكور وذلك طبقا للتفاهم الذي تم توصل اليه في هذا النشر خلال جوله الاوروغواي<sup>66</sup>

-متابعه ومراقبه السياسات التجاريه للدول الاعضاء عن طريق جهاز مراجعه السياسات التجاريه لهذه الدول والتي تتم وفقا لفترات زمنييه وهي كل اربع سنوات للدول النامييه وكل سنتين الدول المتقدمه

-التعاون مع الهيئات الدوليه كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي بهدف تنسيق سياسه اداره شؤون الاقتصاد العالمي شاملا جوانبه الماليهالنقديه هذا التعاون

## مبادئها

### 1. مبدا معامله الدوله الاولى بالرعايه MFN

وبمقتضى هذا المبدأ تلتزم كل دوله عضو تقدم اي ميزه تفصيليه في تعاملها مع دول اخرى بمنع معامله التفضيليه نفسها لجميع الدول الاعضاء في المنظمات تحقيقا لمبدأ عدم التمييز في المعاملات

مذكره من اعداد الطلبة عقاق ناديه بعنوان النظام القانوني لمنظمه التجارهالعالميهالسنهالجامعيه 2014 2015 جامعه ابو بكر بلقايد<sup>66</sup>

التجاريها الثنائيها المتبادل في اطار الاتحادات الجمركيه ومناطق التجارها الحرهبالاضافه الى معاملات التفضيلات الممنوحه مع بعض الدول المتقدمه لعدد من الدول الناميه بموجب نظام الافضاليات المعصمGPS

## 2. مبدا المعامله الوطني: Treatment national

ويقضي هذا المبدأ في جوهره بعدم تمييز المنتجات المحليه والضرائب والمواصفات القياسيه

## 3. مبدا الشفافيه

ويقصد به وجوب نشر معلومات واضحه ودقيقه عن جميع القوانين والانظمه واللوائح الوطنيه ذاتي الصله بالقطاعات المندرجه تحت مظله منظمه التجارها العالميه

## 4. مبدا حمايه الصناعات الناشئه المحليه

اذ تقر المنظمه بان الدول الاعضاء قد تحتاج الى حمايه الصناعات الناشئه ذاتي حساسيه في مواجهه منافسه الحاده ولكنها تشترط ان تكون هذه الحمايه في حدودها الدنيا وان تقتصر على فرض الرسوم الجمركيه المعقوله كما تشترط قواعد المنظمه تخفيض التسعيرها الجمركيه عموما وتحديد سقفها العليا عند مستويات منخفضه لا يجوز زيادتها في المستقبل مع التاكيد على ضروره ازاله الحواجز الاخرى الجمركيه<sup>67</sup>

## المطلب الرابع الفروقات بين المؤسسات

-يعزز الصندوق اسعار السوق بينما البنك تسعى لترويج التنميةالاقتصاديه للدول الاثق في العالم واما المنظمهالعالميهالتجاره والخدمات والملكيهالفرديه

-يساعد الصندوق جميع الدول الاعضاء التي تواجه عزا في ميزان المدفوعات عن طريق تمرير القروود قصيره الاجل بينما يساعد البنك البلدان الناميه من خلال تمويل طويل الاجل واما المنظمهالعالميهالتجاره تقوم بتسويه منازعات التي كانت تعمل من خلالها بشكل تلقائي واكثرفعاليه

-يبلغ عدد وظيفه الصندوق 2400 من 189 دوله من البلدان الاعضاء بينما يبلغ عدد موظفي البنك

8000 من 189 بلد عضو اما المنظمهالعالميهالتجاره يبلغ عدد موظفيها 640 من 124 دوله

منظمه التجارهاالعالميه واستحقاق العصاره اسامه بن جعفر فقيه<sup>67</sup>

تعرفنا في هذا المبحث عن مفهومي ونشاه منظمه العالميه للتجاره التي تمثلت مهمتها في ضمان انسياب التجار هباكبر قدر ممكن من الثلاثه ومبادئها التي كانت الاساس في كونها شامله ودائمه وكذا اهدافها المتعدده لاقامه علم اقتصادي يسوده الرخاء والسلام وفي الاخير تطرقنا لبعض من الفروقات بينها وبين المؤسسات الاخرى



## قائمة المراجع

- ادريس زغاد، دراسة العلاقة بين التضخم و البطالة في الجزائر في الفترة (1980-2018)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019/2018، ص9.
- الطاهر قانة، نطاق علم الاقتصاد وموضوعه، ومجالات البحث في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الواحات 43 للبحوث والدراسات، العدد 12، جامعة غرداية، 2011، ص17.
- إيمون باتلر، ادم سميث (مقدمة موجزة)، ترجمة علي الحارس، مؤسسة هنداوي للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2014، ص33.
- بخرار فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص35.
- بول سامويلسون و ويليام نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الاهلية للنشر و للتوزيع، juk,n عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2006، ص30.
- رسلان خضور، غسان ابراهيم ، الإجازة في الإعلام والاتصال ، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2020، ص120.
- رفيقة صباغ، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 2014-2015، ص48.
- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، مجلة عالم المعرفة، رقم 226، 1990، ص336.
- سنوسي علي، محاضرات في النقود والسياسة النقدية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2014-2015، ص15.
- سوزي عدلي ناشد، الاقتصاد السياسي: النظريات الاقتصادية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 42 لبنان، 2008، ص150.

- \$ضرار العتيبي و زملاؤه، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2015، ص4.
- طارق عبد الرؤوف عامر، أسباب و أبعاد ظاهرة البطالة و انعكاساتها السلبية على الفرد و الاسرة و المجتمع و دور الدولة في مواجهتها، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الرदन، 2015، ص11.
- عبد الرحمن يسري، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص347.
- عبد الغفور ابراهيم احمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار الزهران للنشر و التوزيع، الاردن، 2012، ص5.
- عبد المنعم احمد معرب، مبادئ الاقتصاد، الجزء الاول، الطبعة الاولى، ملتزمة النشر و الطبع مكتبة النهضة المصرية، القاهرة (مصر)، 1953، ص4.
- عبلة عبد الحميد بخاري، نظرية الإنتاج، ص2، تاريخ الاقتباس: 21-09-2022، الموقع الإلكتروني: [www.kau.edu.sa/files/0002132/subjects/me6.pdf](http://www.kau.edu.sa/files/0002132/subjects/me6.pdf)
- عزت عبد الحميد البرعي، مصطفى حسني مصطفى، مبادئ الاقتصاد السياسي، بدون دار النشر، بدون مكان النشر، 2006، ص9.
- عون خير الله عون، مبادئ الاقتصاد، مكتبة بستان المعرفة للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 2015، ص8.
- عويسي أمين، النظام الاقتصادي و الثقافة الاجتماعية، دار احياء للنشر الرقمي، الاصدار الالكتروني الاول، 2014، ص27-142ceabb، <https://portal.arid.my/Publications/ceabb142-d447-4b.pdf>
- فاتن علي منصور، البطالة وأثرها على التنمية الاجتماعية، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في السكان والتنمية، اختصاص السكان و التنمية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2014، ص32.
- قريش بن علال ، محاضرات مدخل لعلم الاقتصاد، مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية، كلية الاقتصاد بجامعة تلمسان، 2014-2015، ص75.

- قريش بن علال وآخرون، محاضرات مدخل لعلم الاقتصاد، مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك 19 علوم اقتصادية، كلية الاقتصاد بجامعة تلمسان، بدون تاريخ، ص37.
- كوديد سفيان، مدخل لعلم الاقتصاد، مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية، جامعة عين تموشنت، الجزائر، 2017-2018، ص26.
- محمد حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص25.
- محمد دويدار، الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص53.
- محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلية، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص154.
- مختار عبد الحكيم طلبة، مذكرة حول مقدمة في المشكلة الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2007، ص4.